جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تشخيص لمشكلـــة البطالـــة في الاقتصـــاد الجزائـــري

دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات و المعطيات الإحصائية

فترة الدراسة : 2000 – 2006

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي

إعداد الطالب :

بن عامر نبيل

إشراف الأستاذ الدكتور :

د.العشناني اسماعيل

لجنة المناقشة:

د. كسرى مسعود............................	رئيسا
د. العشناني اسماعيل	مقررا
د. بن حمود سكينة.............................	عضوا
د. قصاب سعدية.............................	عضوا
د. لاغا حسينة..............................	عضوا

السنة الجامعية : 2007 / 2008

خطة البحث

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

فهرس التمثيلات البيانية

مقدمة

من المسلم أن محاولة معالجة أي مشكلة اقتصادية ، لابد أن تقوم على نظرية يراعى فيها اختلاف الزمان والمكان وخصوصية واقع منشئ النظرية ،ولا يكفي أن يكون البحث و الفكر الاقتصادي تحريراً منطقياً ،بل من الضروري له أيضًا أن يكون واقعيًا تاريخياً،وحيث أن البطالة والتعطل ليس لكل اقتصاد أن ينئ بنفسه منها ما لم يتم تشخيص واقعي للظاهرة ، بمعنى تشخيص لمسبباتها و لتداعياتها الاقتصادية و الاجتماعية ومراجعة البرامج والسياسات التي وضعت سالفاً لمواجهتها ،وتحديد مواطن التوفيق فيها و الفشل ،أي بتسليط الضوء على عناصر الواقع الاقتصادي، ومن هذا المنطلق و أمام كم من الدراسات الموضوعة لمشكلة البطالة و التعطل لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري - نجدها تحدثت عن كل شيء دون أن تعطي لكل شيء حقه -،والتي كثيرًا ما صيغت بنظرة كلاسيكية صرفًا،وأخرى برؤية كنزية خالصة ،مما يوحي وكأن الواقع الاقتصادي للجزائر بداية الألفية الثالثة هو نفس الواقع الاقتصادي الذي عايشه الكلاسكيين أو الكنزيين ، وبالتالي كانت حلول منسوخة لا يوجد ما يبررها على أرض الواقع .وبعيدا عن الطابع الوصفي وطابع الدعاية السياسية و البعد عن تحليل الوقائع ،ولعرض المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ،كان هذا داعياً لاختيار دراستنا هذه المعنونة بـــ:

تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية وتحليلية لمختلف المؤشرات و المعطيات الإحصائية، للفترة 2000- 2006)

من خلالها نودُّ تقديم صورة لواقع الاقتصاد الجزائري ضمن النقاط التالية :

1. قوة العمل المشتغلة و العاطلة
2. الجهاز الإنتاجي و إنتاجية عنصر العمل
3. الوضعية النقدية و المالية

الإشكالية وفرضيات البحث

يمكننا طرح إشكالية البحث بشكل تساؤل كالتالي:**لماذا البطالة و التعطل بالاقتصاد الجزائري** (الفترة 2000-2006) ؟

كما أننا من خلال التساؤلات الجزئية التالية نضع حدود الإشكالية وجوانب الدراسة :

1. ما طبيعة وخصائص قوة العمل المشتغلة و العاطلة خلال فترة الدراسة ؟
2. إنتاجية عنصر العمل أحد المحددات الرئيسية لقرار طلب العمل ،فما واقع الإنتاج و الإنتاجية بالاقتصاد الجزائري ؟
3. هل اللجوء إلى السلطة النقدية و/أو المالية كفيل لإنعاش الاقتصاد ومنه توفير الشغل الدائم وتقليص حجم التعطل و البطالة ؟

مبدئيًا تم اختيار الفرضيات التالية:

1. تختلف طريقة الحل وآلية المعالجة ،إذا اختلف واقع ومنشئ النظرية الاقتصادية.
2. نمو سريع في قوة العمل ونمو بطيئة في الجهاز الإنتاجي و الخدمي ، وراء ظاهر البطالة و التعطل .

3. إنتاجية عنصر العمل متدنية لا تشجع على الاستمرار بالزيادة في طلب العمل ، وبالتالي لا تضمن تشغيلاً دائماً.

4. السياسة النقدية و المالية وضعت وفقاً لنظرة ريعية ،وتم فيها مراعاة للماضي أكثر منها للحاضر .

منهجية وخطة البحث

كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه ،فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتدادًا لها ،وبهذا كان المنهج التاريخي حاضراً من خلال إيراد معطيات عن الأحداث و الحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها و التأكد من صحتها ،وعرضها وترتيبها وتفسيرها ،واستغلال النتائج العامة منها ،و التي لا تقف فائدتها على فهم أحداث فترة سابقة فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث و المشاكل الجارية ، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.كما ارتأينا تضمين دراستنا بالوصف و التعبير الكيفي ،كوصف للظواهر وتوضيح الخصائص، والتعبير الكمي كوصف رقمي وقياسي يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ،وبهذا كان المنهج الوصفي التحليلي و القياسي حاضرًا كذلك .

لقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول :النظرية الاقتصادية للبطالة

الفصل الثاني :تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2006)

الفصل الثالث:واقع الإنتاج و الإنتاجية خلال الفترة (2000-2006)

الفصل الرابع:السياسة النقدية و المالية كأداة لإحداث التنمية وخلق التشغيل الدائم،

كل فصل نحاول من خلاله الوصول للإجابة عن تساؤل جزئي وفي نفس الوقت اختبارًا لفرضية .

الدراسات السابقة

أما الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع البطالة و التشغيل بالاقتصاد الجزائري فنختار منها ثلاثة دراسات ، وهي:

الدراسة الأولى : بعنوان : اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990- 2004) ، للباحثة قصاب سعدية [1]، أوردت الباحثة ضمن مقدمة دراستها قناعة مهمة تمثلت في "... يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المتخذة لمعالجة البطالة ، واختلال سوق العمل تبقى سياسات ذات طابع عام نسبيًا للاقتصاديات الانتقالية، نظراً لخصوصية جهازها الإنتاجي و التناقضات التي يعيشها نتيجة التحول .." ،كما حددت موضوع بحثها كالتالي "... انطلاقاً من مفهوم استقرار سوق العمل في الفكر الاقتصادي يتحدد موضوع البحث الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في سوق العمل في الجزائر أو الاقتراب منه ،وتفسير ظاهرة البطالة ... الموضوع يجمع المتغيرات... بطالة اليد العاملة،الأجور، الاقتصاد غير الرسمي ،ويدرس تفاعلها وتأثيرها على سوق العمل قصد إظهار الاختلالات الهيكلية في الفترة الممتدة بين 1990-2004" .وهنا تضع إشكالية بحثها ضمن التساؤلات التالية :"... ما هي السياسات التي

1 : **سعدية قصاب** ، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990 – 2004) ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2006/2005 .

يمكن تصميمها لمواجهة اختلالات سوق العمل ؟ ، فيما تتمثل الإجراءات و التدابير الممكن إتباعها من طرف السلطات العمومية لمعالجة مشكل البطالة ؟، ما هي آثار السياسة المختارة في تعديل سوق العمل كمًا ونوعًا ؟" وقد خلصت الباحثة إجمالاً إلى :" ... عدم ملائمة هذا الأخير – تعني نظام الأجور – للوضع الراهن ،... نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تراجعه بسبب إدخال المرونة الشديدة في تعديل نظام الأجور . ... تقوم السوق غير الرسمية على تعديل مجمع التشغيل بواسطة امتصاص اليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع ... ويساهم في تكوين الثروة و القيمة المضافة .. . وأن الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو المحرك للشغل و المولد له ."

الدراسة الثانية : كانت بعنوان : حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، للباحث بوصافي كمال[1] . يضع الباحث حدوداً لبحثه كالتالي:"... البحث لا يخرج في الواقع عن الجدال القائم بين الكلاسيكيين و الكينزيين، و إنما ما نريد أن نبينه هو إلى أي حد يمكن أن يفيد الجدال النظري (أو على الأقل من حيث محتواه) لتفسير الظاهرة في الدول النامية و خاصة التي تمر منها بمرحلة انتقالية." ، ثم يضيف :" اختيارنا للموضوع لم يكن اختيار اعتباطي و إنما يندرج ضمن الإشكالية العامة المطروحة على الاقتصاديين الجزائريين و على أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الكفيلة لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق بالشكل الذي يحقق الاستعمال الأحسن للموارد و بأقل الأضرار الاجتماعية الممكنة.فنحن عندما نريد أن نبحث في الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي في الجزائر هو أساسا البحث فيما إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الإصلاحات بما فيها سياسة الإنعاش الاقتصادي تتوافق مع هذه الآلية ، أم على العكس تزيد من اختلالها و تفاقم حدتها مما ينعكس سلبا في الأخير على مستوى التشغيل " ، وكانت إشكالية بحثه :" هل العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التغير في معدل البطالة، إشارة إلى أن خضوع الاقتصاد الجزائري لصدمات العرض وصدمات الطلب العشوائية، خلال فترة الإصلاحات و بداية سياسة الإنعاش الاقتصادي (1990 – 2002) ، تفقد السياسة الاقتصادية الظرفية كل إمكانية التحكم في البطالة الظرفية على الأمد القصير و في البطالة الهيكلية على الأمد الطويل؟" ، وبعض ما خلص إليه الباحث ما يلي :"... علاج الاقتصاد من خلال إصلاحات جذرية و صدمية، كانت نتائجها مؤلمة على المجتمع الجزائري،... و لم تكن في صالح الأسر الجزائرية التي انخفضت قدرتها الشرائية بشكل محسوس، ناهيك عن ارتفاع عدد البطالين في الأسرة الواحدة و ما زاد من حدة هذه الآثار السلبية هو عدم تحقق الإقلاع الاقتصادي " ، كذلك ميز الباحث خلال المرحلة الانتقالية بين أربعة مراحل لتطور سوق العمل:"...تدرج المرحلة الأولى ضمن ما يسمى بنظام التعديل الإرادي لسوق العمل، تمتد هذه المرحلة من 1986 إلى 1993 ، تدخل المرحلة الثانية ضمن إجراءات التعديل الهيكلي امتدت من 1994 إلى غاية 1997 ، الفرق بين هذين المرحلتين هو أنه في المرحلة الأولى كان يبحث عن التشغيل الكامل الاجتماعي أما في الثانية أصبح يبحث عن التشغيل الكامل الاقتصادي أي قبول مستوى معين من البطالة عرفت كلتا المرحلتين تسريح المكثف لليد العاملة. تلتها بعد ذلك

1 : **كمال بوصافي** ، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 .

مرحلة التثبيت 1998-2000، ... حيث استلزم التعديل بين منصب الشغل و المردودية التخلي على الكثير من مناصب الشغل." و استنتج أن :"... السياسة الاقتصادية الظرفية المطبقة في سنوات- يعني بها الفترة (1990-2002)- صاحبها في المقابل تقلبات كبيرة في البطالة الظرفية وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الإنعاش الظرفي للاقتصاد." ، أيضا خلص إلى أن:" لتخفيض البطالة الطبيعية في الجزائر يجب العمل على رفع المردود في الجهاز الإنتاجي و ذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت إستراتيجية شاملة للإندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و العمل على تطويرها."

الدراسة الثالثة :للباحثة يحيات مليكة ،بعنوان: إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005.[1] حيث القضية الأساسية التي تتصدى لها الدراسة أو المشكلة البحثية أنها : "... تسعى لحتمية الوقوف وضرورة فهم البعد الجديد لازمة الاقتصاد الرأسمالي ،وسعيه لتصريف هذه الأزمة للدول النامية ،من بينها الجزائر وذلك لإتمام إدماجها في النظام الرأسمالي بما يتماشى و التطورات و التحولات الهيكلية الجارية ." ، وكان من أهداف الدراسة :"... الوصول إلى برامج محددة لمواجهة ظاهرتي البطالة و التضخم آخذين بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري ... كما تستهدف أيضا ... الكشف عن شكل العلاقة القائمة بين البطالة و التضخم وعن القوى المسببة لها ...ضف إلى ذلك العلاقة التبادلية للتضخم و البطالة من خلال العلاقة الإحصائية لمنحنى فليبس على البيانات الجزائرية خلال الفترة 1970-2005 ." ، أما بعض ما خلصت إليه الدراسة كان على النحو التالي :" ...أن ما قدمه التحليل الكنزي من وسائل لتفسير الضغوط التضخمية و ميكانزمات علاجها في النظم الرأسمالية ذات الأسواق عالية الكفاءة بعيدة كل البعد عن خصائص البلدان النامية ،ومنها الجزائر ." ، وأنه :" ... لا يجوز تفسير التضخم في بلادنا بأنه ظاهرة نقدية بحتة ،بل يجب أن ينظر إليه كظاهرة نقدية وهيكلية في آن واحد ." ، وأن : " المعانات الحقيقية للاقتصاد الجزائري من خلال غياب العنصر البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ،كنتيجة لعدم التخطيط السليم للتعليم والتكوين ونقص اليد العاملة الماهرة بشكل حاد واعتماده على اليد العاملة المتدنية." ، كما:" خلصت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة منحنى فيليبس في الحالة الجزائرية خلال الفترة المدروسة (1970-2005) عن وجود علاقة طردية بين ظاهرة البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برامج الإصلاح ،وأصبحت عكسية في الفترة اللاحقة على تطبيقه ، إذ ترتب عن السياسة الاقتصادية الانكماشية التي استهدفت تخفيض التضخم ارتفاعاً ملموسا في البطالة ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين ." .

---

1 : **مليكة يحيات** ، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2006/2007 .

الفصل الأول

النظرية الاقتصادية للبطالة

تمهيد

إن توفر الشروط الخاصة بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وسوق العمل، سوف يؤدي إلى أن تكون الحالة الوحيدة للتوازن في النظام الاقتصادي هي حالة التوظيف الكامل ، فتفاعل قوى العرض والطلب ستضمن في واقع الأمر الوصول إلى هذه الحالة ، وهذه الحالة تتطلب استغلال جميع القوى العاملة في سوق العمل، وإذا كانت هناك قوى قادرة على العمل ولكنها معطلة إجباريا أو اختياريا فإن هذا المفهوم يدعى بالبطالة.
تمثل البطالة أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للأفراد والحكومات لما لها من آثار سلبية على النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي،وهكذا نجد أن الكثير من الدول في عالمنا المعاصر تسعى إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مستمر و دؤوب ، وتحاول جاهدة تحديد عدد العاطلين عن العمل ونسبتهم لقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية،من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسبة البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم،فالاهتمام الكبير بهذه القضية يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع.
ومن هنا لا بد علينا قبل ولوج ودراسة موضوع البطالة أن تكون لدينا نظرة كلية شامل لما يحمله هذا المصطلح (البطالة) ،ولا يتسنى ذلك إلا من خلال ضبط تعريفها ، محددات قياسها ،أنواعها ،و الأهم من ذلك كله الفكر الاقتصادي في تفسير البطالة لدى مختلف المدارس و المذاهب الاقتصادية .
لذا سيتم في هذا الفصل عرض تلك النقاط ضمن المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول :** مفهوم البطالة
- **المبحث الثاني :** تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : مفهوم البطالة

تعدد تعاريف البطالة أدى إلى صعوبة الوصول إلى مفهوم محدد ودقيق للبطالة،فمن الاقتصاديين من يرى أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل، ويرى البعض الآخر أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية و قدرتها في الاقتصاد القومي. و هناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة: بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل ،فضلا عن ذلك فإن هناك من يرى أن البطالة تتمثل في نقص العمل في مجتمع ما ،بالإضافة إلى وجود العديد من الآراء الأخرى في هذا المجال.[1]

وهذا التعدد حقيقةً مرده إلى أن كل فئة من الاقتصاديين أو كل اقتصادي ينظر للبطالة من زاوية ومن موقع يعطي من خلاله تصورا ووصفا لها ،فالقائل أن البطالة هي حالة الأشخاص الذين يبحثون عن العمل و قادرين عليه ...، فقد أعطى وصفاً للعاطل ،و في المقابل من يرى أن البطالة هي اختلال بين قوة العمل ... ،أعطى لنا رؤية كلية،وعرف البطالة انطلاقا من مصدرها وهو سوق العمل الذي يلتقي فيه عارض وطالب العمل .وهكذا ،فالكل لم يخرج عن حدود أو عما تعنيه حقًا البطالة.

• : تعريف العاطل عن العمل

حرص صناع القرارات الاقتصادية و القادة السياسيين على الإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة،وهذا ما يتطلب حساب معدلها،أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى إجمالي القوة العاملة.مما أوجب تبني تعريف قياسي موحد ودقيق يبين بدقة المعايير المميز للعاطل عن العامل.ويصلح للتطبيق في مختلف دول العالم،وبالتالي قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة،مما يسمح بالمقارنة بين تلك المعدلات وتتبع تطوراتها.

حيث نجد **منظمة العمل الدولية** *ILO*[2] تعرف العاطل عن العمل بأنه:" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه،و يقبله عند مستوى الأجر السائد ،ولكن دون جدوى"[3] ، وينطوي هذا على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ،و على من سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

هذا التعريف القياسي للبطالة هو المتفق عليه دوليًا،يقتضي ثلاثة معايير لابد من توفرها في وقت واحد وخلال فترة

1: **علي عبد الوهاب نجا** ،مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية –تطبيقية ،الدار الجامعية،مصر، 2005. ص ص: 1 ، 2 .

2: **منظمة العمل الدولية** International Labour Organization **بإيجاز:** أسست منظمة العمل الدولية في عام 1919 ، وهي حائزة على جائزة نوبل للسلام، ولها هيكل ثلاثي فريد في نوعه يجعل جميع القرارات التي تتخذها هيئاتها قرارات تُمثّل وجهات نظر أصحاب الأعمال والعمال والحكومات. للمزيد ارجع إلى :قسم تكنولوجيا المعلومات، إدارة شؤون الإعلام ، الأمم المتحدة 2000، http://www.unicc.org/ilo

3: **International Labour Organization** ,W'ORLD LABOUR RAPORT , ILO , Geneva , 1995, PP : 17,18 .

مرجعية محددة :

أولا :أن يكون الفرد بدون عمل *Without Work*: وهم الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحدد (16 سنة) لقياس السكان الناشطين اقتصادياً ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أو لحسابهم الخاص.

ولكن من هو العامل بالأجر وبغير الأجر ؟

يعتبر عاملا بأجر كلا من :

أ) الأشخاص الذين يمارسوا في الفترة المرجعية عملاً مقابل أجر أو فائدة مالية أو عينية.

ب) الأشخاص الذين سبق لهم أن اشتغلوا في عملهم الحالي،وكانوا غائبين عنه خلال الفترة المرجعية ولازالت تربطهم علاقة رسمية بعملهم .وتتكون هذه الفئة من أشخاص أحد الحالات التالية:

- تواصل دفع الأجرة أو الاستفادة من الفائدة .
- ضمان العودة إلى العمل عند نهاية الوضعية الاستثنائية أو الاتفاق على تاريخ العودة .
- مدة الغياب عن العمل عند الاقتضاء تكون مدة يتحصل العمال خلالها على تعويض دون إلزامهم بقبول مناصب عمل أخرى و التي قد تقترح عليهم .

ت) المتمرنون الذين يحصلون على مكافئة .

ث) ينبغي ضم أعضاء القوات المسلحة الدائمين وغير الدائمين ضمن الأشخاص الذين لهم عمل مأجور.

ويعتبر عاملا بغير أجر :

أ) أشخاص يمارسون عملا يحصلون بفضله على ربح مالي أو عيني خلال الفترة المرجعية.

ب) الأشخاص الذين لديهم شركات خاصة أو تجارة أو استغلال فلاحي أو مؤسسات لتقديم الخدمات ويشتغلون لحسابهم الخاص.

ت) الأشخاص الملتزمين في إنتاج السلع و الخدمات لاستهلاكهم الخاص أو أسرهم، يعتبرون عمالا غير أجراء إذا كان هذا الإنتاج مخصصا أساس للاستهلاك الإجمالي لأسرهم.[1]

ثانيا : البحث عن العمل *Seeking Work* :ويكون بإتخاذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجرة أو لحسابه الخاص. هذا المعيار لا يأخذ مدة العمل ونوعه بعين الاعتبار، ويشمل هذا المعيار،البحث عن عمل للحساب الخاص أو عمل بدوام جزئي أو مؤقت أو موسمي أو عمل وقتي،ويشمل عموما أي نوع من العمل تعتبره المعايير الدولية نشاطاً اقتصاديًا[2] . كما أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان العمل المطلوب يقع في الحدود الوطنية أو خارجها وعليه فإن العمال المهاجرين و الباحثين عن العمل في الخارج مشمولين بالمسح السكاني، فهم في حالة بطالة إذا ما

1: **الديوان الوطني للإحصاء** ،معطيات إحصائية: النشاط و العمل و البطالة في الفصل الرابع من السنة 2006 ، الوثيق رقم 463 ، ص ص:6 ، 7 .

2 : ويشمل النشاط الاقتصادي كل إنتاج السوق وبعض أنواع الإنتاج غير السوقي ومنها إنتاج المواد الأولية ، إعدادها للاستهلاك الذاتي أو البناء للحساب الشخصي و غير ذلك من إنتاج الأصول الثابتة للاستعمال الشخصي لكنه لا يشمل أي نشاط غير مدفوع الأجر مثل الخدمات المنزلية بلا أجر و الخدمات المجتمعية التطوعية .

توفر فيهم المعيارين الآخرين (الأول و الثالث).وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار قد يلغى في حالة عدم تناسب الوسائل التقليدية للبحث عن العمل وسوق العمل غير المنظم إلى حد كبير أو بُعد احتمال امتصاص عرض اليد العاملة الذي يفوق بكثير الطلب عليها.

ثالثا :أن يكون الفرد متاحا للعمل *Currently Available For Work* : أي يرغب في العمل ومستعدا له بأجر أو لحسابه الخاص خلال الفترة المرجعية.

يتضح من المعايير الثلاثة السابقة أنها لا تهتم بكون العمل لأجر و للحساب الخاص ولا حتى بطبيعة العمل.أما بالنسبة للفترة المحددة للبحث عن العمل فهي لا تقتصر على فترة بعينها بل قد تمتد لتغطي الفترة السابقة على إجراءات البحث.كما تتطلب هذه المعايير توافر البيانات والمعلومات الكافية عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل نشر المعلومات و تبادلها، وأيضا تتطلب كون الأفراد الباحثين عن العمل على علم ودراية بفرص العمل المناسبة و المتاحة،و الذي من شأنه أن يشجعهم على البحث بجدية ونشاط .[1]

هذا بصفة عامة تعريف البطالة وما تضمنه من معايير.

, : حجم ومعدل البطالة

معدل البطالة هو النسبة بين المتعطلين إلى عدد القوة العاملة الكلية *labour forces* ،ومصطلح القوة العاملة يطلق على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بأجر في أي وقت،فمثلا، الذين لا يعملون بأجر لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلون ، أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن العمل و لا ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها ، فلا يعتبرون جزءا من القوة العاملة ،وعليه فإن إجمالي القوة العاملة يشمل العاملين و المتعطلين .[2]

أما حجم البطالة فيتحدد من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع **قوة العمل** وحجم **مجموع المشتغلين**، إذا:[3]

نسبة التعطل (البطالة) = (حجم البطالة (عدد العاطلين)/ إجمالي القوة العاملة) x 100.

.بمعنى يتوجب من أجل الوصول إلى حجم ومعدل البطالة،تحديد العناصر التالية :

1. **القوة العاملة**
2. **مجموع المشتغلين**

وهذا يعني ضمنيا تصنيف كل فرد في فئة من الفئات التالية :

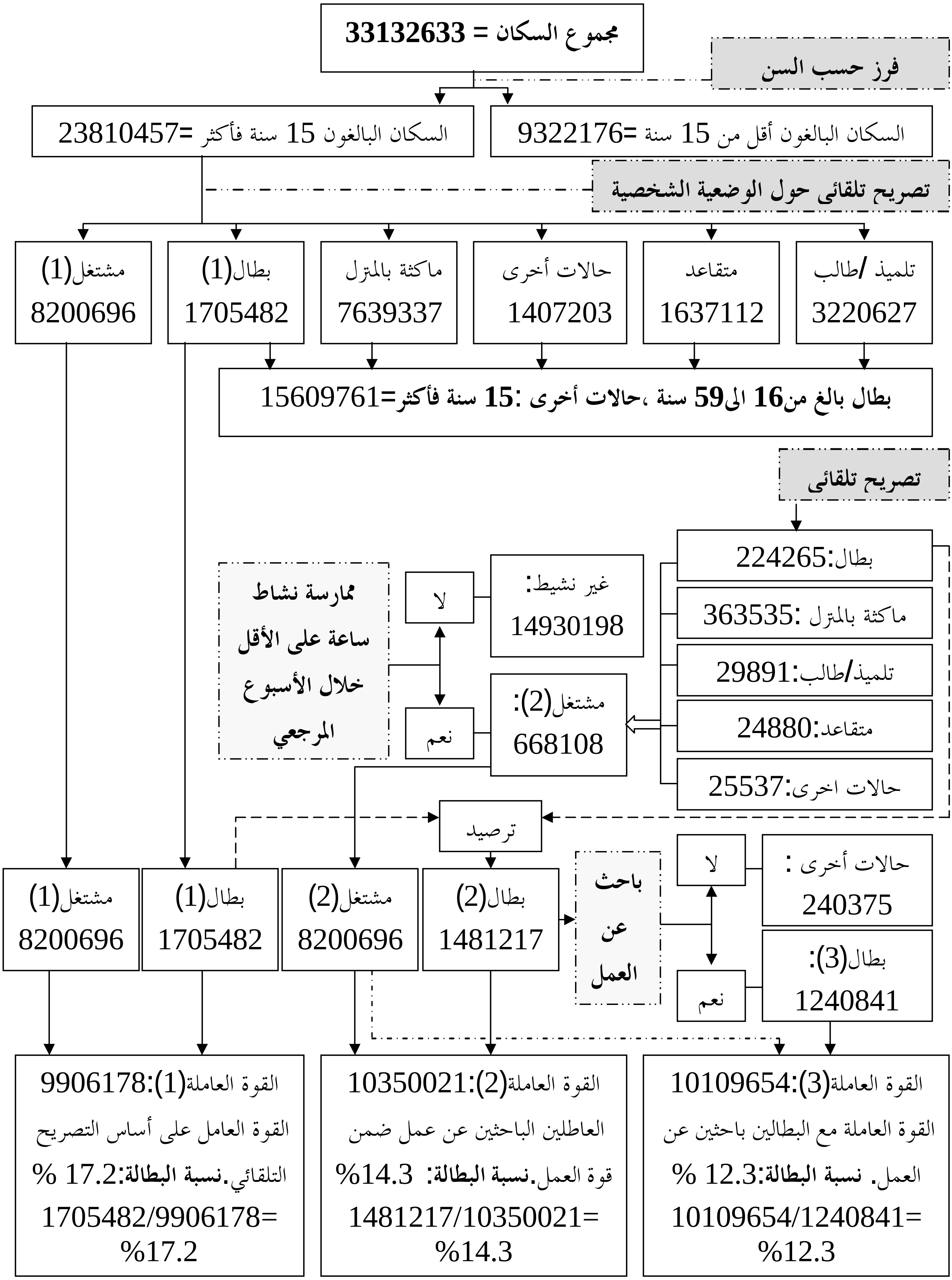
1. يعمل
2. لا يعمل
3. خارج قوة العمل

ولنأخذ هنا مثالاً عملياً في حساب معدل البطالة في الجزائر لسنة 2006،انطلاقًا مما ورد في وثائق الديوان الوطني للإحصاء ،و الذي قدم هيكلاً وصفياً لتحديد السكان الناشطين كما يلي :[1]

1: **علي عبد الوهاب نجا** ،مرجع سابق ،ص ص :05، 07 .

2: **رونالد ايرنبرج** ،**روبرت سميث** ،اقتصاديات العمل ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1994 ،تعريب :فريد بشير طاهر ،ص ص: 39 ،40 .

3: **لخضر عزي** ، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة إلى البطالة اليائسة) ، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 26: فبراير 2006



شكل رقم 01 : هيكل وصفي لتحديد السكان النشطين (سنة 2006)

1: **الديوان الوطني للإحصاء** ، مصدر سابق ، ص:05.

وتجدر بنا الإشارة أن الفترة المرجعية كانت الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2006،وأن العينة تتكون من 14912 أسرة عادية موزعة على كامل التراب الوطني. أما المراحل المتبعة فكانت :[1]

المرحلة الأولى :يطلب فيها من مجموع الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر تحديد وضعيتهم الشخصية خلال الأسبوع المرجعي ضمن أحد الفئات التالي:

- المشتغل
- العاطل الباحث عن العمل
- في الخدمة الوطنية
- الماكثة بالبيت
- الطالب أو التلميذ
- المتقاعد
- الحالة الأخرى لغير النشيط: الذي لا يمارس أي نشاط مكسب ولا يمكن تصنيفه في أحد الحالات السالفة الذكر .

قوة العمل (1) = المشتغل (1) + البطال (1)

المرحلة الثانية:يطلب فيها من جميع الأشخاص الذين صرحوا بوضعية غير مشتغل وليسوا بالخدمة الوطنية إذا ما مارسوا نشاطا مكسبا ولو لساعة خلال الأسبوع المرجعي ،وكل إجابة بنعم يضم صاحبها إلى فئة المشتغلين .

ومنه : المشتغل (1) + الأجوبة بنعم للحالات الأخرى = **المشتغل** (2)

البطال (1) – الباحثون عن العمل و المصرحون بعدم ممارسة نشاطًا مكسبًا خلال الفترة المرجعية = **بطال**(2)

قوة العمل (2) = المشتغل (2) + البطال (2)

المرحلة الثالثة : يطلب فيها من الباحثين عن العمل و الذين لم يمارسوا نشاطاً مكسبًا خلال الأسبوع المرجعي إذا ما كانوا يبحثون فعلا عن العمل ، وإذا كان الأمر كذلك يعتبرون بطالين و إلا سيسحبون من غير المشتغلين .

وبهذا : **المشتغل** (3) = المشتغل (2)

البطال (3) = البطال (2) – المصرحون أنهم بطالون لكن لم يقوموا فعلا بالبحث عن العمل .

قوة العمل (3) = المشتغل (3) + البطال (3)

f : أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالًا متعددة طبقاً لمسبباتها،لمدتها،وحتى للفئة التي تمسها،مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها.

غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للبطالة - يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة - وهما البطالة السافرة و البطالة المقنعة ،إضافة إلى البطالة الطبيعية.

أولا :البطالة السافرة (الصريحة) *Visible Unemployment*

البطالة السافرة كما يدل عليه إسمها،حالة التعطل الظاهرة،التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة،أي وجود الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد،دون جدوى ،ولهذا فهم في حالة

1: **الديوان الوطني للإحصاء**،مصدر سابق ،ص:04.

تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل[1] ،وبالتالي يكون وقت العمل عندهم معدوم ومساهمتم في الإنتاج صفرا .
وينطوي تحت هذا النوع شكلين، هما البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية .

1. **البطالة الإجبارية** *Involuntanry Unemployment*:هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل إجباري، من غير إرادته أو اختياره. فعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح يحدث سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة اقتصاديا،لكن في الدول المتقدمة قد يعجز الطلب الكلي عن مجارات العرض من العمل ،بسبب عدم مكافئة الناتج للطلب الفعال من السلع و الخدمات،لكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال والأرض، أي لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل .[2]

وتحدث البطالة الإجبارية بتسريح العمال ،أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصةً للتوظف،رغم بحثهم الجاد ،وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد،وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية ،و البطالة الإجبارية إما احتكاكية أو هيكلية .

1.1) **البطالة الاحتكاكية** *Frictional Unemployment* :لنفترض سوقاً تنافسيًا للعمل في حالة توازن،بمعنى عند الأجر السائد تتساوى كمية العمل المطلوبة تماما مع كمية العمل المعروضة (توازن العمالة الكاملة)،إذًا عدم وجود أي بطالة،غير أن هذا الاستنتاج لا يعد صحيحا تمامًا ،فحتى عند توازن السوق أو حالة العمالة الكاملة يكون هناك بعض البطالة الاحتكاكية (الأفراد يكونون بين الوظائف) ،لأن سوق العمالة حركية بطبيعتها .[3]

و الإشكال المطروح في هذا النوع من البطالة هو أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل،يبحث كل منهم على الآخر،عن طريق الإعلانات في الصحف،الاتصالات المباشرة ،مكاتب التوظيف...الخ، وتطول فترة البحث عن العمل نتيجة عدم توافر المعلومات الكافية أو نقصها لدى الطرفين ،وعدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ،يعني فقدان حلقة الوصل بين طالبي وعارضي الوظائف .[4]

وهنا يقسم الأفراد الذين هم في بطالة احتكاكية إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : الباحثين عن أعمال جديدة تتلاءم ومهاراتهم وقدراتهم في تخصصات معينة لكي يستقروا فيها .

المجموعة الثانية :وتشمل الذين يتنقلون من عمل إلى آخر بحثًا عن عمل أفضل بأجر أعلى وخدمات اجتماعية أكثر .

ومن المتوقع أن تطول فترة البطالة للمجموعة الأولى وتقصر بالنسبة للمجموعة الثانية .

ويكون مبدئيا علاج هذا النوع من البطالة بتأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف، متاحًا للاطلاع، باستعمال وسائل

---

1 : **رمزي زكي** ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،رقم 226 ،أكتوبر 1997 ،ص: 33 .

2: **محمد علاء الدين عبد القادر** ، البطالة ، منشاة المعارف، الإسكندرية ،مصر 2003 ، ص:02 .

3: **رونالد ايرنبرج** ،**روبرت سميث** ،مرجع سابق ،ص ص: 585 ، 586 .

4 :**عبد الله بلوناس** ،البطالة و الشغل في الجزائر بين الطرح النظري و الواقع العملي ،دراسة للفترة (1985 – 2004) ،بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الثاني من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع** ، ص 296 .

التكنولوجيا المعاصرة كالانترنت ،صفحات خاصة بعروض العمل على الجرائد والمجلات ... الخ ،وهو ما من شأنه أن يقلص فترة البحث ،ويرفع احتمال الحصول على منصب شغل ملائم.[1]

إذًا البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فتراتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل غير أن هذه البطالة لاتهم الاقتصاديين كثيرًا ،لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات،ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية و ليست بالضرورة إجبارية ،و الحق أنها ليست مؤقتة و ليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية ،و إنما هي بطالة مزمنة إجبارية .[2]

2.1) **البطالة الهيكلية** *Structural Unemployment* : وتعرف على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوة العاملة و هيكل الطلب عليها .[3]

.بمعنى عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه، أما طبيعة هذه التغيرات فقد تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات الموجودة، إما لتغير أذواق المستهلكين أو لأي سبب آخر،أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم،أو إلى تغيرات في هيكلة سوق العمل نفسه بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة.هذا النوع من البطالة أيضا يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة،فكساد صناعات معينة،وظهور طلب على صناعات أخر تستوجب يد عامل ذات خبرة ومهارة ، يَصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل ،لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوفرة لديهم ،مما يضطرهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، -عموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت- ،أو الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها وظائف تتلاءم مع ما لديهم من خبرة .وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة،أي أننا هنا نواجه بحالة فائض عرض *Excess Supply* في سوق عمل ما وفائض طلب *Exess Demand* (نقص عرض) في سوق عمل آخر ، كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل، ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ،فمن ناحية قد لا تتوافق خبراتهم مع ما تتطلب الوظائف المتاحة ومن ناحية أخرى غالبًا ما تكون لديهم رغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم و العودة مرة أخرى إلى قوة العمل.ولذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية و بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار.[4]

إن المتعطلين بسبب هذه العوامل الهيكلية،لهم هنا احتمال منخفض للتحول من حالة البطالة إلى حالة العمالة ولذلك فإن أي سياسة من شانها أن ترفع من هذا الاحتمال سوف تساعد على خفض هذه البطالة ،و الأمثلة على هذه

1: **البشير عبد الكريم** ،تصنيف البطالة ومحاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد 00 ،2004 كلية الاقتصاد، جامعة الشلف ،الجزائر ،ص : 152 .

2: **علي عبد الوهاب نجا** ،مرجع سابق ،ص :21 .

3: **بشير الدباغ** ،**عبد الجبار الجرمود** ،مقدمة في الاقتصاد الكلي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى 2003 ،ص: 391 .

4: **رمزي زكي** ، مرجع سابق ،ص ص: 30 ،32 .

السياسات تضم تقديم إعانات للتدريب و توفير المعلومات عن ظروف سوق العمل في المناطق الأخرى ،وتقديم المساعدات المالية لتحفيز العمال على الانتقال الجغرافي أو الهجرة .[1]

3.1) **البطالة الدورية** *Cyclical Unemployment* : هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد الوطني ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فالكساد على سبيل المثال يؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني، أي تعطيل جزء من قوة العمل، وفي حالة الازدهار سوف تنخفض هذه النسبة نظرا لإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة.[2] إذاً تحدث البطالة الدورية نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع و الخدمات ،ومنها الطلب الكلي على العمل ،مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض .

ورغم أن الدورات الاقتصادية لا تتشابه من حيث حدة التقلبات و العمق الزمني ،إلا أنه يمكن رصد المعالم الأساسية لكل دورة كما يلي :[3]

أ) هبوط مشتريات السلع الاستهلاكية ،فيزيد حجم المخزون غير المرغوب فيه من السلع الاستهلاكية المعمرة ما يدفع رجال الأعمال إلى خفض حجم إنتاجهم، فينخفض الدخل القومي،و يتبعه طردياً الإنفاق الاستثماري.

ب) سينخفض الطلب على العمالة ،ويظهر بدايةً بخفض ساعات العمل ثم تسريح للعمال،و يرتفع معدل البطالة.

ت) هبوط حجم الإنتاج،يؤدي إلى خفض الطلب على المواد الخام و الوسيطة،وتنخفض نتيجة لذلك أسعارها .

ث) ستتدهور معدلات الأرباح بسرعة في قطاع الأعمال،و يبدأ الكساد وتهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية،ويسيطر التشاؤم على قرارات المستثمرين وينخفض الطلب على القرض وتنخفض معه أسعار الفائدة.

هذه معالم مرحلة الكساد ،أما مرحلة الانتعاش أو الرواج ،فهي على النقيض مما ذكر، والمهم هو أن معدل البطالة يرتفع حين الكساد وينخفض حين الانتعاش و الرواج ،وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية .

4.1) **البطالة الموسمية** *Seasonal Unemployment* : وهي الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل في مواسم ما، نظراً لكون بعض نشاطاتهم تزدهر في موسم دون غيره .مثلاً السياحة في الصيف ،و الزراعة التي لا تكون إلا في فصول معينة .[4]

هنا يلاحظ تشابه بين البطالة الدورية و الموسمية في أن سبب كلا هما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة ،إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي ،بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في موسم ما،وفي قطاعات محددة ،ومن ثم تكون أكثر انتظامًا ،ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة،فمثلاً يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء موسم الزراعة ،وعلى عمال البناء في موسم الشتاء ... و هكذا .

ولاشك أن إدخال وسائل حديثة في الزراعة ،وخاصة البيوت الزجاجية و تنويع الأنشطة السياحية قد يساهمان إلى

1: **رونالد ايرنبرج ،روبرت سميث** ، مرجع سابق ،ص ص: 589 ، 590.

2: **لخضر عزي** ، مرجع سابق .

3 : **رمزي زكي** ، مرجع سابق ،ص28 .

4 : **الطيب لحليح** ،البطالة و التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الأول من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع** ، ص 127 .

حد كبير في تخفيف حدة البطالة الموسمية ،وكذلك ممارسة بعض المهن التي تلاءم الظروف المناخية السائدة.[1]

2. **البطالة الاختيارية** *Voluntary Unemployment* :هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته،حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به،إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل و الإعاشة) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى *High-paying Job* وظروف عمل أحسن .فقرار التعطل هنا اختياري،و لم يجبر عليه صاحبه .

ثانيا: البطالة المقنعة *Disguised Unemployment* : وهي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي ،كما هو في الأنواع الأخرى للبطالة ،يستمر خلالها العاطلون في حياتهم الاعتيادية ،وقد يتلقون دخولهم المحددة (أو غير المحددة) مسبقاً دون انقطاع،ومن مؤشراتها :انخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر وحتى دون الصفر ،وتدهور مرونة الإنتاج إلى العمل لتصبح صفرا أو سالبة،ويتجاوز حجم العمل حجم الرأسمال بأضعاف .[2]وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني و الأجهزة الحكومية الكبيرة و في وحدات الإنتاج المملوكة للدولة، حيث يتم تشغيلهم لأغراض اجتماعية وسياسية .[3]

و ينجم عن ذلك زيادة في التكاليف الثابتة للمؤسسات وارتفاع تكاليف المنتجات وسعر التكلفة، وضعف تنافسيتها في السوق المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وهكذا يوجد البلد رغم بعض النتائج الإيجابية نفسه في الحلقة المفرغة للتبعية وزيادة الضغوطات الاجتماعية بفعل نقص ثقافة المؤسسة والمجتمع و غياب الرشادة الاقتصادية و المردودية.[4]

ويلاحظ أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة ،حيث تستنزف في أعمال لا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي،ولهذا تعد أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها، إذ أنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون،و إنتاجيتهم الحدية تكاد تكون صفرا .[5]

ومما يوسع من نطاق البطالة المقنعة ضمن الإدارة الحكومية، هو التنظيم غير الرسمي الذي يعتمد سلوكيات غير حضارية (وغير موضوعية) في قرارات الاختيار و التطوير والتنسيب الوظيفي، مثل التوسط و المحسوبية و المنسوبية، وإحلال مبدأ (الولاءات العائلية أو القبلية أو الإقليمية أو العنصرية) محل الكفاءات الوظيفية (العملية أو المهنية)، وبالتالي تتكرر حالات عدم التوافق التام بين المؤهلات الشخصية و المواصفات الوظيفية، بالإضافة إلى تكالب الكثير من منتسبي الدوائر الحكومية وحتى المؤسسات الأكاديمية إلى المراكز العليا وبمختلف الأساليب أو الوسائل غير المشروعة.

1:**معروف هوشيار**،تحليل الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2005 ،ص:214.

2:**معروف هوشيار**، المرجع نفسه ،ص: 213.

3:**محمد ناجي حسن خليفة** ،البطالة و النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الثاني من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع** ، ص 10 .

4 : **لخضر عزي** ، مرجع سابق .

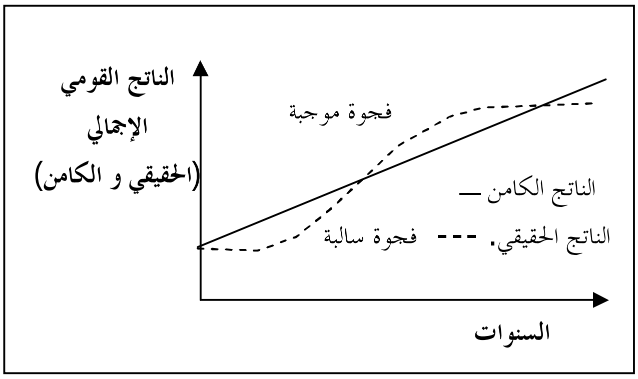
5 : **Nurkse R** , Problems of Capital Formation in Under Developed Countries , Oxford , 1953 ,PP : 53 ,54 .
نقلا عن : علي عبد الوهاب نجا ،مرجع سابق ،ص :32

ثالثا: البطالة الطبيعية *Natural Unemployment* :يقصد بهذه البطالة وجود معدل اعتيادي للعاطلين ،يتراوح بين 4%و6 % من مجموع قوة العمل،ويعتبر هذا المعدل المتوسط بعيد الأمد لا يتعلق بتأثير الدورات الاقتصادية. حيث يستمر جزء من قوة العمل معطلاً بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الإنتاجية الرأسمالية،بشكل كامل ،أي عند ما يعرف بمستوى الناتج الكامن،أو حيث تكون فجوة الناتج الحقيقي *Gross Nationa Product Gap* صفرًا.[1]

فجوة الإنتاج القومي = الناتج الكامن – الناتج الفعلي

GNP Gap *= Potential GNP –Actual GNP*

ويميز بين مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي باعتبار المفهوم الأول أحد حالات الناتج الحقيقي ،حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوة العاملة و الطاقة الإنتاجية،وهو ما يكون،لأن الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى، أي ما يمكن لاقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن (وقبول) للبطالة و الذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة *Natural Rota of Employment* . علمًا بأن مجال الناتج الكامن يتحقق مع احتفاظ الأسواق باستقرار أسعارها.[2]



التمثيل البياني *01* :الفجوة بين الناتج الكامن و الحقيقي[2]

1: **معروف هوشيار**، مرجع سابق ،ص ص: 209 ،213.

2: **معروف هوشيار**، المرجع نفسه ،ص:75.

المبحث الثاني :تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

تم فيما سبق معالجة البطالة من جانب المفاهيم ،بتوضيح تعريفها حسب المنظمة الدولية للعمل،بتحليل المعايير القياسية لهذه الظاهر وكيفية قياس حجمها و الوصول إلى حساب معدلها وتدعيم ذلك بمثال عن الديوان الوطني للإحصاء في حسابه لمعدل البطالة في الجزائر لسنة 2006 ،وأيضا تعداد أنواعها ولو بشيء من الإيجاز .

الآن، ما من شك أن البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية من الدرجة الأول،لها جذور في الفكر الاقتصادي شغلت مفكرين قديمًا وحديثاً، فنظَّروا على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم، محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها،فكانت مجالا لصراع فكري كبير أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية .

إن منطق التحليل يملي علينا ونحن نتناول بالبحث أزمة البطالة ،أن نتعرض أولاً لأهم المدارس الاقتصادية التي تصدرت لتفسير البطالة .ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة هذه المشكلة لابد أن تقوم على نظرية ما لتفسير البطالة وأسبابها، فبقدر ما يكون فهمنا النظري للبطالة سليما تكون سياستنا ملائمة وفعالة في معالجتها .

ولهذا سنتناول بالتحليل المناسب عرض أهم وجهات نظر المدارس الاقتصادية في البطالة ،بدءًا بالمدرسة الكلاسيكية والماركسية،و النيوكلاسيكية،و الكيترية و المدرسة النقدية، من أجل رؤية البطالة في عالمنا المعاصر من زوايا مختلفة ، وبأدوات تحليلية متباينة ومن مواقف اجتماعية متعددة .

• تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي :

إن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر،مهدت لانبثاق المدرسة الكلاسيكية،ولقد حددت الثورة الصناعية أبرز معالم التطورات اللاحقة،فثورة الفنون الإنتاجية المتمثلة بسلسلة الاختراعات التي دخلت عالم الإنتاج وشروطه التحتية سيما الطاقة و التعدين و النقل، قادت إلى تغيرات واسعة في الاجتماع الإنساني.[1] فكانت كل التطورات تسيير في مصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة، وأصبح للرأس المال الصناعي الحصة الأكبر من النشاط الاقتصادي،فسبيل الحصول على الربح،هو الصناعة و التوسع الاستثماري. ونتيجة لما سبق ظهرت طبقة جديدة مميزة وواسعة في المجتمع، هي طبقة العمال التي تعتمد بشكل أساسي على بيع قوة العمل للمنتجين في المراكز الصناعية .

و الذي يهمنا هنا أن للمدرسة الكلاسيكية إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، إسهام متميز، ميزه إعطاء البعد السياسي أهمية في تحليلهم الذي انصب على الأجل الطويل *Long-Run* وما يحدث فيه من تغيرات كبرى،حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية،وتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي،و بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي،وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل .[2]

1:**عبد الجبار حمد عبيد السبهاني** ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي ،دار وائل للطباعة و النشر، عمان – الأردن ،الطبعة الأولى 2001 ، ص :65 .

2: **رمزي زكي** ، مرجع سابق ، ص ص : 161 ، 162 .

حقيقةً لقد كانت المدرسة الكلاسيكية النقطة التي بدأت منها جميع الاتجاهات الفكرية في الاقتصاد السياسي على الرغم من تنوعها واختلافها ،إما بتبني أفكارها ومحاولة تطويرها – المدرسة النوكلاسيكية - أو أخذ أهم منجزاتها ثم الوقوف منها موقف النقد - الماركسية – فظلا عن المدرسة الكينزية التي قامت على أنقاض الاقتصاد الكلاسيكي بعد انهياره إبان أزمة الكساد الكبير (1929 -1933).

وهنا نجد حاجة ملحة إلى معرفة ملامح بنيانهم الفكري الذي شيدوه على أساس منطقي ومتماسك، والدعائم الفكرية التي اعتبرت كبديهيات لا تقبل النقاش . و بشكل سريع هي كالتالي :[1]

1) وجود **قوانين طبيعية خالدة**، ذات طابع صارم ومطلق، تولد من ذاتها قوة مضادة إذا ما تم تجاهلها أو الخروج عنها، من شأنها تصحيح الأوضاع و إعادة سيران هذه القوانين،تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم .

2) الإيمان بفكرة **الحرية الاقتصادية** ،بحرية التجارة الداخلية و الخارجية،حرية العمل ،حرية التعاقد ،حرية مزاولة أي نشاط اقتصادي . شعارهم " دعه يعمل دعها تمر ". *Laissez Faire Laissez Passez*

3) يجب أن يسود جهاز السوق **المنافسة الكاملة** و الحرة ،وهذا ما من شأنه أن يوصل إلى كميات مثلى للسلع التي يحتاج إليها المجتمع ، بالأسعار التنافسية المثلى التي تعكس مستوى الإنتاج و التكلفة الحقيقية .كما تنظم توزيع الدخول على المساهمين في العملية الإنتاجية .

4) وجود ما يسمى **" اليد الخفية "** *Hidden Hand* التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن ،انطلاقًا من أن لا تعارض بين مصلحة الفرد و الجماعة .

5) **قانون الأجر الحديدي** *Iron Law of Wages* .بمعنى أجور العمال في الأجل الطويل تستقر عند مستوى أجر الكفاف*Subsistence Level* كما افترضوا مرونة تامة لتغير عرض العمل اتجاه التغير الحاصل في الأجور الحقيقية.

6) أن هناك **سباق غير متكافئ بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية**، وأن الطبيعة قاسية،وأن الآلام البشرية أمر لامناص منه وأن النظام الاقتصادي لابد أن يتضمن تضحيات .[2]وفي هذا الخصوص يقول روبرت مالثوس :" السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية،فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء،وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل و الغذاء ".[3]

7) إن ندرة وتفاوت خصوبة الأراضي وزيادة السكان ، عاملان لزيادة أسعار السلع الزراعية،و الذي بدوره يضغط باتجاه زيادة الأجر النقدي للعمال ، وبالمقابل ينخفض مستوى الربح الذي يعتبر أساس تراكم رأس المال .

1: **رمزي زكي** ، مرجع سابق ، ص ص : 166 ، 181 .

2: **حازم الببلاوي** ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة) ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب - الكويت ،رقم 257 ، ماي 2000 ، ص: 21 .

3: **ف كيلي ، م كوفالزون** ، المادية التاريخية ،ترجمة احمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ص 117 . نقلا عن :**رمزي زكي** ،مرجع سابق ص : 173

8) أن **العمل أساس الثروة**،حيث يقول آدم سميث" العمل السنوي لشعب من الشعوب يمثل الرصيد الذي يمكن هذا الشعب من الحصول على السلع الضرورية و الكمالية التي يستهلكها سنويا "[1]،وأن المجال الإنتاجي يخضع لقانون **الغلة المتناقصة** ***Law Of Diminishing Returns*.**

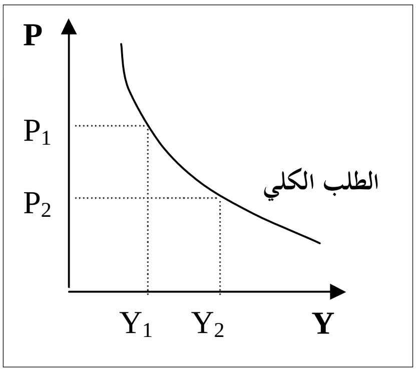
9) اعتقدوا **حيادية النقود** و أنها مجر وسيلة للتبادل و أداة للحساب وتسوية المدفوعات،وجردوها من أن تكون أداة للادخار أو الاكتناز .

10) أن **قيمة السلع ترجع إلى حجم العمل** الإنساني المقدم في إنتاجها،حيًا كان أم ميتاً .

11) تقوم **التجارة الدولية بسبب التفاوت في النفقات النسبية** و ليست المطلقة،وأن التوازن الخارجي يكون تلقائيا إذا ما سمح للذهب بالدخول و الخروج بحرية .

هذه أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي،والتي سينطلق منها تحليل آدم سميت *(A.Smith ,1723-1790)*، جون باتيست سايت*(J.P.Say ,1767-1832)* ، دافيد ريكاردو*(D.Ricardo, 1772-1823)* ، توماس روبرت مالثوس *(T.R.Malthus,1766-1834)*،... وآخرون في معالجتهم لمشكلة البطالة.

ليكن مدخلنا لتحليل البطالة في الفكر الكلاسيكي من تفسيرهم للتقلبات الاقتصادية *Interprtation of Econoic Fluctuatios* ،التي يمر بها الناتج القومي صعودًا وهبوطًا بين فترة وأخرى،و باتجاه معاكس له ترتفع البطالة أو تنخفض تبعًا لذلك ،ويمكننا في دراسة الاقتصاد الكلي، الاستعانة بالطلب الكلي *Aggregate Demand* ،و العرض الكلي *Aggregate supply* ، لتفسير التقلبات التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي و بالتحديد توضيح كيفية تقرير مستوى الإنتاج و الاستخدام و مستوى الأسعار العام .



التمثيل البياني 02: منحنى الطلب الكلي

الطلب الكلي *Aggregate Demand* :يمثل الطلب الكلي حسب النظرية الكلاسيكية علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار**P** وبين الناتج القومي**Y** (التمثيل البياني 02) ،فعندما ينخفض مستوى الأسعار مثلا من P_1 إلى P_2 ، تزداد الكمية المطلوبة من الناتج القومي Y_1 إلى Y_2 ،ويستند الكلاسيك في اعتقادهم هذا إلى عاملين هما :كمية النقود في التداول و تغير القوة الشرائية للنقود.

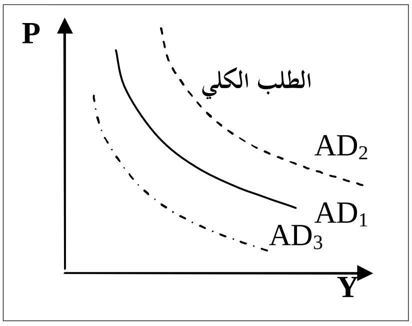
1. **كمية النقود في التداول** *Quantity of Money* :ويقصد بها كمية وسائل التبادل ،وليست الدخل النقدي الذي يحصل عليه الأفراد من خلال العملية الإنتاجية.وتتحكم في كمية وسائل التبادل السلطة الحكومية من خلال إصدار العملة أو السيطرة على وسائل التبادل الأخر (الحسابات الجارية في البنوك، وحسابات التوفير ....).

2. **القوة الشرائية** *Purchansing Power of Money* :وهي عبارة عن كمية السلع و الخدمات التي يمكن أن تشترى بالكمية المتداولة من النقود ويعبر عنها إحصائيًا بـــ: كمية النقود في التداول / المستوى العام للأسعار.

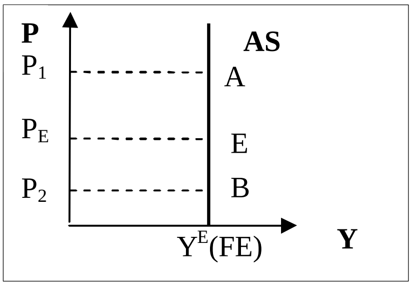
---

[1] :**Adam Smith** ,An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations , University Paperbacks , London 1950,p01 . نقلا عن:**رمزي زكي** ،مرجع سابق ،ص : 176

لدينا علاقة فيشر الرياضية:**M.V=P.Y**، التي تربط بين كمية النقود المتداولة *M* و مستوى العام للأسعار *P* ومستوى النشاط الاقتصادي *Y* (حجم المعاملات) وسرعة التداول *V*. فلما ينخفض المستوى العام للأسعار مع ثبات كمية النقود المتداول فإن حجم التداول يزيد، بمعنى تزيد رغبات المستهلكين وقدرتهم على الشراء،ونقيض ذلك عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.لكن ماذا يحدث لو تغيرت كمية النقود المتداولة ؟. سيؤثر هذا التغير على الطلب بأكمله ،فلو زادت النقود المتداول فإن الطلب الكلي بأكمله يزيد (AD_1 إلى AD_2) و بالعكس عندما ينخفض فإن مستوى الطلب الكلي ينتقل من AD_1إلى AD_3، (التمثيل البياني 03) .



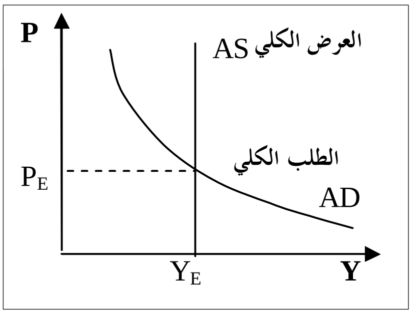
التمثيل البياني 03: تغير الطلب الكلي



التمثيل البياني 04:منحنى العرض الكلي

<u>**العرض الكلي** *Aggregate supply* :</u>استنادا إلى النظرية الكلاسيكية لا يتغير العرض الكلي مع تغير المستوى العام للأسعار،فهم يفترضون إبتداءً أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل *Full Employement*،ومرد ذلك : (لاحظ التمثيل البياني 04)

1. الطاقة الإنتاجية لا تتغير و تبقى ثابتة في الأمد القصير
2. الاستخدام الكامل يمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع و الخدمات،وأدنى حد للبطالة .
3. مادامت نسبة الأسعار إلى الأجور لا تتغير، بتغير المستوى العام للأسعار،فالمنتجون على استعداد لاستغلال كامل طاقاتهم.[1]



التمثيل البياني 05: التوازن الكلي عند الكلاسيك

لقد توجت هذه الأفكار بالقانون المعروف بقانون منافذ السوق،الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له *Supply Creates its own Demand*،والذي صار فيما بعد نظرية أو مسلمة *Oxiom* فكرية يبنى عليها التوازن العام وأن التوازن هو توازن التشغيل الكامل طالما أن العرض يكون عند مستوى التشغيل الكامل.[2](لاحظ التمثيل البياني 05)

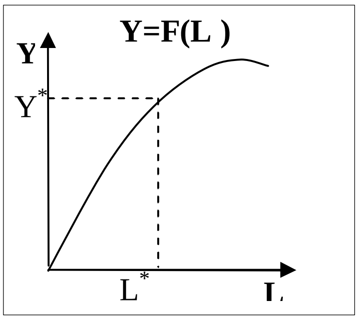
وأن ما يوزع من دخول نقدية على عناصر الإنتاج (عمل،رأس مال،طبيعة(أرض))تعتبر نفقة الإنتاج الكلي،و التي ستنفق كلها للحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها. لكن هنا، ماذا عن الإدخار والذي لا ينفق في سبيل هذا؟ الادخارS يعني عدم استهلاك C جزء من الدخلY حالياً (Y = C + S) ،ليس من أجل الاحتفاظ به نقدًا ولكن من أجل توظيفه و الحصول على مردود(معدل الفائدة)،و العلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية، أما الاستثمار فما هو إلا الطلب على هذه الموارد،وبطبيعة الحالة العلاقة بين الطلب على المدخرات و معدل الفائدة

1:**نزارسعد الدين العيسى** ، <u>مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق)</u>،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2001، ص ص :207 ، 215.

2: **معروف هوشيار**، مرجع سابق ،ص148.

علاقة عكسية ، طالما أن الرأسمال الإنتاجي يحكمه قانون الغلة المتناقصة.وهنا يشدد الكلاسيك على وجوب التساوي بين ما يدخرS و ما يستثمرI .

الآن...عمليا ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية المعتمدة في الأمد الطويل على كمية ونوعية عوامل الإنتاج المتوفرة من العمل **L** ورأس المال **K** ،وعلى مستوى المعرفة الفنية (التكنولوجي)**T**.وبفرض أن الناتج القومي**Y** يتكون من سلعة واحدة ،وأن عوامل الإنتاج وحدات متجانسة – إمكانية الإحلال - يمكن ترجمة ذلك إلى دالة : Y=F(L .K.T) ...(1) ، أما في الأمد القصير فإنه يفترض ثبات كلاً من رأس المال و المستوى الفني،وبهذا يتحدد حجم الإنتاج بعنصر اليد العاملة المستخدمة فحسب،وتصبح الدالة:(Y=F(L ....(2). يضيف التحليل الكلاسيكي أن إنتاجية العنصر المتغير موجبة ولكنها متناقصة،وهذا يعني أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يصوره لنا الرسم البياني المقابل رقم 06 .

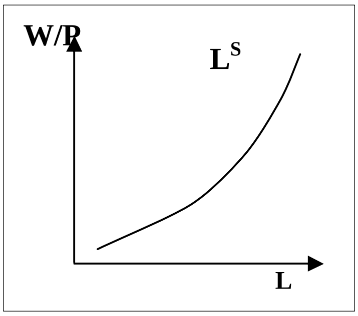


التمثيل البياني 06 :تمثيل لدالة الإنتاج الكلي

وبما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج ،فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما .

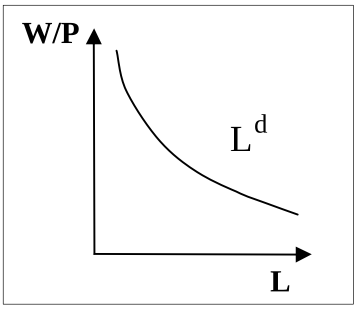
توازن سوق العمل :يتحدد حجم العمل المستخدم من تفاعل عرض وطلب هذا العنصر في سوق العمل ومنه :

أ) **عرض العمل** :يرتبط عرض العمل ايجابيًا بمعدل الأجر الحقيقي *Reel Wage Rate*،الذي يعني القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي *Money Wage*،فإذا رمزنا لمعدل الأجر الاسمي W،ومستوى الأسعار العام P ،والى معدل الأجر الحقيقي *w* الذي يتحدد من :w=W/P، أما دالة عرض العمل فتكون:$L^s=L^s(w)=L^s(W/P)$. و العلاقة بين عرض العمل و معدل الأجر الحقيقي إيجابية،ومنه يكون التمثيل البياني رقم 07 كما يلي:[1]



التمثيل البياني 07: عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي

ب) **الطلب على العمل**:حيث أن المؤسسات تعمل في ظل سيادة المنافسة التامة في سوق العمل وسوق السلع، يكون إيراد الناتج الحدي للعمل يساوي إلى: $Pm_L \times P$ [مع، Pm_L : الإنتاجية الحدية لـــ L ،و P : المستوى العام للأسعار] . ولتحقيق أعلى ربح تستمر المؤسسة في استخدام المزيد من وحدات العمل حتى يتساوى إيراد الناتج الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل المتمثلة في معدل الأجر النقديW .بمعنى: $W= PmL \times P$،وبقسمة الطرفين على P نحصل على معدل الأجر الحقيقي*w* . $w=\dfrac{W}{P}=Pm_L$ وطالما أن الناتج الحدي للعمل موجبًا إلا أنه متناقصا [1]، فإن الطلب على العملL^d يكون أكبر كلما كان معدل الأجر الحقيقي أقل.

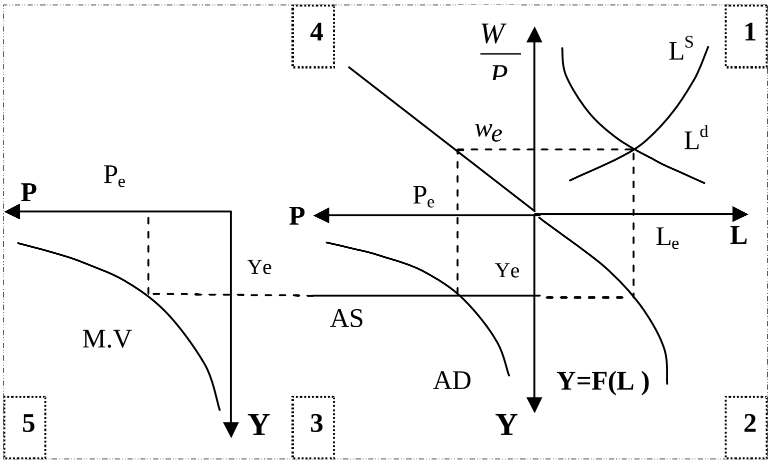


التمثيل البياني 08: الطلب على العمل بدلالة الأجر الحقيقي

1:**محمد الشريف المان** ،محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن)،منشورات برتي ،الجزائر 1994، ص ص: 96 ، 98 .

وعليه فإن الطلب على العمل$L^d = L^d(w)$ ،يتناسب تناسباً عكسيًا مع معدل الأجر الحقيقي . (التمثيل البياني 08).

وضع التوازن :يتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه،وعنده يتحدد مستوى الاستخدام L_e التوازني،وحجم الناتج التوازني Y_e الذي ما هو إلا ناتج الاستخدام الكامل: $Y_e = F(L_e)$.ولتوضيح الحقائق السابقة وكيفية تحقيق التوازن العام في الاقتصاد الكلاسيكي بالأسواق المختلفة نعرض البيانات التالية:(التمثيل البياني 09)



التمثيل البياني 09:آلية التوازن الاقتصادي لدى الكلاسيك

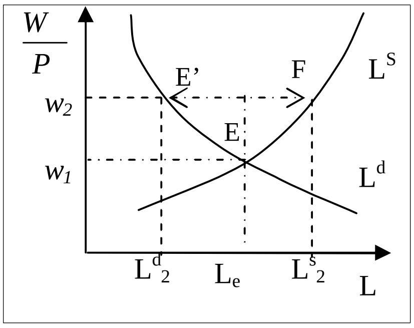
1:**سوق العمل:** يعطي حجم العمل التوازني L_e

2:حجم الاستخدام يحدد حجم الناتج الكلي التوازني Y_e.

3:**سوق السلع:** يبين أن حجم الناتج الكلي التوازني هو حجم ناتج الاستخدام الكامل.

4:تحديد السعر العام التوازني Pe يسمح بحساب معدل الأجر الحقيقي التوازني w_e.

5:**سوق النقود :**مع ثبات كمية وسرعة دوران النقد M.V،يتحدد كلا من سعر وحجم الإنتاج التوازنيين.



التمثيل البياني 10: كيفية نشوء البطالة لجمود الأجور

هذا التوازن المستقر الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل،لجميع موارد المجتمع،رهن إذًا بمدى مرونة الأسعار و الأجور للتغير،و بمدى استجابتها لما تمليه مقتضيات العرض و الطلب،ومن هنا فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها الكلاسيك هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وتجنب وضع أي تشريع لتحديد مستويات الأجور،فجمود الأجور وعدم التحرك نحو الانخفاض (التمثيل البياني 10)،يدفع إلى وجود البطالة ،وأن لا تقف نقابات العمال ضد انخفاض الأجور حينما تحدث البطالة. ،فلو تم تحديد الأجر بــw_2 فإن طلب العمل يكون L^d_2في حين العرض L^s_2 ،هذا ما يعني وجود فائض عرض *Excess Supply* أي بطالة تقدر بالمسافة E'F $(L^s_2 - L^d_2)$ ،ومعالجة ذلك من وجهة نظر الكلاسيك هو خفض الأجور.وإن كان الكلاسيك قد استبعدوا في تحليلهم إمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج العام،وبالتالي استحالة حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع ، فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكان حدوث البطالة الاختيارية ، و المقدرة بالمسافة EF $(L_e، L^s_2)$ (التمثيل البياني 10) ، وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة. كما لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال ، عند عدم تقدير

[1] :**G.D.Allen** ,Macro economic , theory , Anathometical treatment , Mac Milan Co LTD ,1967,P .102 .
نقلا عن :**ضياء مجيد الموسوي** ،النظرية الاقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ،1992 .ص:71.

أحجام الطلب و الإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين.و مع ذلك اعتقد الكلاسيك أن البطالة و التي تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية،سوف تقضي على نفسها بنفسها،من خلال توافر مرونة الأسعار و الأجور.[1]

, : تفسير البطالة عند النيوكلاسيك

بادئ ذي بدء ،وقبل الخوض في تفسير البطالة عند النيوكلاسيك ،نشير وبعجالة إلى الواقع السياسي و الاجتماعي الذي عايشه النيوكلاسيك. لأن رؤية الاقتصاديين ونظرياتهم ومواقفهم تتأثر دوما بالمشكلات التي كانت تشغل عصرهم .فظهور هذه المدرسة كان نتاجًا للصراع الاجتماعي و الفكري الذي شهدته القارة الأوربية بعد دخولها الثورة الصناعية،واقع اقتصادي و اجتماعي ميزته المشكلات و التناقضات والمآسي المصاحبة للرأسمالية الصناعية :

1)تحويل قطاع الزراعي من النمط الإقطاعي إلى نمط الرأسمالي، القائم على التخصيص،نتج عنه عدد كبير من العمال الذين لا يملكون إلا قوة عملهم ،اضطرتهم إلى الزحف نحو المدن الصناعية ،أو انتظار ما تجود به عليهم المساعدات المالية و الصدقات ،فكان التشرد و التسول و الجريمة ...الخ .

2)الاستغلال المفرط للعمال ،بقضاء ساعات عمل تصل إلى 16 ساعة في اليوم .

3)عرفت الثورة الصناعية ظاهرة تشغيل الأطفال و النساء ،هذا ما أدى إلى تأثيرات خطيرة في انحلال الحياة العائلية.

إنه واقع اجتماعي مليء بالبطالة و بأحط ألوان الوحشية و الاستغلال[2].

وفي المقابل ظل الكلاسيك ينادون أن لا أمل من تحدي هذه القوانين ،فهي مثل قوانين الطبيعة ،لا ترحم ولا يمكن تجنبها .وهنا حمل عددا من المفكرين الإنسانيين- الذين انتقدوا الرأسمالية في عدم عدالة التوزيع [3]،و الملكية الخاصة والدخول المرتفعة التي لا تقابلها جهود- ،نذكر منهم ،سان سيمون (*Saint-Simon ,1860-1925*) ،روبرت أوين (*Robert Owen,1771-1858*)، شارل فورييه (*C.Fourier, 1776-1838*)، بييرجوزيف برودون (*P.J.Proudhon,1809-1865*)،لاسال(*F.Lassalle, 1825-1864*)،جون فرنسيس براي (*J.Francis , 1809-1895*) ورودبرتس (*J.Karl Rodbrrtus , 1805-1875*) ...وغيرهم ،لواء الدعوة إلى إقامة نظام اجتماعي جديد ،يكون أكثر رحمة وعدالة وقادر على توفير العمل و الدخل لجميع الأفراد، ومؤهلا لتحقيق السعادة الإنسانية. أفكارًا كونت ما يسمى **بالاشتراكية الخيالية** .والذي ضاعف من الضغط على البورجوازية ،أن عددا من الاقتصاديين

---

1 :**رمزي زكي** ،مرجع سابق ، ص ص :186 ، 188 .

2: ويقول **كارل ماركس** :"إن الرأسمالي يمشي بخطى واسعة في المقدمة ...يتبعه مالك قوة العمل ،بوصفه خادما ،الأول عليه سيماء الأهمية وبسمة متكلفة ومظهر انكباب على العمل ،و الآخر وديع مخلوع الفؤاد ،كمن يحمل جلده إلى السوق وليس لديه ما يتوقعه هناك سوى أن يسلخ جلده ".**كارل ماركس ،فريديريك انجلز** ،*The communist Manifesto*،(مودرن ريدر بيرباكس ،نيويورك 1964 ،ص :10) نقلا عن :**جون كيبيث جالبريت** ،تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر -،ترجمة :احمد فؤاد بلبع ،مراجعة :إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،رقم 226 ،سبتمبر 2000 ص: 148 .

3: حيث **يقول ماركس**:" بينما توجد قوانين تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة ،فان قوانين التوزيع فرضها الإنسان وليس هناك سبب قاهر يرغم العمال على الخضوع لمثل هذا الترتيب الذي وضعه الإنسان" . نقلا عن :**جون كيبيث جالبريت** ،نفس المرجع ،ص:150 .

وقف موقف الدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحهم – انجازاتهم شكلت فكر كارل ماركس فيما بعد - مثل وليام تومبسون (*William Thompson,1786-1833*) وله عملان : " بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية ،1824"و"جزاء العمل ،1827" فهو يعتقد أن العمل المصدر الوحيد للقيمة ومنه فالعمال الطبقة الوحيد التي يجب أن تحصل على ناتج العمل .وجون جراي (*John Gray,1799-1850*) فمن خلال كتابه "النظام الاجتماعي :رسالة في مبدأ التبادل ،1831" يصرح أن العمل مصدر الثروة و القيمة،وأن الطبقات غير المنتجة طفيلية بما تحصل عليه من ربح وفوائد.وكذلك توماس هودجسكين (*Thomas Hodgskin,1778-1869*) حيث يرى أن وسيلة حصول العمال على ثمار عملهم كاملة، يكون بتعليمهم الاقتصاد السياسي واتحادهم للمطالبة بحقوقهم،وفي هذا كتب " الدفاع عن العمال ،1865".

إن ارتفاع البطالة التي تترتب عن استخدام الماكنات،وزيادة نسبة فائض القيمة وأشكال الاستغلال،وكذلك اتجاه الرأسمالية نحو احتكار و السيطرة على السوق ،كل هذا سوف يعجل بانهيار النظام الرأسمالي ليتحول المجتمع إلى طبقتين مصارعتين،طبقة القلة من الرأسماليين و البورجوازيين ،والطبقة الغالبة المتكونة من العمال ،الأولى لا بقاء لها إلا بالضغط على أفراد الطبقة العمالة لكي تحصل على أقصى قدر من فائض القيمة ،و الثانية تدافع على نفسها بالضرورة ضد وطأة هذا الاستغلال ،فالطبقة الرأسمالية يتضاءل عددها أفرادها تدريجيًا بحكم عملية تركيز رؤوس الأموال وتراكمها ،و الطبقة العمالية يتزايد عددها تدريجيا بحكم جيش الصناعة الاحتياطي ،حينئذ تقوم الثورة الاجتماعية وتسيطر الطبقة العمالية.[1] أعمال أرادت أن تظهر أن مشكلات البطالة و الفقر و البؤس السائدة في عصرهم تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي - لصيقة به-،مستخدمين منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه في الدفاع عن الطبقة العاملة .وأمام هذه الحملة القوية لم يقف منظروا الفكر الكلاسيكي مكتوفي الأيدي،بل برز صف طويل من الاقتصاديين الذين لا هم لهم إلا الدفاع عن النظام الرأسمالي وتجميله ،أمثال جان بتيس ساي ***J.Baptiste Say*** في فرنسا، وأنصار روبرت مالثوس في انجلترا ووليم ناسو سنيور ***William N.Senior*** وفريديريك باستيا ***Fredric Bstiat*** وجون ستيوارت مل ***John S.Mill*** ... وآخرون،تاركين قضية التوزيع و العلاقات الاجتماعية بين الطبقات خارج مجال التحليل الاقتصادي .بل أن باستيا يرى أن العلاقات الاقتصادية بين الناس تنشأ في عمليات التبادل .

بعد ثورة 1848 التي اندلعت في معظم دول أوربا،كان من الطبيعي أن تنجب البورجوازية نخبة من مفكريها،يخرجوا أفكارا تقف أمام الهجمات التي يتعرض لها أسلوب الإنتاج الرأسمالي،وهنا خرجت مدرسة التحليل الحدي .فانطلقت من التحليل النفسي لسلوك المنتج و المستهلك ،مستندة في ذلك على فلسفة اللذة و الألم. تحليل يهتم بالبحث عن علاقة الإنسان بالأشياء ،في ضوء عزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية،فالحديون مقتنعون أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي قد استقرا ولا سبيل لتغييره ، و المهم هو البحث عن السلوكيات الرشيدة ،و أن التوازن[2] يقتضي وجود **الفرد الرشيد** و الحر الذي يبحث عن منفعته بشكل إرادي في ضوء الملكية الخاصة وحرية العمل و التعاقد وآليات

1:**بحيات مليكة** ، مرجع سابق ، ص:18.

2:توازن المستهلك عند الحديين يكون بتساوي المنفعة الحدية *Marginal Utility* لوحدة نقدية عند كل مجالات الإنفاق.

أما توازن المنتج فيعني الوصول إلى تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية .

السوق الحرة – شروط ورثتها من الفكر الكلاسيكي- .

انصب جل اهتمامهم على الأجل القصير و لم يعد يعنيهم البحث في تناقضات عملية النمو على المدى البعيد، وارتباط هذه التناقضات بمشكلة الأجور وزيادة عدد السكان وارتفاع الأسعار وزيادة نصيب الريع من الناتج على نحو ما أوضحه الكلاسيك .بل أعادوا تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق ،فأنكروا إمكانية تعرض النظام لأزمات إفراط في الإنتاج العام ،ومن ثم نفوا احتمال وجود بطالة على نطاق واسع ،وأن حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور، دواء ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات ،وعليه فإن بطالتهم إما بطالة اختيارية أو هيكلية على نحو ما بينه سلفهم الكلاسيك.

والحق أن لا جديد في ما يخص رؤيتهم للعمالة و البطالة و الأجور ،بل تقفوا آثار الكلاسيك وأعادوا أفكارهم (في هذا الإطار) بلا تبديل ولا تحريف،مصرين على أن أساس اختلال التوازن يكمن في عوائق حرية السوق،تدخل الدولة وتزمت نقابات العمال وإصرارهم على زيادة الأجور.

f : تفسير البطالة في المدرسة الكينزية

كان من السمات المميزة و المهمة للنظام الكلاسيكي افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد،وليس ذلك مستغربًا لأن هذا النظام كما رأينا، يستبعد بطبيعته الأسباب المؤدية إلى الكساد .فحالة التوازن التي يعود إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حالة العمالة الكاملة.تلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور و الأسعار.

و العمالة الكاملة تأتي بتدفق الطلب الذي يؤازر التوازن "قانون ساي".[1]

وقع الكساد الكبير،بانهيار بورصة الأوراق المالية (أكتوبر 1929) .كساد ميزه ثلاثة مظاهر ،الأولى الانكماش الشديد في الأسعار مع ما ترتب عليه من إفلاس في الصناعة و الزراعة،و الثانية كانت بطالة واسعة تقدر بحوالي 100مليون عاطل في مختلف بلدان العالم،أما الثالثة فكانت المشاق التي انزلها الكساد بالفئات الضعيفة وبصورة خاصة الأطفال وكبار السن و المرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب إلى جانب العاطلين عن العمل .وكان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي – كلهم تقريبا – هو التزام الصمت،بحجة أن الكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه،فذلك هو السبيل الوحيد لعلاجه .[2]

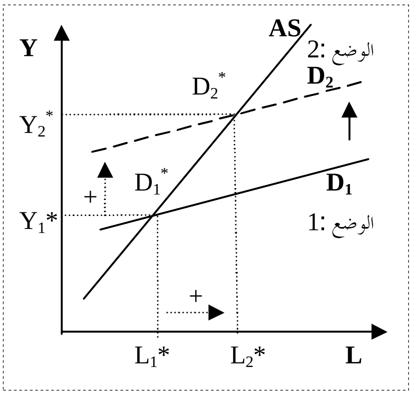
بإختصار هذا ما عاصرته المدرسة الكينزية *Keynesian School*،عاصره كينز(*John M.Keynes ,1883-1946*) وهو يكتب كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة و النقود (صدر في 1936) "، نظرية وصفة بأنها نظريةٌ للكساد و البطالة.

الآن، ما أهم ملامح النظام الفكري الذي جاءت به هذه النظرية في مجال البطالة من حيث تفسيرها وسبل علاجها؟

1: **جون كيبيث جالبريت** ،تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر -، ترجمة :احمد فؤاد بلبع ،مراجعة :إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،رقم 226 ،سبتمبر 2000 ص: 209.

2 : **جون كيبيث جالبريت** ، المرجع نفسه ص ص :211 ،212.

بدايةً، رفض كيتر منطق الكلاسيك ومن بعدهم النيوكلاسيك في تفسيرهم للبطالة،الذي لا يمثل في رأيه الواقع.



التمثيل البياني 11:آلية تحديد الطلب الفعال لمستوى التشغيل

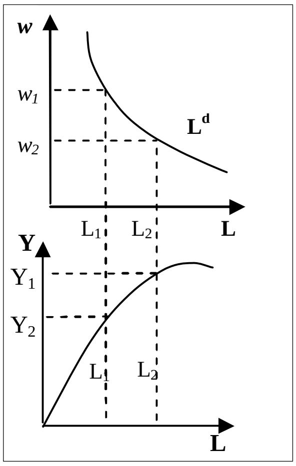
فالعمال كثيراً ما يعارضون الانخفاض في أجورهم النقدية،ونقابات العمال واقع يجب التسليم به،كما أن بطالة النظام الرأسمالي أثناء سنوات الكساد لم يكن سببها الأجور العالية ولا تعنت النقابات العمالية. والتوازن عند كيتر يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل،وأن الطلب الكلي الفعال ***Aggregate Effective Demand*** هو الذي يحدد حجم العرض الكلي AS،و بالتالي حجم الناتج Y و الدخل والتوظيف L ،(التمثيل البياني 11)، ومنه يكون استخدام القوى العاملة L_1^* استخدام ناقص في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال D_1^* وعليه فزيادة التشغيل L_1^* مرهون بزيادة الطلب الكلي الفعال D_2^*،و الذي ينقسم بدوره إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على سلع استثمارية،كما يركز كيتر على ضرورة تساوي الادخار و الاستثمار من أجل تحقيق التوازن بين الدخل و الناتج القوميين.كما يلي:[1]

1) الدخل القومي= الاستهلاك + الادخار   وبما أن :الدخل القومي = الناتج القومي
2) الناتج القومي= الاستهلاك + الاستثمار   **إذن** : الادخار = الاستثمار

خلافاً لما ذهب إليه الكلاسيك و النيوكلاسيك من أن الادخار دالة لمعدل الفائدة S=S(i) ،والتساوي بين الادخار والاستثمار مسالة بديهية وأنهما وجهان لعملة واحد(حينما كان المدخرون هم أنفسهم المستثمرون). عند كيتر الادخار ما هو إلا ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك،إذا الادخار دالة لذلك الدخلS=S(Y) .[2]
واختلاف طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين و المستثمرين،هي المفرق بين الميل للادخار ***The Inducement to Saving*** والميل للاستثمار ***The Inducement to Iinvest***. أضف إلى ذلك تطور النظام الرأسمالي و السوق النقدي و المالي،وبهذا انفصلت عملية الادخار عن عملية الاستثمار،و صار الاضطراب في دورة الدخل القومي واحتمال وقوع الكساد إذا لم يتعادل الادخار مع الاستثمار وارد .
فلو أن حجم الادخار كان أكبر من الاستثمار،فإن الطلب الكلي الفعَال سوف يقل ويتبعه في ذلك العرض الكلي، ويكون المخزون السلعي أكبر من مستواه الطبيعي،وبهذا تنخفض الأسعار،وتقل الأرباح،وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة ،وينخفض مستوى الدخل القومي .وبما أن العلاقة دالية ***Functional*** بين مستوى الدخل القومي والادخار - على نحو ما سبق -، سيؤدي انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض في حجم الادخار ، حتى يتعادل مع حجم الاستثمار مرة أخرى .

1: **رمزي زكي** ،مرجع سابق ،ص ص :328 ، 330 .
2: **محمد الشريف المان** ،مرجع سابق ،ص ص:165،166.

ويتحقق توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل – انكماش - مخلفا وراءه بطالة .



التمثيل البياني 12:العمل كدالة في الدخل

وعلى العكس من ذلك لو أن الاستثمار أكبر من الادخار،ففي هذه الحالة يكون الطلب الكلي الفعال أكبر من العرض الكلي،ومنه يقل المخزون السلعي،ترتفع الأسعار،تزيد الأرباح،يزيد الطلب على الطاقة العاملة و يرتفع الدخل القومي، يتبعه في ذلك حجم الادخار إلى أن يتعادل والاستثمار،وبهذا يتحقق التوازن عند مستوى أعلى مما كان في بداية الفترة، (انتعاش) مسببا زيادة في التشغيل ،فتقل البطالة.[1]

لننتقل إلى سوق العمل ونرى كيف يتحدد مستوى التشغيل فيه وكيف يتوازن ؟

الطلب على العمل:لا يختلف كيتر عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العملL^d، فعلاً يقبل فرضية المنافسة الكاملة و التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج،ونموذج الدالة هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير.فالمنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تتساوى إنتاجية العمل الحدية العينية بمعدل الأجر الحقيقي w ويفيدنا الرسم البياني (التمثيل البياني 12)، أن العلاقة بين الطلب على العملL^d ومعدل الأجر الحقيقيw سالبة تمامًا كما هو الشأن بالنسبة لدالة الكلاسيك ولنفس الأسباب.

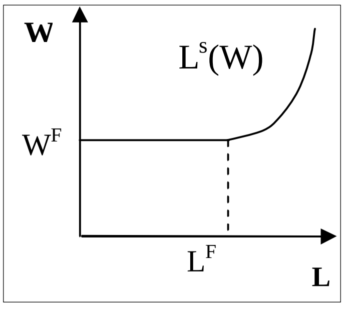
عرض العمل: إذا كانت دالة الطلب على العمل الكيترية لا تختلف عن الدالة الكلاسيكية،فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل.بإختلافين أساسيين:الأول:يتمثل في **معدل الأجر المتغير** حيث يعتبر كيتر أن ما يحدد عرض العمل هو معدل الأجر الاسميW وليس معدل الأجر الحقيقيw . لماذا ؟ لأن :

أ) العمال معرضون للخداع النقدي وعرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الاسمي،فكلما كان هذا الأخير أعلى كلما كان أحسن، بغض النظر عن تغيرات مستوى الأسعار العام الذي عادة غير واضح ويجهله العامل.

ب) لما كان مستوى الأسعار العام يتحدد بكمية النقود المتداولة،ويتحدد معدل الأجر الاسمي في سوق العمل،فلست هناك أي ضرورة في أن تتغير الأجور الحقيقية و الأجور الاسمية بشكل متناسب.

أما الاختلاف الثاني:يعتبر الكلاسيك أن معدل الأجر الحقيقي مرن،ويرى كيتر أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض،وأن هناك حد أدنى لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، مهما بلغت معدلات البطالة،لأن العمال يفضلون البطالة على العمل بأجور أقل من هذا الحد .

ويترتب على كل هذه الاعتبارات أن دالة عرض العمل تتحدد بمعدل الأجر الاسمي،وأن لهذه الأخيرة حد أدنى لا يمكن اختراقه.هكذا تكون دالة عرض العمل دالة لمعدل الأجر الاسمي $L^s = L^s(W)$ ،صورها كما في التمثيل البياني رقم 13.

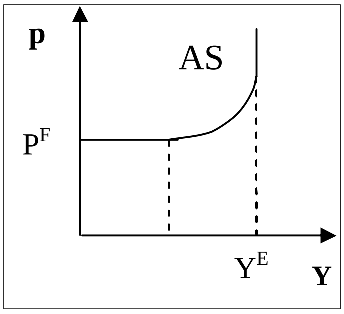


التمثيل البياني 13 :دالة عرض العمل الكيترية

1: **رمزي زكي** ،مرجع سابق ،ص ص :331،332 .

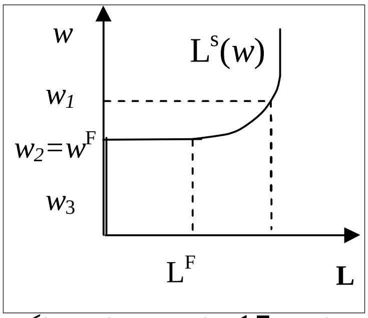
الجزء المتصاعد:دالة عرض العمل متزايدة مع معدل الأجر الاسمي ، بمعنى لزيادة حجم العمل فلا بد من رفع هذا المعدل .

الجزء الأفقي: معناه من أجل معدل الأجر الاسمي W^F يعرض العمال كمية من العمل تتراوح بين الصفر وL^F .[1]



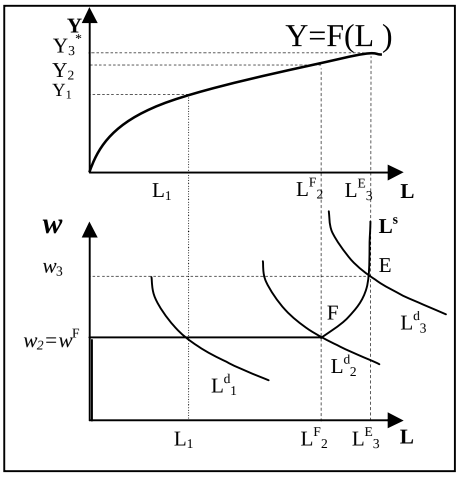
التمثيل البياني 14:أجزاء منحنى العرض الكلي

لنعد إلى ما سابق ذكره وبالتحديد إلى النظرية الكلاسيكية القائلة بأن منحنى العرض الكلي هو خط مستقيم على المحور الأفقي ،تفترض نظريًا إمكانية انخفاض الأسعار إلى الصفر و بالتالي وجوب انخفاض الأجور إلى الصفر أيضًا،إذاَ استمرت البطالة بالارتفاع ،وهذه حالة يرفضها المنطق و الواقع.رفض كيتر هذا التفسير وأكد أن الأسعار و الأجور لا يمكن أن تنخفض أقل من حد معينP^F ،فإذا فضل العمال البطالة على العمل بأجر دون الحد الأدنى،فلن تنخفض الأسعار لعدم انخفاض الأجور و التكاليف .وهذا يعني أن منحنى العرض الكليAS يكون خطًا أفقيًا مستقيمًا عند الحد الأدنى للأسعار و الأجور (المدى الكيتري)،كما هو مبين (التمثيل البياني *14*).ومتصاعدًا (المدى التوسط)لما تبدأ الأسعار و الأجور بالارتفاع مع استمرار ارتفاع الإنتاج،إلى أن يقارب الإنتاج الكلي مستوى الاستخدام الكامل،وتظهر بوادر تضخم الأسعار.أما الجزء العمودي (المدى الكلاسيكي) فهي فترة يصل فيها الإنتاجY^E إلى مستوى الاستخدام الكامل وعندها تبدأ الأسعار بالارتفاع بمعدلات عالية بدون تحقيق أية زيادة في الإنتاج الكلي .[2]



التمثيل البياني 15:دالة عرض العمل الكيترية كدالة في معدل الاجر الحقيقي

توازن سوق العمل:إذا قبلنا بفرضية وجود حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي،فإنه من الصعب قبول تعرض العمال لظاهرة الخداع النقدي في كل الحالات.فعلاً بإمكاننا قبول فعَالية هذه الظاهر عندما يكون معدل التضخم ضعيفا،ولكن الأمر يختلف عندما يتجاوز التضخم بعض الحدود،وليس للعامل أن يغض الطرف بل يطالب برفع الأجور تحسبًا لارتفاع الأسعار في المستقبل.



التمثيل البياني 16:توازن سوق العمل عند الكتريين

يبدوا إذن إدخال مستوى الأسعار العام في الحسبان أكثر واقعية،وهكذا يمكننا إعادة صياغة دالة عرض العمل بدلالة معدل الأجر الحقيقي مع الاحتفاظ بوجود حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي. ويمكن تلخيصها فيما يلي: (لاحظ التمثيل البياني 15)

إذا كان مستوى الأسعار العام P_0 وكان $W_1>W^F$فإن $w_1>w^f$وبالتالي $L^s=L^s(w)$. وإذا كان $W^F = W_2$ فإن$w_2= w^f$وبالتالي $0< L^s<L^F$

وإذا كان $W_3<W^F$ فان $w_3<w^f$ وبالتالي $L^s = 0$.

1: **محمد الشريف المان** ،مرجع سابق ، ص ص :276 ، 284.

2: **نزارسعد الدين العيسى**، مرجع سابق ، ص ص:221 ، 225.

وبهذا يمكننا دراسة توازن سوق العمل و الذي يتحقق عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه $L^s(w)=L^d(w)$ (لاحظ التمثيل البياني 16).

نعلم أن وجود الحد الأدنى لمعدل الأجر الاسمي يجعل حجم العمل الأقصى المعروض L^F عندما يكون معدل الأجر الحقيقي w_2 يساوي المعدل الأدنى w^F ($w_2=w^F$) ،وإذا ما تعدى حجم طلب العمل هذا المستوى L^F (انتقل من $L^d{}_2$ إلى $L^d{}_3$) فلابد من رفع معدل الأجر الاسمي ومنه الحقيقي من w^F إلى w_3.يقابلها كذلك زيادة في الناتج الكلي (من Y_2 إلى Y_3)،ثم أي زيادة في حجم طلب العمل بعد $L^E{}_3$ لن يقابلها إلا زيادة في معدل الأجر الاسمي ومن ثَم الحقيقي،دون زيادة في حجم الإنتاج الكلي،إذاً النقطة **E** هي النقطة التي يتحدد عندها حجم طلب و عرض العمل وكذلك معدل الأجر الاسمي و الحقيقي لتوازن الاستخدام الكامل.وكل توازن دون النقطة **E** هو توازن الاستخدام غير الكامل.

لنفترض حالة أخرى ،بحيث يكون الطلب على العمل $L^d{}_1$ أقل من الحجم المعروض الأقصى $L^F{}_2>L^d{}_1$ ،يؤدي انخفاض الطلب على العمل إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي w ،ولكن ليس أقل من الحد الأدنى w^F ،هكذا يكون توازن سوق العمل بحيث يتحدد حجم العمل ومعدل الأجر الاسمي والحقيقي التوازني ،مع $L_1<L^F{}_2$ و $w=w^F$ ، والفرق $L^F{}_2-L_1$ هو حجم البطالة غير الإرادية ، والتي عندها العمال يقبلون بمعدل الأجر الاسمي السائد ولكن لا يجدون عمل.[1]

لقد توصل كينز إلى أن البحث عن أسباب البطالة لا يتم في سوق العمل،بل في سوق السلع والخدمات.وأنها بطالة إجبارية لا إرادية يفسرها قصور الطلب الكلي الفعال.وبهذا يكون كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرارا مستوى الدخل ،إلى مشكلة العلاقة بين الادخار و الاستثمار .

فإذا كان "الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم،ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم"[2] فإن التباعد بين الاستهلاك و الدخل يتسع،ويزيد الادخار،مما يتطلب استثمارات متزايدة لامتصاص هذا الادخار المتزايد،وهذا يستدعي زيادة في الميل للاستثمار،و الذي لا يتم إلا من خلال عاملين:الأول سعر الفائدة[3]،والثاني هو الكفاية الحدية لرأس المال *The Marginal Efficiency of Capital* (معدل الربح الصافي المتوقع).

من المعلوم أن كينز أعطى أهمية كبيرة للنقود على النقيض مما ذهب إليه الكلاسيك و النيوكلاسيك من أنها ناقل للقيمة لا غير. فسعر الفائدة يتحدد بالالتقاء منحنيا الطلب و عرض النقود،وهذا الأخير الذي له ارتباط بالميل للاستثمار،فلو ارتفع هذا السعر،فإن تكلفة الاستثمار ترتفع،الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال.ومن هنا يقل الإنفاق الاستثماري وتتبعه انخفاضات متكررة من الدخل و الإنفاق و التوظف تحت تأثير المضاعف *Multiplier* .لكن، تخفيض سعر الفائدة لا يكون إلا في حدود معينة لا يجب أن يهبط دونها (تجنب

1: **محمد الشريف المان** ،مرجع سابق ، ص ص:285، 291.

2 :**John M .Keynes** ;*The General Theory of Employment Intrest and Money* (first published 1936) ;Macmillan &Co. LTD .London 1964 ;P 69 . نقلا عن:**رمزي زكي**،مرجع سابق ،ص :334

3: سعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية بحتة،يتحدد بتلاق منحيي عرض وطلب النقود .

مصيدة السيولة)من جهة ولضعف علاقته بمستوى الادخار،طالما أن الادخار يتحدد بمستوى الدخل من جهة أخرى. كان للعامل الثاني دور لا يقل أهمية في السيطرة على تقلبات الاستثمار،حيث يبقى الرأسماليون يستثمرون إلى أن يتساوى معدل الربح المتوقع مع سعر الفائدة السائد بالسوق،وعندها يكتفون بالاستثمار الإحلالي ويوقفون توسعاهم الاستثمارية.وبهذا يكون المسؤول عن التغيرات التي تحدث في معدل الكفاية الحدية لرأس المال هي عوامل سيكولوجية بحتة(التفاؤل و التشاؤم)، أي وببساط الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد.
نتيجة مهمة توصل إليها كيتر قادته إلى أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة الكساد و البطالة ،يعجز عن أن يولد من ذاته سبل إنعاشه،وأن هناك ضرورة ملحة لتدخل الدول بسياساها المالية و النقدية التوسعية،دفعًا وتحفيزًا للطلب الكلي الفعال،ودعى إلى تخفيض الضرائب وسعر الفائدة وزيادة الدعم الحكومي و الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة ،فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل و الإنفاق ومن ثم توظيف العمالة .ودعا إلى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل ويلوح في الأفق شبح التضخم ،حتى يمكن كبح نمو الطلب الكلي الفعال ،و تمهيل النشاط الاقتصادي .

„ :النظرية النقدية في تفسير البطالة

لقد انتصر كيتر على المدرسة النيوكلاسيكية فكرياً وعملياً،حيث برر تدخل الدولة كعامل على تصريف المنتجات ودافعاً للاستثمارات،وأنها القادرة على التوظيف الكامل لقوة العمل،على نحو ما بيناه سابقا.
ولكن- تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن- أدى النمو الشديد في حجم ونسب الإنفاق الحكومي إلى حدوث فائض في عرض النقود، بمعنى حدوث اختلال في التوازن النقدي،ومع ذلك جاءت تصريحات الكيتريين مطمئنة ،بأن لا خوف من عجز الموازنة العامة للدولة،وأن زيادة عرض النقود مطلوب لتنشيط قوة السوق و الطلب الفعال،بل إن التضخم الطفيف سلاح لمواجهة الكساد.لكن واقع ستينات وسبعينات القرن العشرين،بشر بميلاد ظاهرة الركود التضخمي ***Stagflation***[1]،أين تزامن حدوث تزايد في التضخم (تصاعد مستمر للأسعار) و البطالة.
وفي ظل هذه الظروف كان هناك تيار فرعي جديد يتكون في حضن المدرسة النيوكلاسيكية،التي تحولت من تحليلها الجزئي (توازن المستهلك و المنتج) إلى التحليل الكلي (توازن الاقتصاد القومي)،في خمسينات وستينات القرن الحالي،ولكن لم تر فيها النور خارج قاعات التدريس الأكاديمي،وقد كان الفضل في ذلك لأعمال كلا من:جيمس ميد ***J.Mead*** ،روبرت سولو ***Robert M.Solow*** ، دينسون ***E.F.Denison*** ... وغيرهم.إنه تيار النقديين الذي ضم بدوره : ميلتون فريدمان ***Milton Friedman*** ،كارل برونر ***Karl Brunner***، أ.ماتزر ***A .Melzer*** ،فليب كاجان ***F.Kagan*** ،د.ليدلر ***D.Laidler*** ...وآخرون .
و لنبدأ بما انتقد به النقديون كيتر،ثم نرى كيف فسروا مشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ؟.

---

[1]:يقول **ميلتون فريدمان** :"ركود التضخم هو نهاية سذاجة كيتر،لدينا ظاهرتان مترافقتان مع ما اعتبرته نظرية كيتر مستحيلا ،لدينا ركود اقتصادي ،ومستويات عالية من البطالة، ولدينا تضخم و ارتفاع سريع بالأسعار ".**العولمة هيمنة الغرب على العالم** ،شريط وثائقي بث على قناة الجزيرة القطرية.

لقد أعطى كيتر للنقود دورًا مهما في حدوث الدورات الاقتصادية،و بطلبها وعرضها يتحدد سعر الفائدة، وانخفاض هذا الأخير (إلى حد معين)، يشجع الاستثمار ...على نحو ما بُين آنفا .وهنا يرى النقديون أن القرارات الاستثمارية للرأسماليين غالبًا ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخصوصًا في الأجل القصير،طالما يشكل جزءاً ضئيلا من نفقات الإنتاج .

أما في الأجل الطويل فإن معدل الاستثمار يتأثر أساسًا بمعدلات التقدم الفني والنمو السكاني و ما إلى ذلك من الظروف التي تتحكم في وضع منحى الكفاية الحدية لرأس المال .وببساطة ليس لسعر الفائدة تلك الفعالية التي أسبغها عليه التحليل الكتري، مستشهدين بالسياسات الاقتصادية للدول الغربية في أربعينات وخمسينات هذا القرن، التي انصرفت للإنفاق العام للدولة- مع عجز الموازنة العامة-، للتأثير على الطلب الكلي الفعال لما ثبت أن لا علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمار ومستوى سعر الفائدة . كما فندوا وجود علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم(منحنى فليبس)،فالتضخم ظاهر نقدية بحتة،يرجع إلى أخطاء السياسة النقدية التي تفرط في إصدرا كمية النقود دون ضوابط محكمة،ويعتقدون أن السياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي،ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة هو من أهم مصادر الإفراط في عرض النقود ،فلا بد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة،وهو ما يتطلب (كبح جماح النشاط الاجتماعي) للدولة،وما يرتبط بذلك من مدفوعات تحويلية متنوعة.فتقليص هذا العجز سوف يقلل من حاجة الحكومة لزيادة الضرائب و الدين العام ،وهو ما من شأنه أن يحفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج،كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شأنها أن تجبر العمال العاطلين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها في حالة وجود هذه المدفوعات.بيد أن ذلك يتطلب أن تكون سوق العمل حرة،الأمر الذي يتطلب إضعاف قوة نقابات العمال،وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور ،وإعانات البطالة ...الخ ، وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص،و الحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق،ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور و الأسعار.

النظام الرأسمالي عند النقديين بطبيعته مستقر،والتضخم والبطالة والركود،نتَاج التقلبات التي تحدث في الرصيد النقدي،فالعامل النقدي عندهم نقطة الانطلاق الأساسية في التنبؤات الاقتصادية،وفي رسم السياسات الاقتصادية، وأن للسياسات النقدية آثار في الأجلين القصير و الطويل .

فلو قرر البنك إتباع سياسة نقدية توسعية،فإنه ينزل إلى السوق مشتريًا للسندات الحكومية،فترتفع أسعارها وينخفض العائد عليها،وفي المقابل يصبح الأفراد يملكون مزيدا من النقود،وبما أن دالة الطلب على النقود في الأجل القصير والمتوسط ثابتة،فتتسبب زيادة عرض النقود إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار أي زيادة الطلب الكلي،وهنا إذا كان الاقتصاد القومي يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل ،فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الناتج القومي،وتقل البطالة بسبب زيادة التشغيل.وفي الأجل الطويل إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود فإنها سوف تؤدي إلى حدوث التضخم دون تخفيض في البطالة ، بل قد تزيد منها.

وعلى العكس إذا تم انتهاج سياسة نقدية انكماشية،بأن خفض البنك من عرض النقود،عن طريق بيع السندات الحكومية،وبهذا ينخفض الطلب الكلي،وبما أننا في الأجل القصير فإن معدلات الأسعار و الأجور لن تتكيف فورا مع

انخفاض عرض النقود،و الانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي،ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي.

ولا يفوتنا، أن النقديين يعتقدون بوجود معدل بطالة طبيعي وحيد ***Natural Rate ofUmplyoment*** ،يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري،وأن أي محاولة لتخفيضه دون هذا المعدل سوف يقترن بتسريع معدل التضخم ،أي على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة،وأنه ليس من الممكن علاجها كما أوصى كيتر من خلال سياسات التوسع النقدي .و **الحل** أن لا ترفع شعار التوظيف الكامل،ولا تتصدى أصلاً لهذه المشكلة بل تتركها لتحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق .

إذاً البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، البطالة الإرادية الباحثة عن فرص أفضل للعمل،لرفضهم العمل بسعر الأجر الحقيقي السائد الذي يعرض عليهم،ويتطلعون لأجور أعلى،مفضلين التعطل ماداموا يحصلون على إعانات البطالة و يتمتعون بالضمان الاجتماعي،ومنهم من يترك عمله للالتحاق ببرامج التدريب.

.بمعنى لا وجود للبطالة الإجبارية في التحليل النقدي .   وهذا تحليل النقديين بقيادة فريدمان لمشكلة البطالة.

خاتمة الفصل

هذه هي البطالة،وهذا تفسيرها الذي جاءت به مدارس مختلفة لاختلاف واقعها ومحيطها المعاش،فاختلفت الآراء وتعددت الحلول،والكل مجتهدٌ لإجتثاث هذه الآفة.اتفقوا كلهم على قاعدة لعمل الاقتصاد،تمثلت في تحرير السوق،دعم المنافسة الكاملة،وضمان مرونة الأسعار و الأجور.حتى المدارسة التي جاءت بعد النقديين - وبعثت من رماد الكساد الكبير - كمدرسة اقتصاديات جانب العرض*Supply-Side* التي اعتقدت أن العرض هو السبيل للقضاء على البطالة وكبح جماح التضخم،ولذا يجب خفض الضرائب وكل ما يعرقل الاستثمار،ومدرسة التوقعات الرشيدة القائلة أنه لو توافرت المعلومات و الحرية الاقتصادية و المنافسة الكاملة وقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي،فهذا يؤدي إلى نقاوة السوق ووضوح رُؤيتِه، ما يجعل توقعات الأفراد ورجال الأعمال تسيير وفق ما يمليه السوق.

ولنكن أكثر واقعية، فالبطالة السالفة الذكر بطالة الاقتصاد الصناعي،ألم يأت تفسير الكلاسيك و النيوكلاسيك لبطالتهم من واقع ميزه التطور الصناعي وتعدد طرق ووسائل الإنتاج وما إلى ذلك من فنون إنتاجية وليدة الثورة الصناعية، ثم كل من جاء بعدهم لم يحد و لم ينس أنه في مجتمع صناعي ؟،هكذا نَظَّرُوا وفَسرُوا من واقعهم المعاش.

فماذا عن بطالة البلدان النامية أو بالأحرى البلدان التي **كانت اشتراكية** ؟ أهي من جنس البطالة الصناعية ؟

طبعًا لا،وذلك من زاويتين رئيستين ، الأول : أن البطالة في حالة البلاد النامية هي انعكاس لمشكلة أكبر،وهي مشكلة التخلف ،في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية،تعبر عن تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة،و الزاوية الثانية:هي أنه بينما توجد في مجموع البلدان الصناعية نظم للحماية الاجتماعية للعاطلين،وهي توفر في كثير من الحالات حدودا دنيا إنسانية لمعيشة العاطلين،يندر وجود مثل هذه الأنظمة في حالة البلدان النامية،ومن ثَم فالبطالة تعني الحرمان و الجوع و المعانات و التسول .

والبون يصبح شاسعًا وعلاج أزمة البطالة تصبح عملية صعبة و معقدة في آن واحد،بالنسبة لبلد كالجزائر التي تبرأت من الاشتراكية ظاهرًا وتبنت اقتصاد السوق و الرأسمالية ظاهرًا،-لا هي إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء-.ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة،كالتخلف الاقتصادي من ناحية،وفشل جهود التنمية ،وآثار المديونية الخارجية و الخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي من ناحية أخرى .

ولهذا يجب أن يرسخ في أذهاننا أن البطالة في الجزائر،مشكلة خاصة،تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها البلاد ، ومن هنا فعلاجها يرتبط حقيقةً بعلاج هذه الأزمات و المشكلات،وإعادة النظر فيما استورد من سياسات وبرامج.

الفصل الثاني

تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة (2000-2006)

.

تمهيد

« لا يمكن للتنمية البشرية أن تتحقق على الوجه الأوفى ما لم تبلغ مكافحة البطالة حدًا حاسمًا بتعميم التشغيل المنتج المستدام ».[1] قالها الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة عشية التوقيع على قانون المالية لسنة 2007،أي بعد ستة سنوات من الإعلان عن انطلاق برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي،وبعد قرابة السنتين من الإعلان عن البرنامج التكميلي الخماسي و الموسوم بتدعيم النمو، بمخصص مالي لهما بلغ 144 مليار دولار .من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل ،تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد.

برنامج إنعاشي مستسقى من التنظير الكينزي كما يصفه الأستاذ قويدر بوطالب2 ، عله يصحح المخلفات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد و المجتمع وعلى سوق العمل ،بحيث أدى إلى تفاقم البطالة وارتفاعها من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997 ، مصدرها 52% من القطاع العمومي و48% من القطاع الخاص ،والبطالة المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص،مست فئة الشباب أين نجد أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة،و75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات عمل ،ومست كذلك خريجي الجامعات والمعاهد،فبلغ عددهم 80000 جامعي عاطل سنة 1996 ،كما أن إعادة الهيكلة زادت من تفاقم البطالة بحيث فقد أكثر من 360000 أجير مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية (بين 1994و 1998).

إن غياب سياسة واضحة للتشغيل لتلك الفترة أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري ،ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي،حيث كان ما بين 400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا ،كما لم ترحم البطالة حتى المرأة وكانت حصتها سنة 1992 ، 125000 امرأة عاطلة عن العمل لتقفز إلى العدد 487000 عاطلة سنة 1996،و المرأة الماكثة بالبيت يصعب عليها الحصول على منصب عمل،حيث يمثلن خمس البطالين واغلبهن موجودات بالمناطق الحضرية.3

في هذا الفصل نعالج وبالتحليل المناسب إحصائيات قوة العمل المشتغلة و العاطلة من خلال تتبع تطوراتها - بحسب توفر المعطيات - للفترة الممتد بين 2000 و 2006 ، محاولين بهذا تشخيص سوق العمل .ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: تطورات قوة العمل في الجزائر للفترة 2000-2006

المبحث الثاني: قوة العمل المشتغلة خلال الفترة 2000- 2006

المبحث الثالث: قوة العمل العاطلة خلال الفترة 2000- 2006

1:خطاب الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد توقيعه على قانون المالية لسنة 2007 ،التلفزيون الجزائري ،القناة الأولى، 2006/12/26.كما يمكن الاطلاع على نص الخطاب المنشور بجريدة الشعب ،بتاريخ 2006/12/27،العدد 14155.

2: انظر :**لخضر عزي** ،تقرير علمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر- كلية الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان ،الجزائر، www.freemediawatch.org .

3: **مدني بن شهرة** ،سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار ،مجلة علوم إنسانية ،العدد 18 ،السنة الثانية (فيفري 2005) ،حامل الكتروني على الارتباط التالي : www.uluminsania.net.

المبحث الأول : تطورات قوة العمل في الجزائر للفترة 2000- 2006

سنقوم في هذا المبحث بوصف مفصل لقوة العمل *Labour Force* الإجمالية (المشتغلين + العاطلين). ونتتبع تطورها خلال فترة الدراسة (2000-2006) .و هنا ننوه إلى الفرق الاصطلاحي بين مصطلحي **السكان الناشطين** *Active population*، *Population Active* و**قوة العمل** *Labour Force*، *force de travail*. .حيث نجد الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر يعرف السكان الناشطين بـــ:" يتكون السكان الناشطون حسب مفهوم المكتب الدولي للشغل من مجموع السكان المشتغلين زائداً مجموع السكان البطالين[1] ". بمعنى: جميع العاملين- بمن فيهم الأشخاص الذين يتجاوزون عمرا محددا وكانوا، أثناء الفترة المرجعية، في حالة عمالة بأجر، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو لديهم عمل ولكنهم لا يعملون-، والمتعطلين. لكن مصطلح السكان الناشطين اقتصادياً *Economically active population* يشير إلى :مجموع الرجال و النساء الذين يقدمون العمل اللازم لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية أثناء فترة محددة.[2] من خلال هذا التعريف نفهم منه أنهم عاملون ولا يوجد بينهم بطالين،وكيف يكون للعاطل صفة النشاط الاقتصادي وهو لا يساهم في العملية الإنتاجية ؟

أما مصطلح **قوة العمل** *Labour Force*، *force de travail* فهو كما يعرفها كارل ماركس :المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية و الذهنية و العصبية التي يستخدمها العامل في أثناء العملية الإنتاجية.[3]إذاً مجموع الأفراد القادرين والراغبين والباحثين عن العمل يمثل **قوة العمل**،و لما تكون هذه القوة موظفة و مستغلة تصبح **قوة عمل مشتغلة** ،ولما تكون غير مستغلة تصبح **قوة عمل عاطلة** .

ومنه سنستعمل في فصلنا هذا مصطلح قوة العمل (قوة العمل المشتغلة + قوة العمل العاطلة) بدل السكان الناشطين، ومصطلحي قوة العمل المشتغلة ،و قوة العمل العاطلة (البطالة).

بدايةً نتحدث عن تطور النمو الديمغرافي في الجزائر ،مع العلم أن النمو الديمغرافي وتسارعه يشكل أحد أهم المميزات الدالة على حجم وأهمية قوة العمل في أي اقتصاد ما . و الجدول الموالي يظهر تطور الكثافة السكانية ومعدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية على امتداد الفترة 1990 -2006

جدول رقم 01: عدد السكان ومعدل الزيادة الطبيعية (1990-2006)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل المواليد الخام (%)	معدل الوفيات (%)	معدل الزيادة الطبيعية (%)
1990	25.022	3.094	0.603	2.494
1992	26.271	3.041	0.609	2.432
1994	27.496	2.824	0.656	2.168
1996	28.566	2.291	0.603	1.688
1998	29.507	2.058	0.487	1.57
2000	30.416	1.936	0.459	1.55

1 : **الديوان الوطني للإحصاء** ،معطيات إحصائية: النشاط و العمل و البطالة في الفصل الرابع من السنة 2006 ، الوثيقة رقم 463،ص:4 .

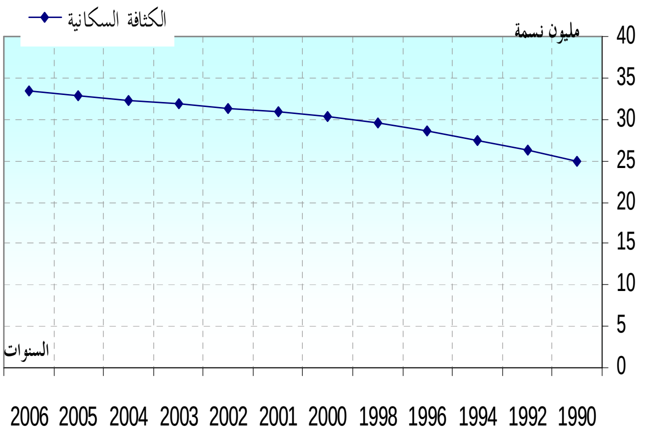
2: **عبد الله عطوي** ،السكان و التنمية البشرية ،دار النهضة العربية ،بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى 2004،ص ص:1040،1048.

3: **رمزي زكي** ، مرجع سابق ،ص214 .

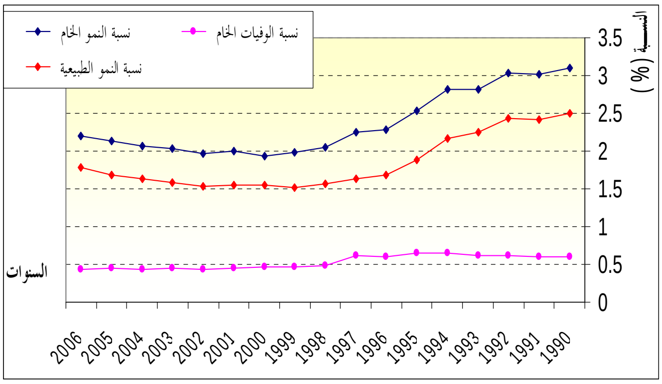
1.55	0.456	2.003	30.879	**2001**
1.53	0.441	1.968	31.357	**2002**
1.58	0.455	2.036	31.848	**2003**
1.63	0.436	2.067	32.364	**2004**
1.69	0.447	2.136	32.906	**2005**
1.78	0.43	2.207	33.481	**2006**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz/demogr

قدر عدد سكان الجزائر في 1 جانفي 2008 بـــ 34.4 مليون نسمة،بينما بلغ سنة 2000 30.4 مليون نسمة وسنة 1990 بـــ 25مليون نسمة،وهي زيادة مستمرة كما يشير إليها الجدول أعلاه و التمثيل البياني (رقم 17). عرف معدل النمو الطبيعي انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 1990-2002 ، فبينما كان خلال سنة 1990، 2.49% وصل إلى 1.53% سنة 2002، ثم عاود في الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى نسبة نمو طبيعية بـــ 1.78% ، مدعما بزيادة في معدل المواليد الخام التي انتقلت من 1.96% خلال 2002 ،لتصل 2.2% سنة 2006 ، وانخفاض في نسبة الوفيات خلال هذه الفترة و التي كانت في حدود 0.43% سنة 2006 ،وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بسنوات التسعينات أين وصلت إلى 0.65% سنة1994.وعلاوة على ذلك ، ومنذ عام 2000 ومن قبل،كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الزيجات ، حيث انتقلت من 149345حالة زواج مسجلة سنة 1990، إلى 177548 حالة سنة 2000،وإلى295295 حالة سنة 2006،وبمعدل زواج خام 5.97‰، 5.84‰، 8.82‰ ،لهذه السنوات المذكورة على الترتيب.[1]



التمثيل البياني 17:تطورات الكثافة السكانية (1990-2006)



التمثيل البياني 18:تمثيل لنسب المواليد و الوفيات الخام و النمو الطبيعي خلال الفترة (1990-2006)

واضح أنها تطورات ديمغرافية مهمة وكبيرة في نفس الوقت عرفتها الجزائر،وهي تمثل طاقة بشرية- حرمة منها الكثير من المجتمعات المتطورة- غير قابلة للتخزين، تطورات ديمغرافية لن تزيد إلا طلبًا على التعليم و العمل و السكن...الخ الآن ..وبعد أخذ نظرة شامل عن التطور الديمغرافي للجزائر،نبدأ في تحليل قوة العمل الإجمالية (المشتغلة والعاطلة)، من حيث معيار السن،ونوع الجنس،و العامل الجغرافي و المستوى التعليمي .وهذا مهم وضروري لمعرفة طبيعة وهيكلة قوة العمل المشتغلة و العاطلة.

---

1 : Conseil National Economique et Social (CNES) Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) 2007 ,Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006, P 22 .

• :هيكل قوة العمل وفقا لمعيار السن (الفئة العمرية)

بلغ تعداد قوة العمل سنة 10.11،2006 مليون نسمة بعد أن كانت 8.15 مليون نسمة سنة 2000 ، أي بزيادة نسبتها 24 % ، و هذا ما يعني أن كل سنة واردون جدُد إلى سوق العمل كعارضي لقوة عملهم .والجدول الموالي يوضح تطورات قوة العمل كما يبين نسبة (نسبة التغير) المنضمين الجدد لقوة العمل :

جدول رقم 02:تطورات قوة العمل للفترة2000-2006

الوحدة :مليون نسمة

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
القوة العاملة	8,15	8,57	8,76	9,47	9,49	10,11
نسبة التغير %	-	5,15	2,22	8,11	0,21	6,53

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

تم تعداد الوافدين الجدد سنة 2006 بـــ 617137 شخص وبـــ : 22562 شخص لسنة 2005 و 707620 ، 194105 و 414574 شخص للسنوات 2004، ،2003، 2001 على الترتيب.

إن ما يميز هذه الفئة أنها فتية،حيث تمثل الفئة العمرية (20-44 سنة) نسبة 73% من إجمالي قوة العمل والجدول رقم 03، يوضحها بالتفصيل للفترة (2003 - 2006) .

جدول رقم 03:هيكل قوة العمل وفقا لمعيار السن (2003-2006)

الفئة / النسبة	2003(%)	2004(%)	2005(%)	2006(%)
أقل من 20 سنة	7,65	7,67	6,31	6,29
24-20	17,33	17,2	16,97	15,55
29-25	17,64	18,36	18,5	16,75
34-30	14,68	14,4	14,69	14,6
39-35	12,68	12,24	12,01	13,3
44-40	10,07	9,91	10,47	12,4
49-45	8,15	7,88	8,16	8,45
54-50	6,12	6,2	6,69	6,41
59-55	2,96	3,45	3,64	3,49
أكبر من 60 سنة	2,71	2,68	2,56	2,76
المجموع	100	100	100	100

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الطابع الشباني لقوة العمل يعد محددًا أساسيًا لطلب العمل ،ولطبيعة سياسات التشغيل،وبالتالي يكمن التهديد في عدم مسايرة نمو الناتج الوطني الخام لهذه الزيادات المهمة للنمو السكاني من جهة،وطبيعة الشغل المعروض لطبيعتها من جهة أخر .

, : هيكل قوة العمل وفقا لمعيار نوع الجنس (الذكور و الإناث) و الوسط السكني (الريف،الحضر)

الجدول الموالي يبين تطورات قوة العمل في كل من الحضر و الريف ،إضافة إلى تطوراتها وفقا لمعيار الجنس:

جدول رقم04:هيكل قوة العمل وفقا لمعيار نوع الجنس والوسط السكني للفترة (2000-2006)

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
الحضر (نسمة)	4876650	5045707	5109407	5542416	5661119	6067961
النسبة %	59,81	58,89	58,31	58,53	59,64	60,02
الريف (نسمة)	3276997	3522514	3652918	3927530	3831389	4041684
النسبة %	40,19	41,11	41,69	41,47	40,36	39,98
الذكور (نسمة)		7280133	7510965	7809573	8069422	8360227
النسبة %		84,97	85,72	82,47	85,01	82,70
الإناث (نسمة)		1288088	1251361	1660373	1423086	1749417
النسبة %		15,03	14,28	17,53	14,99	17,30

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

تمثل قوة العمل في مناطق الحضر ما نسبته 60% تقريبا ،مقابل حوالي 40% في المناطق الريفية،على امتداد الفترة 2000-2006. إن نسبة 40% من قوة العمل بالمناطق الريفية ليس بالأمر الهين إذا افتقرت هذه المناطق لسياسات التنمية الاقتصادية وهمشت ،وأسقطت من جداول المشاريع التنموية ، وتركزت المنشآت الاقتصادية و المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية في المناطق الشمالية الحضرية.فوارق جهوية تكاد تصل إلى حد الجهوية مثلما وصفها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في أحد تقاريره[1]. سيؤدي هذا حتما إلى التروح من الريف إلى المدينة وشُدَّ الرحَال من الجنوب إلى الشمال. ففي سنة 2005 عدد 176 بلدية من البلديات الأكثر فقراً تركزت في المناطق الجنوبية2.

إن قانون التوزيع الديمغرافي تحكمه الظروف الاجتماعية والاقتصادية،سيما التشغيل و المنشآت القاعدية الاجتماعية،ونتيجة ذلك تركزت غالبية السكان في المناطق الشمالية من الوطن وهناك كثافة جد مرتفعة في المناطق الساحلية و التل،فالشمال الذي يغطي نسبة 4% من الأراضي،يضم ما نسبته 66.1% من السكان،منهم 40% يتوزعون في الساحل الذي لا يغطي سوى 1.9% من الأراضي،و على النقيض من ذلك،تشمل منطقة الهضاب التي تمتد على نسبة 9% من الأراضي على 25% من السكان،في حين أن نسبة 9% من السكان يتوزعون على 87% من

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ، مشروع تقرير حول :عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد للنمو ،الدورة العامة العادية السادسة و العشرون ،جويلية 2005 ، ص:57 .

وجاء في الصفحة 50 " إن التساوي بين الأقاليم كذبة ،لأن جزء كبير من الأقاليم المتباينة في طبيعتها ،ليست متساوية فيما بينها .ويتضمن هذا المفهوم إمكانية استفادة السكان في كل المناطق من مصادر التشغيل و التجهيزات ..."

2:**CNES** et **PNUD** , Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006. , ***Op.cit*** , P : 41

الأرضي في الجنوب.[1] - لاشك أن الاختلال واضح -

أما فيما يخص نوع الجنس فقد تراوحت نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل بأكثر من 82% على امتداد الفترة 2001-2006، وهي نسب جد مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث التي تراوحت بين 14% و17% لنفس الفترة،وقد أشار تقرير بنك الجزائر لسنة 2005 بأن فرق قوة العمل بين الجنسين للفئة 24-29 سنة ، تجاوز 65 نقطة مؤوية،مسجلا 87.3% ذكور مقبل 22% إناث.[2] (لا حظ الجدول رقم04) .

f : هيكل قوة العمل وفقا لمعيار الحالة التعليمية

للحكم بأن قوة العمل متعلمة أو أقل تعلمًا وتكوينًا ،نصل إليه من خلال قراءتنا للواقع التعليمي في الجزائر. فقضية التعليم تعتبر عاملاً مهما في التنمية،ومعظم نمونا الاقتصادي يمكن تفسيره بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري وفي تعليم الناس والرفع من كفاءتهم، ومن دون شك فإن الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لابد وأن تنتج الثروة المتزايدة.[3]

وكما في مؤشرات التنمية البشرية،فإن التطرق إلى قضية محو الأمية ومستويات التسجيل في مراحل التعليم المختلفة والتعليم العالي تكون أكثر توضيحًا وتعبيرًا عن المستوى التعليمي للمجتمع الجزائري.

أ) محو الأمية : إن معدل معرفة القراءة و الكتابة الخام *Literacy rate youth* (يستطيعون بفهم أن يقرؤوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية) [4]،لمن بلغوا من العمر 15 فأكثر ، قد ارتفع من 65،5 %في 1998 إلى 76،3 % في 2005 .مما يمثل زيادة بـــ 2،2 %سنويا في المتوسط ، وللفئة بين 15- 24 عاما ارتفعت من 87 % في 1998 إلى 94،6 % في 2005.

أما نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من النساء فقد ارتفع من 54،30 % في 1998 إلى 68 % في 2005 ،و الرجال من 75،50 % إلى 84،50 % في نفس الفترات.[5]

ب)التسجيل بمراحل التعليم المدرسي و الثانوي (المستويات 1- 3)

معدل القيد *Enrolment* الإجمالي (عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية كنسبة مؤية من السكان في السن التعليمي المدرسي الرسمي في تلك المرحلة.[6]) للبالغين بين 6 و 24 سنة ، ارتفعت بين عامي 1995و2005، بـــ 1،2 %، وصافي التسجيل لسن 6 سنوات قد تجاوزت 96 % في السنوات الأخيرة،وفيما يتعلق بالتعليم الإلزامي(6-15 سنة)

1:**المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص:51 .

2: **Banque d'Algérie**, RAPPORT 2005 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, 16 Avril 2006 ,P:53

3:**عماري عمار** ،بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر،ورقة بحثية قدمت في الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر نوفمبر 2007 . ص: 08.

4 **عبد الله عطوي** ،مرجع سابق ،ص:1049.

5 : **CNES** et **PNUD**, Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006 , ***Op.cit*** ,P : 25

6: **عبد الله عطوي** ،مرجع سابق ،ص:1040.

فالقيد الإجمالي ارتفع من 87،92 % في 1995 إلى 96،01% في 2005.[1] أين وصل عدد التلاميذ الجدد المسجلين للسنة الأولى ابتدائي 581000 تلميذ ، ممثلاً لـــ 96% من إجمالي البالغين سن 6 سنوات .[2]

وعند قراءتنا للفترة 2000-2005 ،نجد أكبر عدد للتلميذ المسجلين كان في الموسم الدراسي 2003/2002 بـــ9127986 تلميذاً،مرتفعا بمعدل 34.08% عن الموسم 2002/2001 ،ثم انخفض بعد ذلك بمعدل 26% خلال الموسمين 2004/2003 و 2005/2004 ،كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 05: القيد بالتعليم الابتدائي و الثانوي للفترة 2000-2005 الوحدة:تلميذ

البيان / السنة الدراسية	2001/2000	02/01	03/02	04/03	05/04
التعليم الابتدائي(مستوى 1)	6736320	6807957	9127986	6729498	6617976
معدل التغير %	-	1,06	34,08	-26,28	-1,66
التعليم الثانوي(مستوى 2 و3)	975862	1041047	1095730	1122395	1123123
معدل التغير %	-	6,68	5,25	2,43	0,06

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz

أما التعليم الثانوي (المستوى 2 و 3) للبالغين (16 - 19 عاما) ، فمعدل التسجيل الإجمالية كان 38،7 % في سنة 2005 ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 3،6 % منذ سنة 1995. وكان التحاق الفتيات (46 %) أعلى من الذكور (32 %).حيث بلغ عدد تلاميذ هذه المرحلة بـــ 1123123 تلميذاً للموسم 2005/2004 ،بعد أن كان خلال الموسم الدراسي 2001/2000، 975862 تلميذاً محققا بذلك زيادة قدرها15 %. (لاحظ الجدول 05)

د) التعليم العالي :وفيما يخص التعليم العالي ، فمعدل التسجيل الإجمالي كان 12،1 % في 1995. وفي عام 2005، وصل معدل 21،8 % (25،3 % للبنات و 18،4 ٪ للبنين) .

الجدول رقم 06: التسجيل بالتعليم العالي و التكوين المتواصل ، للفترة 2000 - 2005 الوحدة: طالب

البيان / السنة	2001/2000	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05*
التعليم العالي(المستويات 5-7)	466084	543869	589993	622980	721833	767324
معدل التغير %	-	16,69	8,48	5,59	15,87	6,30
التكوين المتواصل	19783	24760	30243	34581	36364	36878
معدل التغير %	-	25,16	22,14	14,34	5,16	1,41

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz و*وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

بلغ عدد الطلبة في الموسم الجامعي 2006/2005 ،767324طالباً ،في حين كان خلال الموسم 2001/2000 466084 طالباً ،ما يعني معدل زيادة قدرها 64.63% .و الجدول رقم 06 أعلاه يظهر ذلك .

وكذلك التكوين المتواصل عرف بدوره تطورا ملحوظاً ، فبعد أن كان خلال الموسم الدراسي 2001/2000 19783 طالباً مسجلا ،بلغ موسم 2006/2005 ،36878 طالباً ،ما يعني معدل زيادة بـــ 86.41%.

1: **CNES** et **PNUD** , Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006, ***Op.cit*** ,P : 26

2 : **Banque d'Algérie**, *Op.cit* ,P : 51.

لاشك أن هذا نتاج وثمرت الجهود التي بذلتها الدولة من أجل تطوير القطاع الجامعي.ونشير على سبيل المثال أنه خلال الموسم الدراسي 2006/2005 وصل عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 27 جامعة و16 مركز جامعي و15 معهد ومدرسة للتعليم العالي و2 ملحق جامعي .[1]

نستطيع الآن وبدون مواربة أن نقر أن قوة العمل،قوة متعلمة وعلى مستوى إن لم يكن متوسطا فليس بالضعيف من التدريب و التكوين .

المبحث الثاني : قوة العمل المشتغلة خلال الفترة 2000-2006

محاولةً منا للإحاطة بتطور الطلب على العمل، سوف يتم دراسة أهم ملامح هذا الطلب في سوق العمل من خلال دراسة قوة العمل المشتغلة ،من تطور أعداد المشتغلين ومعدلات نموهم وتوزيعهم فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة 2000-2006 ،فضلا عن ذلك سوف يتم دراسة هيكل المشتغلين وخصائصهم وفقًا لمعيار المكان(الحضر ،الريف) و نوع الجنس (ذكور،إناث) وطبيعة الوظائف ،وذلك كما يلي:

• :توزع قوة العمل المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول الموالي يبين كيفية توزع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الاقتصادية ،وكذا معدل نموها من سنة لأخرى بكل قطاع:

الجدول رقم07: توزع قوة العمل المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية، للفترة 2001-2005 الوحدة: عامل

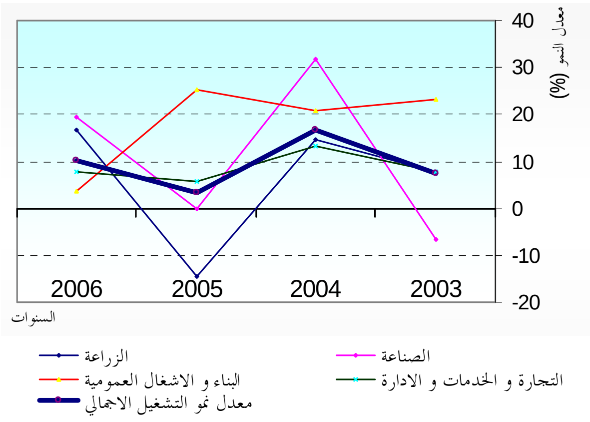
القطاعات / السنوات	*2001*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*
الزراعة	1 312 069	1 412 340	1 617 125	1 380 520	1 609 633
النسبة من المجموع(1) (%)	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15
معدل النمو (%)	-	7,64	14,50	-14,63	16,60
الصناعة	861 119	804 152	1 060 785	1 058 835	1 263 591
النسبة من المجموع(1) (%)	13,82	12,03	13,60	13,16	14,25
معدل النمو (%)	-	-6,62	31,91	-0,18	19,34
البناء و الأشغال العمومية	650 012	799 914	967 568	1 212 022	1 257 703
النسبة من المجموع(1) (%)	10,44	11,97	12,41	15,07	14,18
معدل النمو (%)	-	23,06	20,96	25,26	3,77
التجارة و الخدمات و الإدارة	3 405 572	3 667 650	4 152 934	4 392 844	4 737 877
النسبة من المجموع(1) (%)	54,67	54,87	53,25	54,61	53,42
معدل النمو (%)	-	7,70	13,23	5,78	7,85
المجموع (1)	6 228 772	6 684 056	7 798 412	8 044 221	8 868 804
معدل النمو (%)	-	**7,31**	**16,67**	**3,15**	**10,25**

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz

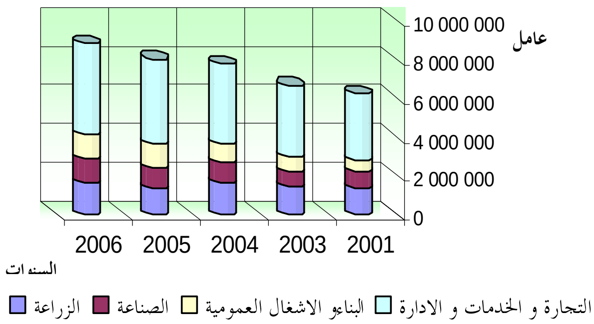
1 : **Ministere de L'enseignement Superieur et de la Recherche Scientifique** , QUELQUES AGREGATS SUR L' ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE , Février 2006 , www.mesrs.dz

إن المعطيات الواردة في الجدول رقم07، تفصح عن أمرين اثنين:**الأول**، زيادة في التشغيل من سنة لأخر، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية سنة 2001، 6.2 مليون عامل،لتصل سنة 2006 إلى أكثر من 8 ملايين عامل،أي بنمو قدره 42.38%، لكنها ،كانت بوتيرة متذبذبة،(لاحظ التمثيل البياني رقم19) أين بلغ معدل زيادة التشغيل لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003، 16.67%،مدعمًا بالزيادة الحاصلة في كل القطاعات ،حيث القطاع الصناعي بلغ معدل نمو التشغيل به 31.91%، وقطاع البناء و الأشغال العمومية معدل 20.96% ، يليهما القطاع الزراعي وقطاع التجارة والخدمات و الإدارة بمعدل 14.5 % و13.23% على الترتيب .أما سنة 2005 فكان 3.15% فقط ،متأثرا بمعدل النمو للتشغيل السالب لكل من القطاع الزراعي والصناعي بـــ-14.63% و-0.18% على الترتيب .و تراجع قطاع التجارة والخدمات و الإدارة إلى 5.78% .وسنة 2006 بمعدل 10.25% أين حقق كل من القطاع الزراعي و الصناعي معدلات نمو موجبة 16.6% و19.34% على الترتيب.

و الأمر **الثاني** ، تباين في توزع اليد العاملة من قطاع لآخر ، فنجد حصة التشغيل الأكبر لقطاع التجارة و الخدمات والإدارة



التمثيل البياني19:تطورات معدلات نمو التشغيل خلال الفترة(2003-2006)



التمثيل البياني 20: توزع العمالة بين قطاعات النشاط الاقتصادية خلال الفترة(2000-2006)

بنسبة تجاوزت 53 % على امتداد الفترة 2001-2006، يَليها القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 17% و21%،والباقي يكاد يكون مناصفة بين القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية .(لاحظ التمثيل البياني رقم20) . فهل هذا يعني أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة ،مساهمته في الإنتاج الداخلي وإنتاجيته أعلى من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ،مما مكنه من استيعاب أكبر لليد العاملة ؟ أو بالأحرى هل يعني هذا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد خدمات ؟ الحقيقة أن هذه خاصية تمتاز بها الاقتصادات الريعية ،بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي ، مما يسبب ازدياد ملحوظاً في حجم العمل "غير المنتج " و الإنفاق الاستهلاكي " غير الضروري" الناجم عن ازدياد النفقات الحكومية .

,:طبيعة وظائف قوة العمل المشتغلة

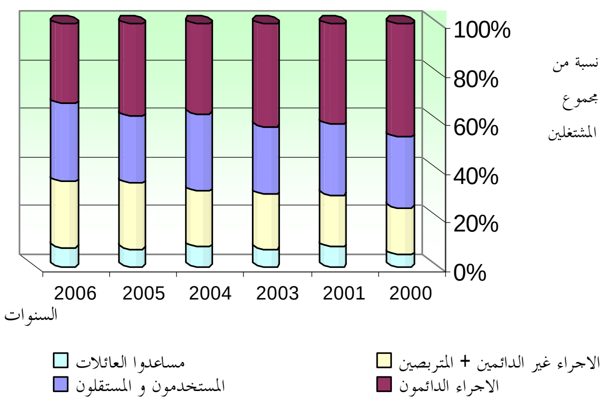
سبق معنا كيفية توزع قوة العمل المشتغلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،والآن نتعرف إلى طبيعة هذا التشغيل، فالجدول رقم 08 يوضح طبيعة شغل قوة العمل المشتغلة خلال الفترة 2000-2006 :

الجدول رقم08: طبيعة التشغيل (الوظائف)، الفترة 2000-2006 الوحدة: عامل

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
المستخدمون و المستقلون	1673670	1826020	1855361	2471805	2183149	2846217
نسبة من المجموع (%)	29,23	29,32	27,76	31,70	27,14	32,09
الأجراء الدائمون	2668802	2570793	2829197	2902364	3076181	2900503
نسبة من المجموع (%)	46,61	41,27	42,33	37,22	38,24	32,70
الأجراء غير الدائمين+المتربصين	1115062	1306407	1515442	1784641	2202844	2429620
نسبة من المجموع (%)	19,47	20,97	22,67	22,88	27,38	27,40
مساعدو العائلات	268385	525552	484057	639602	582047	692463
نسبة من المجموع (%)	4,69	8,44	7,24	8,20	7,24	7,81
مجموع القوة العاملة المشتغلة	***5725919***	***6228772***	***6684057***	***7798412***	***8044221***	***8868803***

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

القراء الأولى (لاحظ البيان رقم 21) :نسبة المستخدمين والمستقلين – المستَخدِم هو كل شخص يشغل لحسابه أكثر من أجير،و المستَقِل هو الشخص الذي يشتغل لحسابه الخاص ولا يشغل معه أي أجير[1] - من إجمالي قوة العمل المشتغلة عموما تتراوح بين 27% و32% ،حيث بلغت سنة 2006،32.09% محققةً زيادة بحوالي 5 نقاط مؤوية عن سنة 2005 ، ما يعني زيادة بـــ 663068 عامل. كذلك هذه الفئة عرفت توسعا،أين وصل عددهم سنة 2006، 2846217 عاملا بينما كان سنة 2000 1673670عاملا أما فئة المشتغلين بأجر دائم- الشخص الذي يشتغل بصفة دائمة وبأجر منتظم يدفع على كل ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر[2] - ،من ناحية نسبتهم من مجموع المشتغلين فهي عموما في تناقص واضح،حيث كانت سنة 2000،46.61% لتصل سنة 2006 إلى 32.70% . في حين فئة المتربصين و العمال بأجر غير دائم،هي في توسع مستمر،منتقلةً من 1115062 عامل و متربص سنة2000 إلى 2429620 عامل ومتربص سنة



التمثيل البياني 21:تطور نسبة العمالة حسب نوع الوظائف خلال الفترة(2000-2006)

1 :**Office National des Statistuques** , <u>Guide de Recenseur : Recensement Générale de la Population et L'habitat</u> 1998 ,P: 43 .

2 : **Office National des Statistuques** , *Ibid* , P: 43 .

2006 .كذلك نسبتهم من إجمالي المشتغلين عرفت زيادة ،أين بلغت سنة 2006، 27.40% في حين كانت سنة 2000 ، 19.47% ،أي بفارق حوالي 8 نقاط مؤوية .وهذا من نتائج أخذ الدولة على عاتقها توفير الشغل ،بمناصب مؤقتة- عقود ما قبل التشغيل ،ومناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية - وبرامج وسياسات لا تنشد من ورائها سوى اليد العاملة الكثيفة – أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة الكثيفة - أما فئة العمال كمساعدين للعائلة- كل شخص غير أجير يعمل لحسابه في التشييد أو الاستغلال مسكن لعائلته أو أسرته -،فنسبتهم بسيطة وفي حدود 8%.

القراءة الثانية : بما أن المعطيات الإحصائية الواردة من الديوان الوطني للإحصاء ،لم تبين كيف يوزع الوافدون الجدد (المشتغلين الجدد) على مختلف أنواع الوظائف :أجراء دائمون ،أجراء غير دائمون ... الخ ،واقتصرت على إعطاء التطور الإجمالي لقوة العمل المشتغلة من سنة إلى أخرى ،والحالة هذه لا تسمح لنا بمعرفة وبدقة توزع العاملين الجدد حسب طبيعة الشغل في كل سنة، من جهة و انتقال العمال القدامى من شغل لآخر .

إلا أننا نستعين بالجدول رقم 9 ،محاولين الوصول إلى كيفية توزع العاملين الجدد وإعادة توزع العاملين القدامى.

الجدول رقم09:توزع قوة العمل المشتغلة حسب طبيعة التشغيل (الوظائف)كل سنة، الفترة 2000-2006 وحدة: عامل

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
المستخدمون و المستقلون	1673670	1826020	1855361	2471805	2183149	2846217
توسع أو انكماش (عامل)		152350	29341	616444	-288656	663068
نسبة من (2) (%)		**25,36**	**5,91**	**55,32**	-	**66,29**
الأجراء الدائمون	2668802	2570793	2829197	2902364	3076181	2900503
توسع أو انكماش (عامل)		-98009	258404	73167	173817	-175678
نسبة من (2) (%)		-	**52,02**	**6,57**	**29,36**	-
الأجراء غير الدائمين+المتربصين	1115062	1306407	1515442	1784641	2202844	2429620
توسع أو انكماش (عامل)		191345	209035	269199	418203	226776
نسبة من (2) (%)		**31,85**	**42,08**	**24,16**	**70,64**	**22,67**
مساعدو العائلات	268385	525552	484057	639602	582047	692463
توسع أو انكماش (عامل)		257167	-41495	155545	-57555	110416
نسبة من (2) (%)		**42,80**	-	**13,96**	-	**11,04**
إجمالي قوة العمل المشتغلة	*5725919*	*6228772*	*6684057*	*7798412*	*8044221*	*8868803*
صافي الزيادة السنوية(عامل) (1)		502853	455285	1114355	245809	824582
قوة العمل المشتغلة الموزعة (2)		600862	496780	1114355	592020	1000260

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

الجدول يوضح نمواً في قوة العمل المشتغلة من سنة إلى أخرى - تم توضيحه سابقا - .

وليسهل علينا قراءة الجدول نجد ضرورة من توضيح بعض المصطلحات الواردة ضمنه :

إجمالي قوة العمل المشتغلة :هي مجموع الرجال و النساء الذين يقدمون العمل اللازم لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية أثناء فترة محددة .تحسب من سنة لأخرى كما يلي :

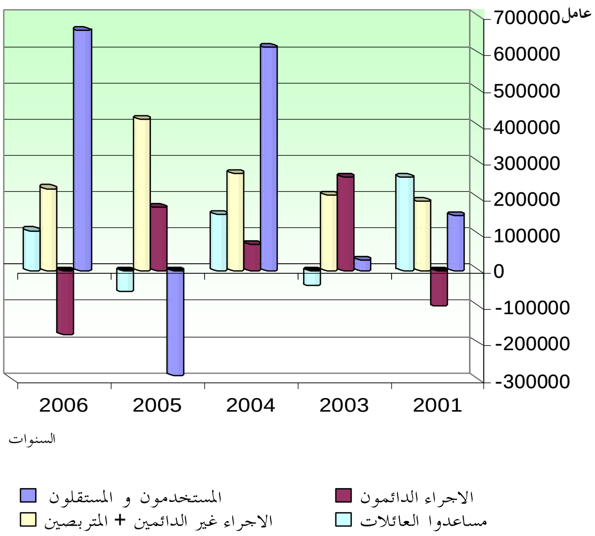
قوة العمل المشتغلة للسنة (ن+1) = قوة العمل المشتغلة للسنة (ن) – الخارجين من قوة العمل المشتغلة للسنة (ن) + الوافدين الجدد إلى قوة العمل المشتغلة للسنة (ن+1).

صافي الزيادة السنوية في قوة العمل المشتغلة للسنة (ن+1)= الوافدين الجدد إلى قوة العمل المشتغلة للسنة (ن+1) – الخارجين من قوة العمل المشتغلة للسنة (ن)

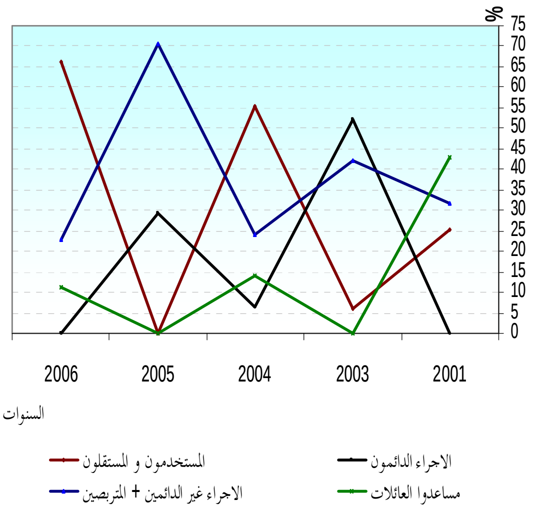
قوة العمل المشتغلة الموزعة للسنة (ن+1)= صافي الزيادة السنوية في قوة العمل المشتغلة للسنة (ن+1) + التغير السالب لعدد العمال حسب طبيعة التشغيل (بأجر دائم ،بأجر غير دائم ،مساعد عائلة ،مستخدم ،مستقل) بين السنة (ن) و السنة (ن+1)

كما نرى، فإن قوة العمل المشتغلة الموزعة هي تمثيل لصافي الزيادة السنوية لقوة العمل المشتغلة وعدد العمال الذين ينسحبون من نوع معين للعمل وينتقلون إلى نوع آخر ، وبهذا نستطيع أن نفصح عن كيفية التوزيع والانتقال. (لاحظ التمثيل البياني 22)

مثلاً ، سنة 2001 ،سجل انكماش في فئة الأجراء الدائمين بـــ 98009 عامل ،وكان صافي الزيادة السنوية لقوة العمل المشتغلة بلغ502853 عامل، مجموع هذا: 600862 عامل،انتقلت منهم نسبة 42.8% كمساعدي عائلة،ونسبة 31.85% كعمال أجراء غير دائمين ومتربصين،ونسبة 25.36% كمستخدمين ومستقلين . سنة 2003، 496780 عاملا وزعت بنسبة 52.02%كعمال أجراء دائمين، و42.08%كأجراء غير دائمين ،والباقي كمستخدمين و مستقلين.سنة 2004 ، 1114355 عامل،وزعت بنسبة 55.32%كمستخدمين ومستقلين، 24.16% كأجراء غير دائمين ومتربصين، و13.96% كمساعدي عائلة و الباقي كأجراء دائمين.سنة 2005 ، 5092020 عاملا انضمت منها نسبة 70.64% كأجراء غير دائمين ومتربصين،ونسبة 29.36% كأجراء دائمين .



التمثيل البياني 22: تطور نمو العمالة حسب نوع الوظائف خلال الفترة (2001-2006)



التمثيل البياني 23: تطور نسبة استقطاب العمالة حسب نو ع الوظائف لسنوات الفترة (2001-2006)

أما سنة 2006 فإن 1000260 عاملا انتقلت منها نسبة 66.29% لفئة المستخدمين و المستقلين ونسبة 22.67% كأجراء غير دائمين ومتربصين وأخيرا 11.04% كمساعدي عائلة.

من التمثيل البياني رقم 23،نلاحظ عدم الاستقرار في فئة الأجراء الدائمين ،رغم أن الاسم – دائم – يوحي إلى الثبات إن لم يكن توسعا وزيادة، ففي سنة 2001 خرج منها 98009 عاملا مقارنة بسنة2000،وفي سنة 2006 مقارنة بسنة2005 تراجعت بـــ 175678 عاملا.أيضا نلاحظ الخروج الكبير من فئة المستخدمين و المستقلين الذي شهدته سنة 2005 حيث وصل إلى 288656 عاملا مقارنة بسنة 2004.

إن هذه الصورة إن دلت على شيء فإنها تدل على عدم الاستقرار الوظيفي لقوة العمل المشتغلة.

f: قوة العمل المشتغلة وفقا لنوع الجنس (ذكور ،إناث)

الجدول الموالي يظهر تطورات ونسب قوة العمل المشتغلة حسب نوع الجنس (ذكور ،إناث) :

الجدول رقم10: القوة العاملة المشتغلة حسب نوع الجنس ، الفترة 2003-2006 وحدة: عامل

البيان / السنوات	2003	2004	2005	2006
الذكور	5751032	6439158	6870348	7371939
النسبة (%)	86,04	82,57	85,41	83,12
الإناث	933024	1359254	1173873	1496864
النسبة (%)	13,96	17,43	14,59	16,88

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

في سنة 2006 ، العمالة النسائية بلغت 1.49 مليون نسمة، أي بزيادة سنوية قدرها 2.5 % منذ 2001. ويقدر عام 2020 أن السكان النشطين اقتصاديا سيرتفع بنسبة 3% مع نسبة 2.5 % للذكور و 4.95 % للنساء،ما يعني أن ضغط المرأة في سوق العمل سيكون أعلى مرتين من الرجال.[1]

بيانات العمالة حسب نوع الجنس (جدول رقم10) تبين أن العمالة النسائية (في حدود 14 %و 17%) أقل بكثير من نسبة عمالة الرجال (في حدود 83% و 86%) ،ومع ذلك فهي نسبة طبيعية طالما أن نسبة الإناث في إجمالي قوة العمل هي كذلك في حدود 14 % و 17% ،وهذا ما نستطيع أن نعتبره مؤشر على تكافؤ الفرص بين الجنسين .(لاحظ التمثيل البياني رقم 24)



التمثيل البياني 24:تطورات قوة العمل الإجمالية و المشتغلة حسب نوع الجنس (2003-2006)

1 : **CNES** et **PNUD** , Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006 , ***Op.cit*** ,P : 63 .

و في سنة 2006 كذلك ما عدده 1.5 مليون عاملة،قد شغلن مناصب عمل كمستخدمات ومستقلات و كعاملات بأجر دائم بنسبة 72% .وبنسبة 17.6% كعاملات بأجر غير دائم ومتربصات، و10.27% كمساعدات العائلة.وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ،أن نسبة النساء العاملات في القطاع العام (54،8 %) لسنة 2005 أكبر بكثير من القطاع الخاص. وأن المرأة في الخدمة المدنية قد شهدت زيادة قدرها 17% بالمقارنة بين 2005 و 1995.وأن المرأة لا تمثل سوى 11.3 % من العمالة في القطاع غير المنظم.[1]

أما 7.3 مليون عامل ،فقد شغلوا ما نسبته 7.31 % كمساعدي العائلة ،و الباقي بنسب متقاربة في أصناف العمل الأخرى.و الجدول رقم11 يوضح ذلك .

الجدول رقم11:توزع العمالة حسب نوع الجنس بين مختلف الوظائف،سنة 2006 وحدة: عامل

البيان / نوع الجنس	ذكور	إناث	المجموع (1)
المستخدمون والمستقلون	2304051	542166	2846217
نسبة من المجموع(1) %	80,95	19,05	100
نسبة من المجموع(2) %	31,25	36,22	32,09
الأجراء دائمين	2363043	537460	2900503
نسبة من المجموع(1) %	81,47	18,53	100
نسبة من المجموع(2) %	32,05	35,91	32,70
الأجراء غير دائمين ومتربصين	2166178	263442	2429620
نسبة من المجموع(1) %	89,16	10,84	100
نسبة من المجموع(2) %	29,38	17,60	27,40
مساعدو العائلة	538667	153796	692463
نسبة من المجموع(1) %	77,79	22,21	100
نسبة من المجموع(2) %	7,31	10,27	7,81
المجموع (2)	7371939	1496864	**8868803**

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

و هنا أشير إلى ما يعرف بمقياس التمكين الجنساني *Gender Empowerment Measure (GEM)*،وهو دليل مركب يقيس انعدام المساواة بين الجنسين من حيث ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين ، هي المشاركة الاقتصادية وصنع القرار الاقتصادي ،و المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي ،و السيطرة على الموارد الاقتصادية.[2]

فكثير من التقارير الصادر عن منظمات حكومية و غير حكومية تشير وبأهمية مبالغ فيها، إلى هذا المؤشر وتعتبر نسبة مشاركة المرأة فيما يصطلحون عليه مجالات التمكين،مؤشر على الرقي الاجتماعي ومقياسا للتنمية الاقتصادية وصورة

---

1 : **CNES** et **PNUD** , Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006. , ***Op.cit*** ,P P : 63 ,64 .

2: **عبد الله عطوي** ، مرجع سابق ، ص:1046.

للديمقراطية السياسية .وحقيقةً مثل هذه التقارير تحمل في طياها تناقضات واضحة وصريحة ،فمثلا عمالة النساء في أي مجتمع ما ،يحبذون أن تكون نسبةً عالية ومشاركة قوية ، ولكن خلف هذا معدلات عنوسة ترتفع من سنة لأخر ومتوسط عمر الزواج يتمدد ، جاعلين السبب هو نفسه الانخراط في الحيات العملية و متابعتهن الدراسة في أطوار التعليم المختلفة... الخ.ولا يسعنا هنا إلا أن نعتقد كما اعتقد الكلاسيك في المجال الاقتصادي من أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسيير الطبيعة و الكون و المجتمع .فلا داعي للعبث بهيكلة ومكونات المجتمع تبعاً لرؤية قاصرة وما إلى ذلك .

,, :قوة العمل المشتغلة حسب المكان (الحضر ، الريف)

الجدول الموالي يبين لنا توزع قوة العمل المشتغلة بالحضر و الريف :

الجدول رقم12:توزع قوة العمل المشتغلة حسب المكان (الحضر ، الريف) للفترة2000 - 2006 وحدة: عامل

	الحضر		الريف	
السنوات/العدد والنسبة	العدد (عامل)	النسبة (%)	العدد (عامل)	النسبة (%)
2000	3 389 662	59,20	2 336 259	40,80
2001	3 590 366	57,64	2 638 406	42,36
2003	3 886 288	58,14	2 797 768	41,86
2004	4 548 045	58,32	3 250 367	41,68
2005	4 826 063	59,99	3 218 157	40,01
2006	5 290 595	59,65	3 578 209	40.35

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

الجدول رقم 12 يظهر فرقا بين نسبة العاملين بالحضر و العاملين بالريف إلى قرابة 20 نقطة مؤوية على امتداد الفترة 2000-2006.

أما الجدول رقم13 فيقارن بين توزع العمالة بالحضر و الريف حسب نوع العمل لسنتي2000 و2006 :

الجدول رقم13:مقارنة توزع العمالة بالحضر و الريف حسب نوع العمل لسنتي2000 و2006 وحدة: عامل

	2000		2006	
طبيعة العمل/ المكان	**الحضر**	**الريف**	**الحضر**	**الريف**
قوة العمل المشتغلة (1)	**3389662**	**2336259**	**5290595**	**3578209**
المستخدمون و المستقلون	968722	704948	1639893	1206324
نسبة من (1) %	28,58	30,17	31	33,71
الأجراء الدائمين	1795926	872876	2001674	898 829
نسبة من (1) %	52,98	37,36	37,83	25,12
الأجراء غير الدائمين و المتربصين	544126	570936	1414698	1014922

نسبة من (1) %	16,05	24,44	26,74	28,36
مساعدو العائلة	80887	187499	234 330	458 134
نسبة من (1) %	2,39	8,03	4,43	12,8

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

نسبة العمال بأجر دائم من إجمالي المشتغلين بالمدن انخفض بحوالي 15 نقطة ،فبينما كانت نسبتهم سنة 2000، 52.98% وصلت سنة 2006 إلى 37.83% .ونفس الملاحظة أيضا لهذا النوع من العمل للعاملين بالريف،فقد انخفضت نسبتهم إلى 37.36% .كما زادة نسبة العاملين بأجر غير دائم والمتربصين في المدن بحوالي 10نقاط مؤوية و في الريف بحوالي 4 نقاط مؤوية .وزيادة في نسبة العاملين كمساعدي العائلة في الريف بحوالي 5 نقاط مؤوية وفي المدينة بحوالي نقطتين .

الأمر المستخلص هنا، هو تقلص في فئة العمال بأجر دائم في المدينة و الريف معًا ، وتوسع لفئة العاملين بأجر غير دائم والمتربصين وكذلك مساعدي العائلات بنسب متفاوتة بين المدينة و الريف.

الجدول رقم14:مقارنة توزع العمالة بالحضر و الريف حسب نوع القطاع الاقتصادي لسنتي2001 و2006 وحدة: عامل

	2001		2006	
القطاعات / المكان	الحضر	الريف	الحضر	الريف
القوة العاملة المشتغلة (1)	**3590366**	**2638406**	**5290595**	**3578210**
الزراعة	269049	1043020	303639	1305994
نسبة من (1) %	7,49	39,53	5,74	36,5
الصناعة	627924	233195	839568	424023
نسبة من (1) %	17,49	8,84	15,87	11,85
البناء و الأشغال العمومية	317228	332784	744737	512967
نسبة من (1) %	8,84	12,61	14,08	14,34
التجارة و الخدمات والإدارة	2376165	1029407	3402651	1335226
نسبة من (1) %	66,18	39,02	64,32	37,32

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

بينا سابقا أن قطاع التجارة و الخدمات و الإدارة يستحوذ على قرابة 54% من إجمالي اليد العاملة على امتداد الفترة 2001-2006 ،وهذا لا ينطبق على الحضر و الريف معاً ،حيث نجد نسبة اليد العاملة بهذا القطاع في الريف 37.32% فقط - مقابل 64.32% في المدن- ،يليه قطاع الزراعة بـــ 36.5% من إجمالي عمالة مناطق الريف لسنة 2006. نلاحظ زيادة في اليد العامل بقطاع البناء و الأشغال العمومية في كل من الريف والحضر بحوالي 5 نقاط مؤوية بين سنتي 2001و2006، وزياد أيضا في قطاع الصناعة بالريف منتقلا من 8.84% إلى 11.85%.

إنها زيادة على حساب تراجع بقطاعي الزراعة و قطاع التجارة و الخدمات و الإدارة في كل من الريف و الحضر وقطاع الصناعة بالحضر بحوالي نقطتين، لكل قطاع بين سنتي 2001 و 2006 .

المبحث الثالث :قوة العمل العاطلة خلال الفترة 2000-2006

مدخلات سوق العمل قوتين ،قوة عارضة للعمل طالبة للشغل ،وقوة عارضة للشغل طالبة للعمل ،تتفاوضان على مستوى الأجر الحقيقي ،الذي يعتبر المحدد الرئيسي لمخرجات سوق العمل ،و المتمثلة في قوة عمل مشتغلة وقوة عمل عاطلة،بغض النظر عن نوع التعطل .

صحيح أن سوق العمل مكان التقاء عرض وطلب العمل ،ولكن خلفه يخفي حقيقة مستوى النشاط الاقتصادي .

وأشير هنا إلى جدول أعده الديوان الوطني للإحصاء معتمدا على وزارة العمل و الحماية الاجتماعية ،عنونه بـــ: تطور سوق العمل من 1990 إلى 2001 ،(الجدول رقم15)

الجدول رقم15: تطور سوق العمل من 1990الى2001 الوحدة :نسمة

السنوات	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	تشغيل فعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
1990	229 845	78 783	33 055	27 443	60 498
1991	158 875	53 922	19 382	22 837	42 219
1992	170 709	44 815	14 752	21 916	36 668
1993	153 898	43 031	15 173	20 258	35 431
1994	142 808	44 205	12 806	24 179	36 985
1995	168 387	48 695	11 578	29 885	41 463
1996	134 858	36 768	6 134	25 976	32 110
1997	163 800	27 934	5 090	19 740	24 830
1998	166 299	28 192	3 926	22 638	26 564
1999	121309	24 726	3727	18650	22377
2000	101 520	24 533	3 014	19 201	22 215
2001	99 913	25 662	3 191	20 505	23 696

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

كثير من الباحثين يقوم بتحليله على أساس أنه فعلاً صورة توضح سوق العمل، أي طلب وعرض العمل للفترة المذكورة . والحقيقة أنه لا يوضح على الإطلاق سوق العمل في الجزائر ، لأن:

أولا: الطلب الوارد في الجدول هو الطلب المعلن عنه ،بعبارة أخرى المسجل على مستوى مراكز أنشئت لتلقي هذه الطلبات،وهذا لا يعني البتة أن من لم يسجل نفسه على مستوى هذه المراكز فهو غير طالب للعمل .فمثلا سنة 2000 ، وصل عدد قوة العمل العاطل 2.427.726 عاطل ،وطلب العمل المصرح به 101.520 طلب،فهل يعقل أن 2.4 مليون شخص لا يريدون العمل ولا يطلبونه ؟.وفي سنة 2001 ،هل 2.3 مليون شخص لا يريدون العمل ولا يطلبونه ؟،حتى وإن أخذنا بالمنظمين الجدد إلى قوة العمل لسنة 2001 ،و الذين بلغ عددهم 414.574 شخص،

فهل لا يريد من هؤلاء العمل سوى بما صرح به 99.913 طالب عمل فقط ؟.فإذا لم تمثل هذه الأرقام الهزيلة طالبي العمل فعلا،فلن تمثل طلب سوق العمل.

ثانيا: العرض الوارد في الجدول هو العرض المسجل على مستوى تلك المراكز،ولا يمثل عرض سوق العمل حقيقةً ،ففي سنة 2001 ، زادت قوة العمل المشتغلة بـــ 502.851 عامل مقارنة بسنة2000، بينما الجدول أعلاه يظهر أن التوظيف لسنة 2001، 23.696 عامل. فهل الفرق 479.155 عامل ،شغلوا عن طريق سوق غير سوق العمل ؟.

إذاً لا الطلب المصرح به يعبر عن حقيقة الطلب على العمل ،ولا العرض يعبر عن حقيقة عرض العمل في الجزائر.

نواصل تحليلنا لقوة العمل في الجزائر وحيث أنه سبق معالجة قوة العمل الإجمالية وقوة العمل المشتغلة ،فسيتم التركيز ها هنَا على قوة العمل العاطل (البطالة).

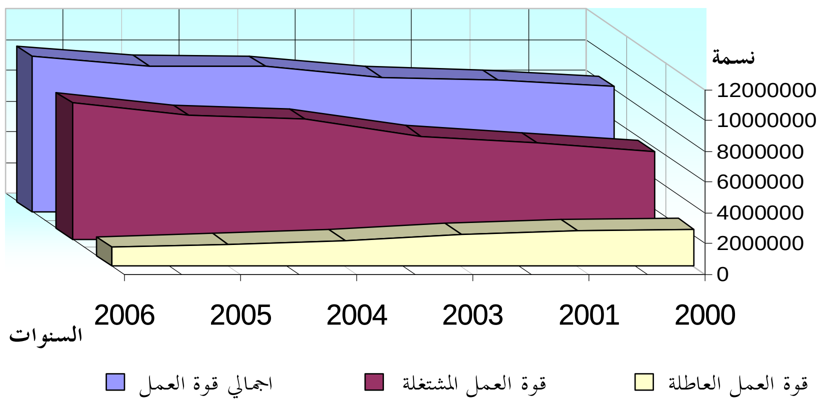
- . تطور قوة العمل العاطلة خلال الفترة 2000-2006

الجدول الموالي يظهر تطورات نسب كلا من قوة العمل المشتغلة وقوة العمل غير المشتغلة من إجمالي قوة العمل :

الجدول رقم16:تطور القوة العمل (الإجمالية ،المشتغلة و العاطلة) للفترة 2000-2006 وحدة: عامل، عاطل

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
قوة العمل الإجمالية (1)	8153647	8568221	8762326	9469946	9492508	10109645
قوة العمل المشتغلة	5725919	6228772	6684057	7798412	8044221	8868803
نسبة من (1) %	70,23	72,70	76,28	82,35	84,74	87,73
قوة العمل العاطلة	2427728	2339449	2078269	1671534	1448287	1240842
نسبة من (1) %	29,77	27,30	23,72	17,65	15,26	12,27

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi



تمثيل بياني رقم 25:تطورات قوة العمل الإجمالية ،المشتغلة والعاطلة للفترة 2000-2006

التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم 16 ،تظهر زيادة بوتيرة مستمر لقوة العمل الإجمالية ،وكذلك المشتغلة ،وفي المقابل انخفاض وبوتيرة مستمرة لقوة العمل العاطلة ،حيث انخفضت من 2.4 مليون عاطل سنة 2000 بما نسبته 29.77 % من إجمالي القوة العاملة إلى 1.2 مليون عاطل سنة 2006،وإلى نسبة بطالة 12.3% .

, .قوة العمل العاطلة بين الحضر و الريف

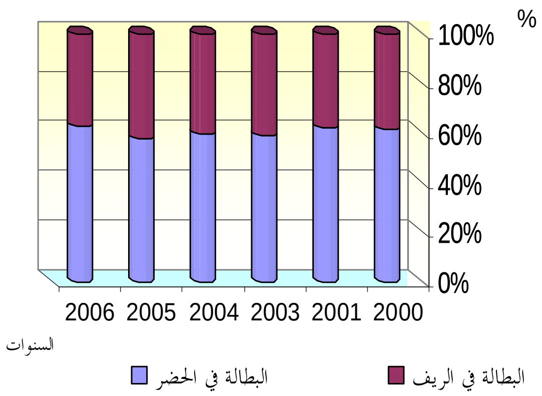
أشرنا إلى اختلاف في توزيع القوة العاملة بين الوسط الحضري و الريفي ،واختلاف في توزيع القوة العاملة المشتغلة. فماذا عن قوة العمل العاطلة ؟

الجدول رقم17:توزع قوة العمل العاطلة بين الحضر و الريف للفترة 2000-2006 الوحدة: عاطل

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
القوة العاملة العاطلة (1)	2427726	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841
البطالة في الحضر	1486988	1455341	1223119	994371	835056	777366
نسبة من (1) %	61,25	62,21	58,85	59,49	57,66	62,65
البطالة في الريف	940738	884108	855151	677163	613232	463475
نسبة من (1) %	38,75	37,79	41,15	40,51	42,34	37,35

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

الجدول رقم 17 ،يبين أن نسبة البطالة في الريف هي في حدود 40% ،مقابل 60% في الحضر (التمثيل البياني رقم 26) من إجمالي البطالة في الجزائر للفترة 2000-2006. وهذا طبيعي طالما أن نسبة القوة العاملة الإجمالية كما القوة العاملة المشتغلة في الحضر في حدود 60% و40% في الريف ،و هذا ليس دليلا على أن الريف أفضل حالا من الحضر .



التمثيل البياني 26:توزع قوة العمل العاطلة بين الحضر و الريف للفترة 2000-2006

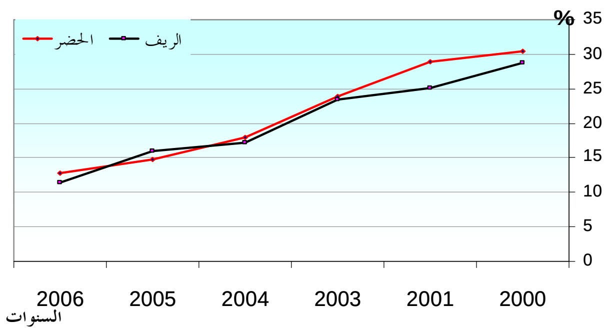
نستعين بالجدول رقم 18من أجل الوصول إلى درجة حدة البطالة في الوسطين ،وبدلاً من الاكتفاء بنسبة التعطل من إجمالي قوة العمل العاطلة في الوسطين (الحضر و الريف) ، نحسب نسبة التعطل كنسبة من قوة العمل الخاصة بكل وسط .

الجدول رقم18:تطور نسبة قوة العمل العاطلة إلى قوة العمل الإجمالية في الحضر و الريف للفترة 2000-2006

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
قوة العمل الإجمالية بالحضر (1)	4876650	5045707	5109407	5542416	5661119	6067961
البطالة بالحضر (عاطل)	1486988	1455341	1223119	994371	835056	777366
نسبة من (1) %	30,492	28,8432	23,93857	17,9411	14,7507	12,811
قوة العمل الإجمالية بالريف (2)	3276997	3522514	3652918	3927530	3831389	4041684
البطالة بالريف (عاطل)	940738	884108	855151	677163	613232	463475
نسبة من (2) %	28,71	25,10	23,41	17,24	16,01	11,47

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

الجدول يفصح على تقارب في نسب التعطل للفترة 2000-2006 بين الريف و الحضر ، وهذا دليل حسب المعطيات الإحصائية أنه لا يوجد اختلاف في حدة البطالة بين الوسطين، وأن البطالة في الحضر كما في الريف ،لا يفرق بينهما إلا المكان .والعجيب أن تصدر من طرف البنك الدولي بتاريخ 23 أفريل 2003 وثيقة معنونة بـــ:"قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص العمل "[1]،مضمونها ما يلي :



التمثيل البياني27: نسب قوة العمل العاطلة إلى قوة العمل الإجمالية في الحضر و الريف للفترة 2000-2006

وافق البنك الدولي اليوم على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي لحكومة الجزائر، من أجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب وشمال وسط الجزائر.ويسعى المشروع لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية، وزيادة العمالة ودخل المزارعين .وأنه كشفت دراسة عن أن نسبة الفقر والبطالة مرتفعة في المناطق الريفية الجزائرية عما هي في مناطق الجزائر الأخرى، وأنها استندت إلى بيانات عام1995 ،من أن نسبة 70% من الفقراء الجزائريين يعيشون في مناطق ريفية ، وأن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة .

وفي وثيقة أخرى صدرت بتاريخ يونيو 2003 بعنوان :"خطة جديد بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات"[2] ورد فيها: إن الفقر الذي يعتبر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية ووثيقة الصلة بالبطالة يؤدي إلى مفاقمت التحديات الإنمائية التي تواجهها الجزائر، كما أن الافتقار إلى الفرص وإلى التمكين من أسباب القوة والقدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية أدى إلى المزيد من تفاقم الفقر. ومازال الفقراء في المناطق الريفية،ولاسيما النساء من بينهم، يعانون من محدودية الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم الثانوي. فلماذا هذه الدرجة من حرص البنك الدولي ،قرض بـــ 95 مليون دولار ،وخطة جديدة ؟ ، و المعطيات الرسمية المعلنة لا تظهر ما يدعوا للخوف من وضعية سَاكِنَة الريف .

f. قوة العمل العاطلة وفقا لمعيار السن

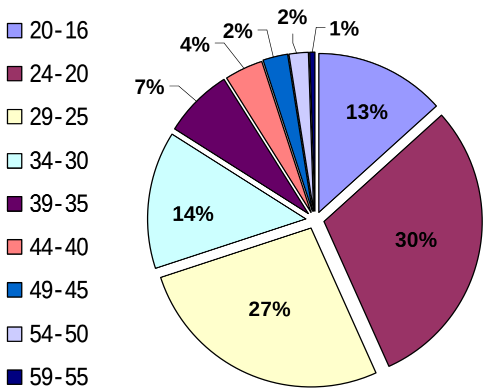
أن يحقق الاقتصاد تراجعا في نموه فتلك مشكلة ، وأن توجد في المجتمع بطالة فتلك أيضا مشكلة ،وأن يكون العاطل شابًا فالمشكلة أعظم ،لا نبالغ إن قلنا أن بطالة الشباب كداء يصيب ويعرقل كل الجهود التنموية الاجتماعية منها والاقتصادية . الجدول في الصفحة الموالية بين لنا حجم ونسب تمثيل كل فئة عمرية في إجمالي قوة العمل العاطلة لسنة 2006 ، والحالة نفسها للسنوات قبل 2006 .

1 : **The World Bank** , Middle East North Africa Region , News Release N°. 2003/314/MNA , www.worldbank.org
2 : **The World Bank** , Middle East North Africa Region , News Release N°. MENA/417/2003 , www.worldbank.org

الجدول رقم19:الفئات العمرية لقوة العمل العاطلة لسنة 2006

الفئة العمرية	العدد العاطلين	نسبة من (1)%
20-16	166414	13,41
24-20	369982	29,82
29-25	333483	26,88
34-30	170394	13,73
39-35	91115	7,34
44-40	48942	3,94
49-45	28415	2,29
54-50	25544	2,06
59-55	6553	0,53
المجموع(1)	***1240842***	***100***

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi



التمثيل البياني 28 :الفئات العمرية لقوة العمل العاطلة لسنة 2006

الآن، بغض النظر عن مدى صحة هذه المعطيات الإحصائية و التي يشكك فيها كثيرا من الباحثين ،ومدى توافقها مع ما هو في أرض الواقع .في سنة 2006 نسبة البطالة 12.3% ،ما يعني 1.2 مليون عاطل عن العمل ،نسبة الفئة العمرية (16-34 سنة)83.84% ، أي **1.040.273 شاب عاطل.**

بمعنى 1.04 مليون شاب دخله يساوي الصفر دينار ، أي 1.04 مليون شاب مساهمته في الناتج الوطني تساوي الصفر .واضح كم هو حجم الناتج الضائع على الاقتصاد الجزائري.

إن حقيقة البطالة ليست محصورة فقط فيما نقدمه من أرقام،أو بما يثلج صدورنا من أن بطالة سنة 2006 هي 50%فقط من بطالة سنة 2000؟.دقت بلدان الاتحاد الأوربي ناقوس الخطر لما بلغت نسبة البطالة وسط الشباب 10% .[1] فهل من ناقوص في الجزائر يدق - 1.04 مليون شاب عاطل- ؟ ، أم تباهي بأن البطالة انخفضت عما كانت عليه في سنوات الستينات .- إنها بحق مفارقة عجيبة- إننا نعيش اليوم تناقض من نوع الندرة مع الوفرة .

„ . قوة العمل العاطلة وفقا لمعيار الجنس (الذكور و الإناث)

هناك فرق كبير بين نسبتي البطالة للذكور و الإناث،وهذا راجع أولا للاختلاف حجم قوة العمل بين الجنسين من جهة وحجم قوة العمل المشتغلة بين الجنسين من جهة أخرى.

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص: 56 .

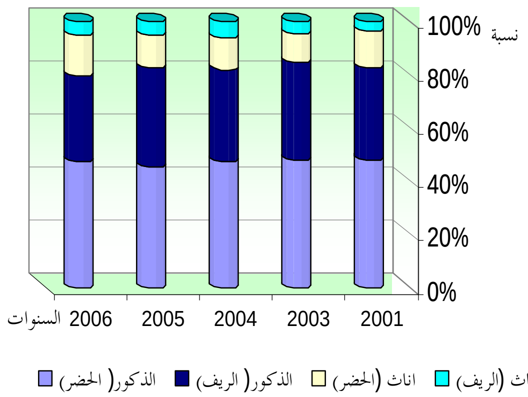
و الجدول الموالي يظهر توزع قوة العمل العاطلة بين الجنسين (ذكور،إناث) في الحضر و الريف ،وهذا ما يسمح بمقارنة نسبة تعطل جنس معين بين وسطي الحضر و الريف.

الجدول رقم20 :تطور نسب قوة العمل العاطلة وفقا لمعيار الجنس في الحضر و الريف للفترة 2001-2006

البيان / السنوات		2001	2003	2004	2005	2006
قوة العمل العاطلة		*2339449*	*2078270*	*1671533*	*1448288*	*1240842*
الحضر	الذكور	1127763	995969	790726	656378	588196
	نسبة من (1) %	48,21	47,92	47,31	45,32	47,40
	إناث	327578	227150	203644	178678	189170
	نسبة من (1) %	14,00	10,93	12,18	12,34	15,25
الريف	الذكور	807147	763963	579688	542697	400093
	نسبة من (1) %	34,50	36,76	34,68	37,47	32,24
	إناث	76961	91187	97475	70535	63383
	نسبة من (1) %	3,29	4,39	5,83	4,87	5,11

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz/emploi

الجدول يظهر ثبات نسبة بطالة الجنسين للفترة 2001-2006،حيث نسبة بطالة الذكور في الحضر في حدود 47% (كمتوسط نسب البطالة للفترة المذكورة)،مقابل 35% في الريف ،أما نسبة بطالة الإناث في الحضر كانت في حدود 13% ،مقابل نسبة 5% كمتوسط في الريف .(لاحظ التمثيل البياني رقم 29) .بطالة الإناث في الحضر هي أعلى منها في المناطق الريفية وهي فجوه لا يمكن تفسيره في ضوء حقيقة أن المرأة الريفية هي الأقل بحثا عن عمل في ضوء من أعباء اجتماعية ثقيلة[1]،على حد ما جاء في تقرير التنمية البشرية سالف الذكر.



التمثيل البياني 29:نسب البطالة بين الذكور و الإناث في الحضر و الريف للفترة 2001-2006

الآن ، وبكل حصر الجزائر تعيش جملة من التناقضات الهيكلية . فمن جهة هناك وفرة في الموارد الإنتاجية إلا أنه في المقابل هناك ندرة وأزمة اقتصادية و اجتماعية.[2]

إن مكمن الخطر لا يقف هنا بل يتعدى إلى الوضع الاجتماعي والسياسي للبلد ،فالبطالة تعد البيئة الخصبة و المواتية لنمو العنف و الجريمة و التطرف. كما توضحه أهم نظريتين فيعلم الاجتماع ، قيمتا العلاقة بين السلوك المنحرف والعمل: [1]

1 :**CNES** et **PNUD** :Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006,***Op.cit*** ,P :63

2: **لخضر عزي**، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة إلى البطالة اليائسة)، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 26: جانفي (ك2) 2006

الأولى :نظرية الترابط الاجتماعي *Social Bond Theory* : تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوك مألوف يتواءم و العرف و القواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع ،ووفقا لهذه الرؤية فإن العمل يعزز أواصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد و الدافعية نحو السلوك المنحرف .لذا يبرز العمل هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين من العناصر الأربعة للنظرية هما :عنصر الالتزام *Commitment*، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد مبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافه .وعنصر الاستغراق والمشاركة *Involvement* ،وينطلق هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال و المهن اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف و القواعد السلوكية العامة، إذ أن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يقضي إلى الجنوح و الانحراف .

الثانية : نظرية التوتر *Strain Theory* :وهي تركز على أن فشل الأفراد أو عدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توافر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها ،يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة .

ووفقا لذلك تتنبأ نظرية التوتر بوجود علاقة اطرادية وموجبة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك ،إذ تفترض النظرية انه في حالة توافر فرص العمل المشروع فإن ذلك يحد من حاجة الأفراد إلى اللجوء للعنف و الأعمال غير المشروعة. ومن الآثار الاجتماعية كذلك ، التفكك الأسري للقوة العاطلة أو المعطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للأسرة مما يؤدي إلى بروز النزاعات وبالتالي الانحراف في بعض الأحيان وما ينعكس على التحصيل المدرسي.[2] وزيادة التسرب نتيجة العوز و توجه الأطفال المبكر للشغل ،وبالتالي وجود أمية في المجتمع، ففي سنة 2005 حسب تقرير التنمية البشرية لجزائر وصلت نسبة الأمية إلى 23.7% من إجمالي السكان ،كما أفاد بأن 37% من أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة فما فوق هم أميين .و31 % دون المستوى الابتدائي، وأن 54 % من الأزواج هن أميات و 24 % من هن دون المستوى الابتدائي. وأن 31،8 % من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 24 سنوات توقفوا عن الدراسة.[3]وهذا ما يزيد من تعقيد مشكلة البطالة إذا اقترنت مع الأمية. فإنها تدفع نحو التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء وغير ذلك.أما نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الغذائي فهي 1.6% سنة 2004 ، أي ما يعادل إلى 518000 نسمة يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم. أما خط الفقر فينطوي على 2.2 مليون نسمة في سنة 2004 .[4]ومن المفارقات العجيبة، أنه إذا وجد في

1:**محمد عبد الله البكر** ،<u>أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع ،دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية</u>،مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت 2004 ،عدد 2 ،مجلد 32 ، ص:270.

2 : **لخضر عزي**، مرجع سابق .

3 : **CNES** et **PNUD,** <u>Rapport National sur le Development Humain :Algèrie 2006</u>,***Op.cit*** ,P P :34 , 35 .

4 : **CNES** et **PNUD** , *Ibid* ,P :37 .

*:للاطلاع أكثر على واقع الفقر في الجزائر ، فنحيل إلى دراسة غنية بالمعطيات الإحصائية أجراها الباحث **الزبير عروس** ، بعنوان:" الفقـــر بالجزائر الظاهرة، الأسباب و دور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته" . Les Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002

الجزائر 518000 نسمة و2.2 مليون نسمة يعيشون بأقل وفي حدود 1 دولار في اليوم ،ففي بعض الدول الأوربية يقدم أكثر من 2 دولار في اليوم لكل بقرة حلوب كدعم الحكومي .

خاتمة الفصل

لدينا مجتمع تنمو كثافة سكانه سنويا بحوالي 1.7% ،يشكل الشباب فيه أكثر منة 70% ،تبذل فيه جهود تعليمية كبيرة من أجل الرفع من مستواه وتعزيز قدراته وتكوينه .لا شك أن تتولد منه قوة عمل قادرة لشبابها ،تكمن بداخلها قوة إبداعية معطاءة لتعلمها وتكوينها .وبهذا يصبح من نقيض الحكم الراشد ،أن تترك لعامل الدهر فتشيخ ولما تستغل بعد ،أو أن يغض عنها الطرف فتقتل نفسها بنفسها – الانحراف الاجتماعي و المخدرات- ،أو أن ترسو في قاع بحرٍ هربًا من واقع تَبَصَّرت فيه لمستقبلها فنقلب إليها البَصَرُ خاسئًا و هو حَصِير .

إن لمعادلة البطالة في الجزائر متغيرين ، هما قوة عارضة وقوة طالبة للعمل ،وبهذا فالمخرج إما أن يكون من جهة طالبي العمل ، وهو ما يعني ضمنيا الرفع من الكفاءة الاقتصادية بتبني سياسات إنمائية خالقة لمناصب الشغل،و لها نظرة مستقبلية رشيدة ،خارج الحملات الانتخابية و الوعود السياسية.

وإما أن يكون من جهة عارضي العمل ،بتقليصها إلى حدود ما هو متوفر من فرص عمل ، وهي سياسة من اكتشاف مالتوس ، مناقضة للطبيعة الإنسانية تحمل في طياتها الجاهلية - فعصر الموءودة قد ولَّى-.

البطالة ليست شيئاً إلزاميا أو قانوناً اقتصادياً موضوعياً غير مرن بقدر ما هي في بلد كالجزائر بمثابة عقدة ، إن الاقتصاد الحقيقي المبني على خلق الثروة هو الذي يبتعد عن مشاريع التشغيل للمعطلين عن العمل وفق الفلسفات الريعية ، وإنما ترك هذا الاقتصاد الفعال يقوم تلقائيا بخلق هذا التشغيل وترك السوق بمثابة الأداة التي تحكم التوظيف ، لأن التعدي على ميكانيزم السوق يعني تشويه الأداء الاقتصادي، فمحاربة البطالة ترتبط بفاعلية أداء الاقتصاد ويجب ربط سياسات التشغيل بالجدوى الاقتصادية للمشاريع، فالعبرة ليست في التباهي بالإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية ، لكن معرفة حجم الأغلفة المالية المستثمرة في خلق مناصب الشغل .[1]

1: **لخضر عزي**، مرجع سابق .

الفصل الثالث

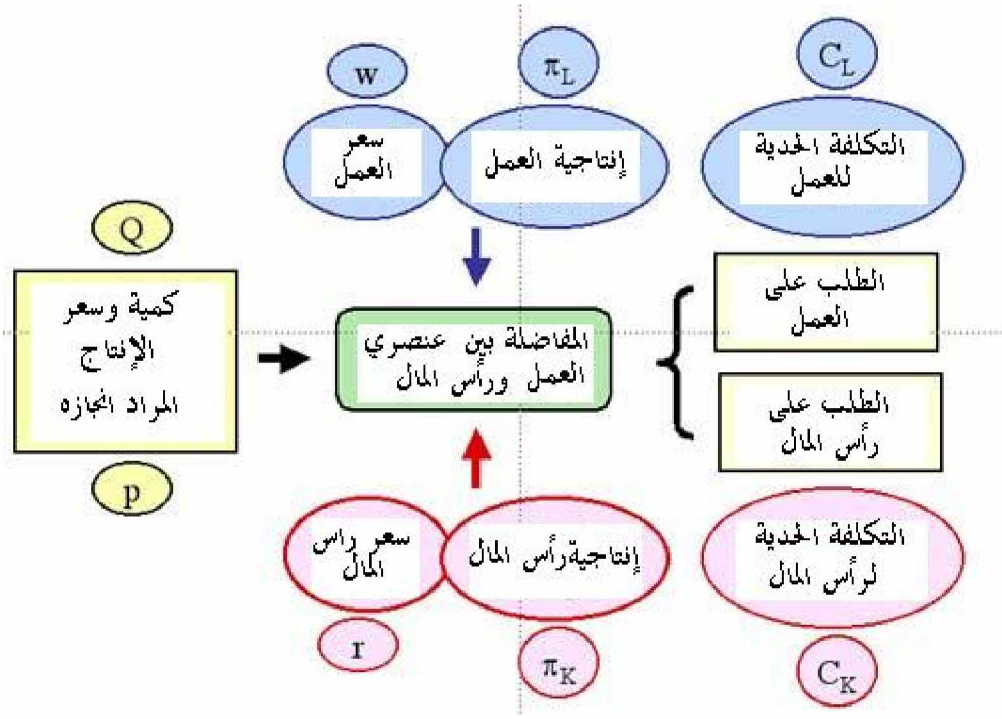
واقع الإنتاج و الإنتاجية

خلال الفترة (2000-2006)

تمهيد

قدمنا في الفصل السابق تشخيصاً لقوة العمل (المشتغلة والعاطلة) ،وبينا بأنها إجمالا تتميز بطابعها الشباني (الفئة العمرية بين 20 سنة و 44 سنة تشكل نسبة 73%) ، وأن قوة العمل المشتغلة تتركز بنسبة تتجاوز 53% على امتداد الفترة 2001 – 2006 بقطاع الخدمات و التجارة والإدارة ، وأيضا ما يميزها كذلك أن نسبة المشتغلين كأجراء دائمين في انخفاض سنة بعد أخرى ، في حين باقي أنواع التشغيل الأخرى نسبة العاملين فيها في تزايد وبخاصة المشتغلين كأجراء غير دائمين ومتربصين ، أما قوة العمل العاطلة فأهم ما يميزها أن نسبة الفئة العمرية بين 16 سنة و34 سنة تشكل أكثر من 83% من إجمالي المتعطلين . ومن هذا المنطلق نريد في الفصل الحالي إجراء تشخيص للواقع الاقتصادي، وبالضبط لعارضي العمل ، متتبعين بذلك تطورات الإنتاج الداخلي وإنتاجية عنصر العمل ، حيث نعلم أن العامل الأساسي المؤثر في قرار طلب العمل هو سعر العمل (الأجر) و إنتاجية عنصر العمل - دون رأس المال الذي اعتبرناه ثابة - ، كما هو موضح في الجزء العلوي للشكل التالي :

الشكل02 : محددات قرار الطلب على العمل ورأس المال



المصدر :من إعداد الباحث

هذا ومن دون إغفال الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري ،فالوضع الحالي ما هو إلا وليد لتحولات وتغيرات وسياسات هيكلية وإصلاحية اقتصادية سابقة ، وبالتالي سيتم البدأ أولاً بقراء للوضع والحالة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 . ولهذا سنقسم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : عرض عام لحالة الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني : تطورات إنتاجية عنصر العمل خلال الفترة 2000 – 2006 .

المبحث الأول :عرض عام لحالة الاقتصاد الجزائري

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا، بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة،و القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة .لقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعات المصنعة،كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج.و تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الطاقوية و المحروقات والبتروكيماوية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعات الخفيفة .وتم انجاز الجزء الأكبر من هذه المجهود التنموي و المتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لانجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966 و1990 .[1]

• . التصنيع بسياسات اقتصادية مركزية (1967-1985)

كانت الاستثمارات الاستعجالية في الفترة 1963-1966 ضعيفة جدا ،نظرًا لضعف الإمكانيات المادية و البشرية في تلك الفترة،ونظرًا لكون نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده بعد،بالإضافة إلى الانشغالات الكبيرة للسلطة العمومية بمشاكل التنظيم الإداري و الإنتاجي،لذلك فإن المخطط الثلاثي الأول كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة،حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات.وبالفعل انتقل الناتج الخام في قطاع المحروقات من 13% عام 1963 إلى 16.33% عام 1966.[2]

أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فحددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري،الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات،كما أحدثت السلطات المركزية في المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم،وأهم ما يميز هذه الإصلاحات، أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي،و الهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسات العمومية،حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة .بالإضافة إلى ما سبق ،فقد كانت القروض ما بين المؤسسات العمومية غير مسموح بها .إن هذا النوع من التمويل منع المؤسسات من مواردها المالية التي يمكن استعمالها في توسيع المؤسسة ونموها ،كما يمكن اعتبار هذا النوع من التمويل كسبب رئيسي في تدهور أوضاع المؤسسة الجزائرية.

أما المخطط الرباعي الثاني : 1974-1977 فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ،إلا أنه يتميز عنه بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط ،وحيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو

1: **عبد الله بن عيدة**،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ،إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية 2005 ، ص : 355 .

2: للاطلاع أكثر ، ينصح بالرجع إلى :

Office National des Statistiques ,RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2004 , Collections statistiques , série E : statistiques économiques N° 125 . P : 08 .

قطاع المحروقات، فلقد تكثف إنتاجها بشكل واسع ،إذ انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن في عام 1979،وانتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في الفترة نفسها.وتطورت الاستثمارات العمومية في الكثير من القطاعات و الفروع ،حيث ارتفع معدل الاستثمار الخام منذ عام 1970 ليتجاوز متوسط 35% إلى 46% بين عامي 1978-1979 ،وتربعت الصناعة على النسبة الكبيرة من هذه الاستثمارات حيث كانت 52% في الفترة 1970-1973 ، 42% في الفترة 1974-1977 و 62% في الفترة 1976-1979 .أما في القطاعات الأخرى فإن الصناعات القاعدية هي التي سيطرت على النسبة الكبير من هذه الاستثمارات،وكانت في حدود 78% .

وما يلاحظ عن هذه الفترة أن الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع من 3409 مليون دينار جزائري إلى 53424 مليون دينار جزائري في الفترة 1969- 1978،أي بزيادة قدرها 15 مرة ،وهو يمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الخام. وعلى رغم من هذا الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب ،وهذا نتيجة التأخر في الانجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية. [1]

هذه الفترة ميزها كذلك تحسن معدلات التبادل التجاري أعقاب الصدمة النفطية، في أواخر 1973(هذا وبالرغم من انخفاض أسعار البترول بعد هذه الصدمة النفطية، إلا أن السعر الحقيقي للنفط بقية مرتفعا بين عامي 1974 و1979 عن متوسط مستوى 1970-1972) والصدمة النفطية الثانية (1979) كذلك حسنة شروط التبادل التجاري.

وللإشارة فإنه ومنذ عام 1970 إلى 1985 ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعادل القوة الشرائية في الجزائر وبفارق طفيف، يلحق بالركب مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا).فالثغرة كانت في صالح الجزائر بالمقارنة مع بلدان أخرى في شمال أفريقيا (المغرب ومصر).[2]

ولمقارنة التغيرات الهيكلية التي حدثت في توزع القيمة المضافة بالمقارنة مع فترة "ما قبل الطفرة" فهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول21 : معدل نمو القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (1969-1985) الوحدة :نسبة (%)

القطاعات / الفترة	1974-1969	1979-1974	1985-1979	1985-1974
(1): الزراعة	5,3	8,6	4,3	6,2
(2): الصناع المصنعة	6,9	13,5	8,3	10,6
(3) :1+2	6,2	11,4	6,7	8,8
(4): المحروقات	4,3	3,2	-1,3	0,7
(5): البناء و الخدمات	9,6	16,3	5,7	8,3
(6) : 1+2+4+5	6,6	8,5	3,8	5,1

Source : Construit à partir des données de la Banque Mondiale.

1: **عبد الله بن عيدة** ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ،ص ص : 356، 357 .

2 :**Youcef Benabdallah**,Croissance économique et dutch disease en Algérie , ***Cahiers du CREAD n°75**, 2006*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM .

يتضح من الجدول أن قطاع البناء والخدمات ،كان له نمواً سريعاً قبل عام 1974، وعقب ارتفاع إيرادات النفط حقق نمواً أسرع ،بحيث انتقل من 9.6% في الفترة (1969-1974) إلى معدل نمو 16.3 % في الفترة (1974-1979) ، أو ما يقرب من 5 نقاط مؤويه،وهي أعلى من الزراعة والصناعة التحويلية مجتمعةً.والاتجاه معكوسا لصالح الأخير – قطاع الزراعة وقطاع الصناعة المصنعة- حيث سجل معدل نمو قدره 6.7% في الفترة (1979 – 1985)، بنقطة مؤويه واحدة فقط أعلى منها في قطاع التشييد والبناء والخدمات.[1]

الآن ،ماذا عن التطورات الديمغرافية ؟ . عرفت هذه الفترة من 1967- 1983 تطورات ديمغرافية مهمة،نظهرها في الجدول الموالي والذي يبين إجمالي عدد السكان المقيمين، وعدد السكان النشطين- قوة العمل – وقوة العمل المشتغلة فعليًا ،على النحو التالي :

الجدول22 : التطورات الديمغرافية للفترة 1967-1983 الوحدة :نسمة

البيان / السنوات	1967	1978	1983
إجمالي السكان	12567000	17626000	20169804
السكان الناشطين (قوة العمل)	2300000	3500000	4423598
نسبة من إجمالي السكان %	18,30	19,86	21,93
قوة العمل المشتغلة	**1720000**	**2830000**	**3765682**

Source : **Abdelmadjid BOUZIDI** ,Emploi et chômage en Algérie (1967-1983)***, Cahiers du CREAD n°2,*** *2ème trimestre 1984*

من الجدول يلاحظ انتقال عدد السكان سنة 1967 من 12.5 مليون نسمة إلى 20.1 مليون نسمة سنة 1983 ،وهو ما يمثل معدل نمو قدره 60.4% ، وبالتالي انتقل حجم قوة العمل من 2.3 مليون نسمة سنة 1967 إلى 4.4 مليون نسمة سنة 1983 ، ما يعني معدل نمو يقدر بـــ 92.33% ،في سنة 1967 حجم قوة العمل 2.3 مليون نسمة ، وحجم قوة العمل المشتغلة كان 1.7 مليون نسمة ، ما يعني معدل بطالة بـــ 74.78% . في سنة 1983 حجم قوة العمل 4.4 ملون نسمة ،إذاً من أجل امتصاص البطالة المتراكمة و استعاب قوة العمل الوافدة كل سنة على امتداد الفترة 1967 و1983 ،كان يجب إنشاء وإحداث 2.7 مليون منصب عمل جديدة ،في حين أن خلق فرص العمل في الفترة من 1966 إلى 1983 لم يبلغ سوى 1856000 فرصة عمل جديدة .

أين عرفت القطاعات غير الزراعية زيادة في نسبة التشغيل،في حين أن الحصة النسبية من إجمالي العمالة في القطاع الزراعي شهدت انخفاضًا مطردًا ،كما تبينه هذه المعطيات الإحصائية:[2]

قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات	قطاع البناء و الأشغال العمومية
1967 ..... 13.4 %	1966 .....50 %	1976 ..... 21.3%	1976 ..... 8 %
1978 ..... 18.8 %	1978 ..... 30 %	1978 ..... 20.4%	1978 ..... 14.5%
1983 ..... 20.2 %	1983 ..... 27 %	1983 ..... 22.3 %	1983 ..... 16.6 %

1 : **Abdelmadjid BOUZIDI** ,Emploi et chômage en Algérie (1967-1983)***, Cahiers du CREAD n°2,*** *2ème trimestre 1984****,*** les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

2 : **Abdelmadjid BOUZIDI** , Ibid .

من هذه الأرقام يمكننا أن نرى أثر التوجه بالسياسة الاقتصادية إلى قطاع الصناعة التحويلية والتشييد، التي تخلق فرص عمل أكثر،من خلال برامج الاستثمار الصناعي . كما نلاحظ أن الجزء الأكبر من العمالة الصناعية في القطاع العام ارتفعت حصتها من 42 % في عام 1967 إلى 74 % في عام 1982. و نفسه الشيء لقطاع البناء و الأشغال العمومية،حيث و على الرغم من الكميه المهمة للمتعاقدين من القطاع الخاص فإن القطاع العام يستوعب غالبية العمال : 41 % في عام 1967 ، 67 % في عام 1982.والجدول الموالي يبين تطورات نسب العمالة المشتغلة بالقطاع العام حسب قطاعات النشاط الاقتصادية للفترة 1967 – 1982.

الجدول23 : نسب العمالة المشتغلة بالقطاع العام حسب قطاعات النشاط الاقتصادية للفترة 1967-1982

الوحدة :%

القطاعات / السنوات	1967	1977	1979	1980	1981	1982
الزراعة	28,21	35,13	31,9	31,86	31,45	31,25
الصناعة	42,32	67,51	70,52	72,24	73,82	74,27
البناء و الأشغال العمومية	41,26	62,31	63,31	65,39	66,07	67,33
التجارة و الخدمات	20,22	49,17	39,54	41,04	42,16	43,94
النقل	71,17	68,03	54,01	51,56	50,68	51,08
المجموع بما في ذلك الإدارة	48,62	56,03	57,57	58,91	59,91	60,93

Source : **Abdelmadjid BOUZIDI** , *OP.cit*

في عام 1983 وباستثناء القطاع الزراعي ، القطاع العام يوظف 1920000 شخص أو 73 % من مجموع العمالة غير الزراعية . الذي يهمنا من الجدول هو استنتاج أن القطاع العام كان المستوعب للعمالة المشتغلة بأكثر من 60% .

الجدول رقم 24 ،يبين كيف تتوزع العمالة بالقطاع الخاص حسب قطاعات النشاط الاقتصادية :

الجدول24: تطورات التشغيل بالقطاع الخاص خارج قطاع الزراعة للفترة 1970-1982 الوحدة:عامل

القطاعات / السنوات	1970	1980	1981	1982
الصناعة	118340	119754	120114	120500
نسبتها من المجموع %	19,07	18,85	18,34	17,81
البناء و الأشغال العمومية	160334	162111	170925	180389
نسبتها من المجموع %	25,83	25,52	26,10	26,66
النقل	58000	66476	70985	72485
نسبتها من المجموع %	9,34	10,46	10,84	10,71
التجارة	284000	286996	292975	303373
نسبتها من المجموع %	45,76	45,17	44,73	44,83
المجموع	**620674**	**635337**	**654999**	**676747**
نسبة النمو %		**2,36**	**3,09**	**3,32**

Source : **Abdelmadjid BOUZIDI** ,*OP.cit* (وبتصرف من الباحث)

من الجدول يتضح أن العمالة المشتغلة بالقطاع الخاص تتركز بنسبة في حدود 45%بقطاع الخدمات ،يليها قطاع البناء في حدود 26% ، ثم قطاع الصناعة في حدود 18 % ،ومن الملاحظ كذلك من الجدول أن معدل نمو العمالة بالقطاع الخاصة ضعيف . أما فيما يخص البطالة أو قوة العمل العاطلة فيظهرها الجدول التالي:

الجدول25: حجم ومعدلات البطالة للفترة 1967 - 1983

البيان / السنوات	1967	1977	1979	1980	1981	1983
حجم قوة العمل العاطل (نسمة)	525800	697320	661332	673549	698025	657916
معدل البطالة %	23,2	20.83	17,98	17,64	17,6	16

Source : **Abdelmadjid BOUZIDI** ,*OP.cit*

معدلات البطالة عالية كما يوضحها الجدول ،والإشكال الأكبر أنها تؤثر أساسا على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما. فمن أصل ما مجموعه 657916 بطال ، 504180 هم من الشباب، ذوي الفئة العمرية بين 15 و 24 سنة، أي 76 % من العاطلين عن العمل من الشباب. ويعتبر ذلك مؤشرا لفشل نظام التعليم الوطني في إبقاء هذه الفئة ضمن مجال الدراسة،وبالمثل يمكننا أن نرى عدم التوافق بين التدريب والعمالة . [1]

, . الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998).

إن الاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد وهو النفط، الذي يشكل 95% من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، طبعًا من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط .

ثم إن نتائج الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموح المنتظر،فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاعتمادات الموجهة إلى المشاريع الاستثمارية الجديدة لتدعيم المنشآت القاعدية ،كالطرقات والسدود والى قطاعات البناء و الزراعة و الصناعة الخفيفة ،وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني،إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات،مما جعل الاقتصاد يعتمد اعتمادًا كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار والسلع التجهيزية .[2]

وإذا عدنا في واقع الأمر، إلى أواخر السبعينات والحديث عن أزمة النظام الإنتاجي الجزائري ، فمما لا ينكر أن سنتي 1985-1986 كشفت الطبيعة الهشة للاقتصاد وللتوازن الاجتماعي في وقت سابق من هذا العقد. بين هذين العامين متوسط سعر النفط الخام انخفض من 30 دولار إلى 14.5دولار للبرميل ، ومعدلات التبادل التجاري انخفض بنسبة 50 % .و ذلك كان كافيا للعصف بالصناعة ،كما أضافت هذه الأزمة قيدًا رئيسيًا هو المديونية الخارجية.

1 : **Abdelmadjid BOUZIDI** ,Emploi et chômage en Algérie (1967-1983), ***Cahiers du CREAD n°2,*** *2ème trimestre 1984***,** les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

2: **عبد الله بن عيدة** ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ،ص ص :358 .

الوضع المالي للبلد عام 1985 هو بالفعل صعب ،أدى إلى التعاقد على قروض خارجية جديدة **.** ففي عام 1980 بلغت ديون الجزائر الخارجية 16 مليار دولار ، مرتفعة إلى ما يقارب 24 مليار دولار سنة 1989،مما اضطر الجزائر إلى عقد وإبرام قروض جديدة لتكون قادرة على سداد ديونها بدلاً من الاستثمار، وهو ما اقتضته خدمة الدين التي انتقلت بين عامي 1980 و 1989 من 32 % إلى 75 % من الإنتاج الداخلي الخام . فتحولت هذه الديون إلى عبئ على التنمية الاقتصادية ،ولما كان نصيب الاستثمار في الصناعة 56.5 % في الفترة 1967-1973 ، وأكثر من 35 % في الفترة 1980-1984، ففي أعقاب الانخفاض الحاد في عائدات النفط ، حصته - الاستثمار في الصناعة- من إجمالي الاستثمارات انخفضت إلى 31 % في عام 1986**.** ومنذ ذلك التاريخ أعطت الجزائر صورة عن البلد الذي لم يعد في إمكانه الإنتاج - فشراء المعدات تعاني قيودًا كبيرة- ، والنمو الاقتصادي شهد انخفاضًا ملحوظاً ، منتقلاً من 4.6 % عام 1985 ، ليصل إلى (- 1.9 %) في سنة 1987 و (- 2.9 %) في سنة 1988 **.**

لقد كان لهذه الأزمة الاقتصادية تداعيات على الوضع الاجتماعي،فعدد الوظائف التي أنشئت منذ 1984-1985 أخذت في الانخفاض ،بينما تزايد الطلب الجديد على العمل ، وخلق فرص العمل المقدر بنحو 138000 وظيفة في عام 1984 ،انخفض في عام 1985 إلى حوالي 122000 ،وإلى 116000 في عام 1986 وإلى 88000 في عام 1987، وفي المقابل حجم البطالة ارتفع من 635000 عاطل في عام 1983 ، ممثلاً معدل بطالة بـــ 16 % ، إلى 1200000 عاطل في عام 1987 .بمعدل 19.2 %**.** وفي الوقت نفسه لم تزيد البطالة إلا العبء الديمغرافي، و عبئ الاستهلاك العائلي، الذي انخفض بـــ 7.6 % في 1988 ، بينما انخفضت قوة الشراء بنسبة 15 % في عامي 1987 و1988**.** كما أن عُدول الدولة عن الإعانات الاستهلاكية أدى إلى وجود ارتفاع في الأرقام القياسية للأسعار في سنوات 1985-1988 بـــ 46.7 % ، وإضافة إلى سجل التضخم ،ووجود حالات نقص مزمنة في المواد الاستهلاكية**.** [1]

حقيقةً ،حصلت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية،و النمو الكبير للقطاع الصناعي المتكون من الصناعة الثقيلة تم العدول عنه ،كما تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج **ضد الندرة** ، حيث خصص له مبلغ 10 مليار دولار في سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل **.**و النتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هو أنه كانت هناك حالة **ركود** أصابت معظم المؤسسات العمومية ،سواء من حيث معدلات النمو، التي تراجعت بشكل كبير أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوً لها منذ أكثر من عقد ونصف ،بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط ،أين انخفض سعر برميل النفط الجزائري من 21.08 دولار للبرميل الواحد في نهاية الثمانينات إلى 20 دولار للبرميل في بداية التسعينات ،ثم إلى 18.65 دولار في سنة 1993 ،وأخيرا 14.19 دولار عام 1994،وكان لابد من إصلاحات اقتصادية**.**

1 : **Saïd CHIKHI,** Ajustement structurel, configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en Algérie **,** ***Cahiers du CREAD n°37***, *1er trimestre 1994*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11) ،و التركيز على إشباع الطلب المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية من طرف الدولة ،وفرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية ،فكانت سببًا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي،وأصبحت الأزمة متعددة .[1]

بداية سنة 1990 شهد الاقتصاد ظرفا تميز بحصار منقطع النظير تمارسه القيد الخارجية ، وتدهور ميزان المدفوعات والتفاقم الخطير للديون الخارجية (اللجوء المكثف للقروض قصيرة المدى الذي يقلص الاستحقاق المتوسط للديون من سبعة إلى ثلاث سنوات) ،كل هذا تزامن مع الركود الاقتصادي، ويعود هذا الوضع بمجمله مباشرة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986 .

إن هذه العوامل التي تفاعلت فيما بينها ،تفاقمت مع بداية التسعينات .ولمحاولة تسريع المسار الانتقالي، شُرِعَ سنة 1991 ببرنامج التطهير المالي وإعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات العمومية بما فيها البنوك ،والذي ارتكز على اتفاق مع صندوق النقد الدولي (1991/06-1992/05) ،لإيجاد حلول للديون الخارجية ، لم يكن لها الأثر المنتظر سيما أنه لم يتم استكمالها ، وبالتالي تميز الوضع الاقتصادي مع نهاية سنة 1993 ، باستمرار الركود الاقتصادي حيث تراجع معدل النمو ليصل (-2.1%) ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أزيد من 27% ،النمو السريع للكتلة النقدية (+21%) ،تفاقم التوترات التضخمية (+20%) ،تفاقم العجز المالي ليصل إلى 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي ، التدهور المتزايد لميزان المدفوعات ،والذي تفاقم بعد إغلاق الأسواق المالية الدولية في وجه الجزائر ،أين أصبحت احتياطات الصرف بالكاد تغطي فترة من ستة إلى سبعة أسابيع فقط من الاستيراد ،وخدمة الديون بلغت أكثر من 82% وكادت تتجاوز حد 100% سنة 1994.

إن جسامة واستمرار الاختلالات المالية الكلية و النقدية الكلية الداخلية و الخارجية ، ترتب عنها بطبيعة الحال تأكد الاستعجال باستيعابها ،بمعنى تنفيذ برنامج استقرار يتم على أساسه إنعاش النمو و التشغيل ،و في نفس الوقت كان يتعين مواصلة المسار الانتقالي ،الانتقال من اقتصاد **موجه إداريا** إلى اقتصاد **موجه بآليات السوق** و المنافسة.[2]

أولا: برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (1افريل 1994-31 مارس1995)

توسع الاختلالات المالية الداخلية والعجز في ميزان المدفوعات أجبر المسؤولين على العودة إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي ، الذي بوشر به في أفريل 1994. بدافع الاستقرار وتخفيض خدمة الدين الخارجي، وهذا اقتضى القيام ببرنامج منهجي للإصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد ، وبصفة خاصة إصلاح نظام الأسعار ، والمزيد من تحرير التجارة الخارجية وإعادة هيكلة المؤسسات.[3] لذلك استلزمت عملية الاستقرار الاقتصادي رسم الأهداف التالية:[1]

1: **عبد الله بن عيدة**،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ، ص ص :359، 361 .

2: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر ، جويلية 2005.ص .ص :41 ، 42 .

3 : **FATIMA ZOHRA OUFRIHA** , Ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire en Algérie, ***Cahiers du CREAD n°46-47**, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

على المستوى الداخلي :

أ. التخفيض الملموس لعجز الخزينة العمومية ،بالتحكم في النفقات العمومية، وتمثلت الوسيلة المستعملة في تقليص نفقات التجهيز وخاصة التشغيل من خلال مراقبة كتلة الأجور في الوظيف العمومي ،وتخفيض دعم الأسعار مع مواصلة تحريرها .

ب. التحكم في توسع الكتلة النقدية في حدود معقولة مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية.

على المستوى الخارجي :

ت. تقليص عبئ الديون الخارجية ،بإعداد سياسة خاصة تتمثل في الحصول على قروض متعددة الأطراف ،وإعادة جدولة الديون الخارجية العمومية (نادي باريس) و الخاصة (نادي لندن).

ث. تعديل سعر صرف الدينار،وبقرار رسمي من مجلس النقد و القرض تم إجراء تعديل أول لسعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 50% ،وهذا على مرحلتين :تم إجراء تخفيض حذر بنسبة 7% عشية دخول البرنامج حيز التنفيذ،ثم تخفيض هام بنسبة 40.7% يوم دخوله حيز التنفيذ (1994/04/10).

ويمكن تلخيص النتائج كما يلي :

- كان من المنتظر أن تنتقل نسبة نمو الكتلة النقدية (M_2) من 21.5% مع نهاية سنة 1993 إلى 15% مع نهاية سنة 1994 ،والى 13.3% مع نهاية 1995 .وعلى أرض الواقع ،انتقلت هذه النسبة من 15.4% إلى 10.5% خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي .(وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمتوسط المعدل المسجل بالبلدين المجاورين والذي لم يتجاوز 8%.وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفائدة الدائنة و المدينة.2)

- كان من الفروض أن تنتقل نسبة التضخم (حسب مؤشر أسعار الاستهلاك) من 20.5 % مع نهاية 1993 إلى 38.7% مع نهاية 1994 ،لتصل في نهاية المطاف إلى 22.2% مع نهاية 1995 .وعلى أرض الواقع قدرت هذه النسبة بـــ 29% ،وبـــ 29.8% مع نهاية سنتي 1994 و1995 على التوالي .

- كان من المفترض أن تنتقل نسبة النمو من (-2.2%) في نهاية سنة 1993 إلى 3% مع نهاية 1994 لتستقر في 6.2 % مع نهاية 1995 . وفي الحقيقة قدرة نسبة النمو بـــ (-0.9 %)مع نهاية 1994 و3.9% مع نهاية 1995.

- خُفِّض عجز الخزينة العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية سنة 1993 إلى 4.4% ،مع نهاية سنة 1994 ، لتصل إلى 1.4% مع نهاية 1995.

ثانيا: <u>برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس1998)</u>

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع، وإحداث تغيرات عميقة فيه،كذلك تغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها،وتغيير النظام المالي وأساليب التمويل. والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير ،مداها الزمني طويل،

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص ص :42 ،45 .

2 : **FATIMA ZOHRA OUFRIHA** , *Op.cit* .

إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية و الأداء الدائم للجهاز الإنتاجي ،وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي .[1]

أما مضمون برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي،فتعرف على أنها مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية و المالية المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية و المالية الداخلية و خاصةً الخارجية ،وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق ،ويمكن تقسيم هذه البرامج من حيث طبيعة التدابير المتخذة إلى قسمين، قسم يتضمن التدابير المالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات،وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي ،وتدابير أخرى تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها ،وإزالة التشوهات،وذلك بهدف استئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق،وهي من اختصاص البنك الدولي،وعادة ما تكون الفترة المحددة للتطبيق من سنة إلى سنتين بالنسبة لبرنامج الاستقرار،ومن 3 إلى 5 سنوات بالنسبة لبرنامج إعادة الهيكلة.[2]وتقوم هذه البرامج من حيث مرتكزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية.[3]

فبعد المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات ،تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني،وشرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين ،وذلك استعداداً لانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره،مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم،بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ،والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي ،وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات ،عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيز تدابير مختلفة.ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطة المركزية سياستين اقتصاديتين :الأول سياسة ظرفية ،و الثانية سياسة متوسطة المدى ،فالسياسة الاقتصادية الظرفية تتعلق بالتدابير المالية و النقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية،أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط ،فإن السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي ،لذلك حرصت على الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية ،وبخاصة قطاع الصناعة و الزراعة و البناء ، الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته ،وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي . أما بالنسبة

1: **قدي عبد المجيد**،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية :<u>دراسة تحليلية تقييمية</u> ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ،الطبعة الثالثة 2006 ص: 235 .

2 : **MM. ABDOUH, EL-FERROUKHI, EL-HARROUNI** ,<u>Le marché urbain du travail au Maroc</u>, ***Cahiers du CREAD n°37****, 1er trimestre 1994* **,** les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

3: **رمزي زكي** ،<u>الموقف الراهن لازمة الديون الخارجية :نحو رؤية عربية</u>، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ،السنة 20،العدد 3-4 (خريف – شتاء 1992) ،ص:210 . **نقلا عن : عبد العزيز شرابي** ،<u>برنامج التصحيح الهيكلي واشكالية التشغيل في البلدان العربية</u>، مركز دراسات الوحدة العربية ، <u>الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية</u> ، بيروت ، الطبعة الثانية 2005 ص:79 .

لقطاع التجارة الخارجية فتم متابعة تحرير التجارة الخارجية ،وذلك برفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات.[1]

الآن ،إذا كان مهمة التعديل الهيكلي هي تصليح الإختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية و الإنعاش الاقتصادي ،فتطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات في الجزائر أعطى سياسة اقتصادية جيدة، لكنه لم يعطِ سياسة تنموية دائمة ، فكانت نتائجه على النحو التالي :

نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي سنة 1996 بـــ 3.8% و1.2%سنة 1997،في حين كان ينتظر أن تصل إلى 5% لكلا السنتين.[2] في القطاع الصناعي مؤشر الإنتاج الاقتصادي تقلص بحوالي 11 نقطة مؤوية من سنة 1994 إلى 1997 وكان الإنتاج الحرفي التقليدي قد تقلص بـــ 21 نقطة مؤوية ، و سُجل تحسن مؤقت في قطاعي الطاقة والمحروقات و قطاع البناء ، وسجل قطاع صناعة الجلود و الأحذية انخفاض بـــ 53 % سنة 1997 مقارنة بسنة 1989. وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 50 % بين سنة 89 و 97 ،مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الإنتاجية و توقفها نهائيا من أجل تخفيض الديون،و هو هدف التعديل الهيكلي .فأصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها وذلك نتيجة تخلي الدولة على تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم أو الاقتراض . أما معدل نمو الإنتاج الصناعي في فترة التعديل الهيكلي كان سلبيا بنسبة 1.4 % سنة 1995 وقد واصل في تدهوره حتى بلغ 8.7 % في السنة الموالية، و هذا راجع إلى عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق، لقد انتقل عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية المالي من 90 مليار دينار سنة 1995 إلى 113 مليار سنة 1996 أي 28% من رقم الأعمال ، و بالتالي كان لازما إعادة هيكلة خزينة المؤسسات .

إن عجز ميزانية المؤسسات أثر بطريقة مباشرة على الإنتاج و التسيير و خاصة فيما يخص زيادة التكاليف المصرفية ، وهذا ما جعل المؤسسات تستنجد بالبنوك من أجل الاقتراض، إلا أن هذا الطلب لم يكن له الصدى الإيجابي من قبل المؤسسات المالية الجزائرية و هذا راجع لالتزامات الدولة اتجاه الصندوق النقد الدولي ،القاضي بعدم زيادة القروض الداخلية للمؤسسات العمومية مما أثر سلباً على استمرار بعض المؤسسات و أعلنت إفلاسها و توقفت عن الإنتاج.

فالملاحظ مما سبق، أن قطاع الصناعة كان ضحية لسياسة برنامج التعديل الهيكلي و ذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي و عدم ملاءمة المشروع الجزائري مع مقتضيات تلك الفترة و حجم المديونية الكبيرة، و آثار سياسة الصناعات الثقيلة المنتهجة سابقا .فحصيلة السداسي الأول من سنة 1998 ، تبين حل أكثر من 800 مؤسسة منذ 1994 و تسريح 212960 عامل بالإضافة إلى التسريح الإداري بعدد 50700 عامل أما عدد العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية فهو 100840 عامل، مما يبين الآثار المترتبة عن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات ، نسبة العمال المسرحين في حدود 5% من عدد السكان العاملين (4.7 مليون عامل) حسب إحصائيات سنة 1997، يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على العمل، و ما إن أضفنا عدد العمال الذين أحيلوا على التقاعد المسبق و كان

1: **عبد الله بن عيدة** ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ،ص ص : 365 ، 366 .

2: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ، مرجع سابق ، ص : 47 .

عددهم 26400 عامل نجد أن نسبة العمال المسرحين أكثر من 6 % من عدد الإجمالي للطبقة المشتغلة، و الملاحظ كذلك أن قطاع البناء و الأشغال العمومية كانت له حصة الأسد، حيث قدرت نسبة التسريح بـــ 60.2 % ،بالإضافة إلى قطاع الخدمات بـــ 20.7 % ، أما حصيلة المؤسسات التي تم حلها فبلغت ما بين سنتي 1994-1998 عدد 815 مؤسسة (83 % مؤسسات محلية عمومية و 16 % مؤسسة عمومية اقتصادية) .

سياسة التعديل الهيكلي المطبق في القطاع الفلاحي لم تراعى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لهذا القطاع، و لا في الحالات الداخلية و الخارجية المؤثرة فيه، و رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع و خاصة سياسة تحرير الأسعار التي لم تعطِ ثمارها المرجوة، وبقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية ،و رغم سياسة جدولة الديون الخارجية إلا أن الواردات من المواد الغذائية بلغت 30 % من مجمل الواردات سنة 1995، بعدما كانت تمثل في سنة 1985 25.5 % ، ووصلت في سنة 1997 إلى 29.3 % ،و خلال السداسي الأول من سنة 1998 28 % ،وبلغت نسبة الواردات من الحليب و مشتقاته 60 % من مجموع الواردات الغذائية مما يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا 33 % من الحبوب و 40 % من الحليب و مشتقاته و 11% من الحبوب الجافة .

وفيما يخص التجارة الخارجية، فقانون النقد و القرض الذي فتح السوق الجزائرية إلى المتعاملين الجزائريين و الأجانب ولعمليات التصدير و الاستيراد ، أدى إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية و قطع الغيار و غيرها وهذا مما أدى إلى زيادة الفجوة بين القطاع التجاري و القطاع الصناعي ،فاتجه الصناعيون إلى احتراف التجارة وذلك لقلة المخاطرة مقارنةً بقطاع الصناعة .

كانت نتائج خوصصة المؤسسات المحلية غير المستقلة بين 1994 و 1996 تكاد تكون منعدمة، حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998 إلى أقل من 5 % أي من بين 2715 نشاطًا اقتصاديًا لم تحقق سوى 116 عملية للخوصصة، وتم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبح ملك للعمال . أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد قدرت في سنة 1998 بحوالي 176650 مؤسسة منها 50% تنشط في قطاع الصناعة و 18% في قطاع الخدمات و 24 %في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري ،و يذكر أن مساهمات هذه المؤسسة في الإنتاج الوطني الخام تجاوز 20 % .

في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري ، معدل النمو كان مشجعا نتيجة انتهاج الدولة السياسة العامة للإسكان و ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة (مليون سكن اجتماعي)، ووصل نمو هذا القطاع إلى 4.5% سنة 1996 .لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل و غياب تحسين ظروف المعيشة و تطبيق سياسات التثبيت و الإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة و الزيادة المحتشمة في الأجور ، و تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية، أدى كل ذلك إلى ظهور و توسع سريع لظاهرة الفقر ، حيث خلال العشرية 1988-1998 بلغت نسبة 14% من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر ، 70 % منهم يعيشون في الأرياف (متوسط عدد أفراد الأسر الفقيرة يزيد عن 8 أشخاص) كما ارتباط الفقر بضعف مستوى التعليم و التمدرس فـــ 60 % من الفقراء ليس لأرباب العائلات أي مستوى تعليمي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء ، 44 % في المناطق الحضرية و 35 %في المناطق الريفية،

و بالتالي تعتبر البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر ، وكل ذلك مرتبط بإعادة تحديد النفقات العمومية و نقص فعاليات بعض الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور الفوارق بين الوسط الحضري و الوسط الريفي ، فتخفيض نفقات الاستغلال و نفقات التجهيز ظهرت لها آثار سلبية على المدى المتوسط و الطويل على ظروف معيشة الفقراء .
و لتقليص حدة الفقر في الجزائر اعتمدت الجزائر على البرامج المتبعة بنظام الشبكة الاجتماعية و كانت تهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي ، إلا أن ذلك لم يحل لا مشكلة البطالة و لا مشكل الفقر، بحيث زاد انتشاره و أصبح من أهم أهداف البرامج التنموية التي ترمي إلى إيجاد الوسائل الناجعة للقضاء عليه ، و هذا يعني أن سياسة الشبكة الاجتماعية لا يمكن أن تفي بابتكار الثروات لا من حيث الكم و لا الكيف.
و إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي و الموازنة العامة، إلا أنه على صعيد التشغيل الحالة العامة تقهقرت، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج، مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل . مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 لتصل إلى من 28 % سنة 1997[1]، و المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص ، 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة،بينهم 10 % طردوا من العمل ،11 % بسبب التقليل من العمالة ،و 11.4% نتيجة غلق المؤسسات،و 10.1% نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي .
أما بخصوص الديون الخارجية وحيث أنها كانت سنة قبل الشروع في تنفيذ البرنامج 27.724 مليار دولار،نجدها ارتفعت عند بداية التطبيق بحوالي 15.29 %و هو معدل كبير - بعد أن تمت أعيدت جدولت سنة 1994 ،لـــ 16 مليار دولار بمعدل سعر صرف 50 دينار مقابل 1 دولار أي بما يقابل 800 مليار دينار - ، و استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها فقد بلغت 33.651 مليار دولار و هذا نتيجة القروض والتسهيلات الائتمانية، المحصل عليها في إطار الإصلاح ،وبدأت في الانخفاض مع نهاية تطبيق البرنامج . إن إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية أدت إلى تخفيض خدمات الديون ،فبينما كانت 9.5 مليار دولار سنة 93 أصبحت 4.5 مليار دولار في سنة 1997 ، و ذلك نتيجة فترة الإعفاء التي استفادت منها الجزائر .[2]وأصبح ميزان المدفوعات يسجل فائضاً ايجابياً بـــ 2.7% و 7.3% من إجمالي الناتج الداخلي خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي ،بلغ احتياطي الصرف بـــ 4.2 مليار دولار سنة 1996 و 8 مليار دولار سنة 1997.[3]
حقيقةً ، مرَّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرَّة تتم باسم الإصلاح، وتوالت الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح".
إن مفهوم الإصلاح ليس مفهومًا اقتصاديًا صرفاً بالنظر لما هنالك من تشابك بين الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدًا، إذ أنّه ديناميكي في مضمونه، إنه يعبر عن الجهد المبذول في سبيل

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص : 47 .

2:**مدني بن شهرة** ، مرجع سابق .

3: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص : 47 .

تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراد إدراكها، انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية مذهبية معينة،ولهذا لا يمكن عزل سلسلة الإصلاح التي مرت بها الجزائر عن التغيير في القناعات المذهبية لدى دوائر القرار بانتقالهم من إيديولوجية إلى أخرى كان آخرها إيديولوجية اقتصاد السوق الحر.[1]

بعد التكييف الهيكلي وبرنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي ،يأتي على الاقتصاد الجزائر دور برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والمدعوم ببرنامج دعم النمو 2005-2009 ،وحيث أن فترة الدراسة 2000-2006 هي في كنف برنامجي الإنعاش ودعم النمو ،فإنه ستتم المعالجة وفقا لما تقتضيه إشكالية البحث.

المبحث الثاني :تطورات إنتاجية عنصر العمل خلال الفترة 2000-2006

يرتبط تغير معدل البطالة ارتباطًا وثيقًا بحجم الفجوة بين إجمالي الناتج القومي الفعلي و الناتج القومي الحقيقي الطبيعي .إذ يتعرض العاملون إلى البطالة عند انخفاض مستوى الإنتاج ،وعلى ذلك يعتبر حجم الناتج الكلي الحقيقي الذي يساوي الدخل الكلي الحقيقي ،يعتبر مفتاح الوصول إلى معرفة التغيرات في معدلات البطالة.

يوضح الجدول أدناه، تطورات الإنتاج الداخلي الخام (la PIB) والناتج الداخلي الخام (le PIB) للاقتصاد الجزائري،و معدل نمو كل منهما .حيث أن الإنتاج الخام لمؤسسة في فترة محاسبية يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسة خلال الفترة المحاسبية المعينة ،ويمكن أن نعرف الإنتاج الخام لقطاع ،أو لبلد ما بنفس الطريقة (الإنتاج الخام يساوي الإنتاج الصافي زائد الاهتلاكات).[2]

الجدول26 : الإنتاج والناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو كل منهما للفترة 2000-2006

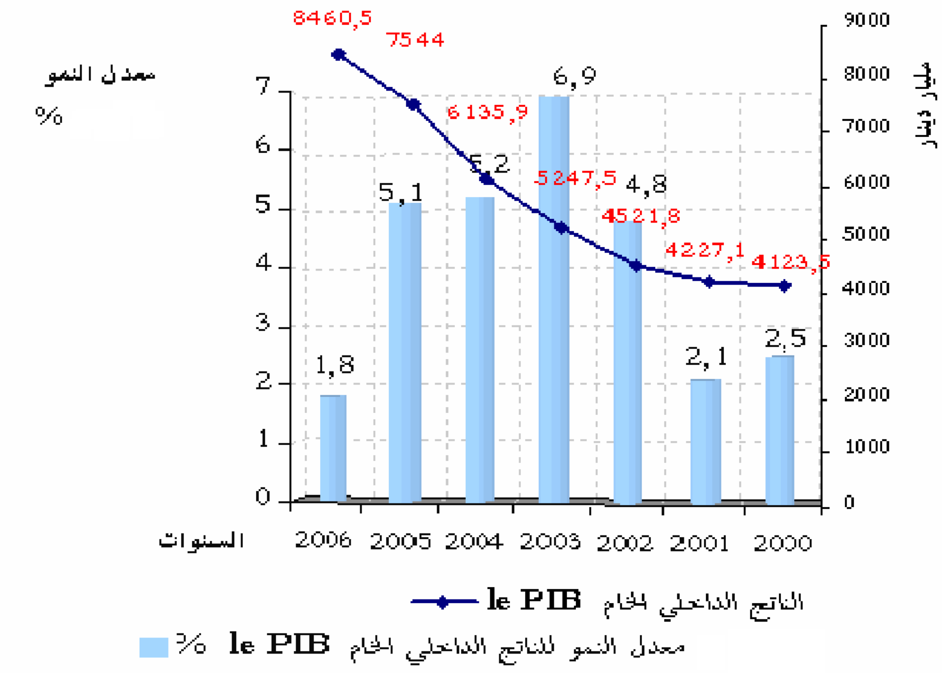
الوحدة : مليار دينار (بالأسعار الجارية)

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الخام la PIB	3698,7	3754,9	4022,4	4695,2	5532,7	6909,2	7783,3
معدل النمو للإنتاج الداخلي الخام la PIB %	**2,5**	**2,1**	**5**	**7,2**	**5,3**	**5,3**	**1,6**
الناتج الداخلي الخام le PIB	4123,5	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544	8460,5
معدل النمو للناتج الداخلي الخام le PIB %	**2,5**	**2,1**	**4,8**	**6,9**	**5,2**	**5,1**	**1,8**

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، www.ons.dz

1: **قدي عبد المجيد** ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :محاولة تقويمية ، *Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002,* les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

2:**قادة أقاسم** ،المحاسبة الوطنية:نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :ن .ح.إ.ج ،**ترجمة** : عبد المجيد قدي ،قادة أقاسم ،ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر ،طبعة 2002 ، ص:61.



التمثيل البياني 30 : الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه (في الحجم) للفترة 2000-2006

يظهر الجدول زيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام le PIB [1]،منتقلا من 4123.5 مليار دينار سنة 2000،إلى 8460.5 مليار دينار سنة 2006 ،بوتيرة مستمر ولكن بمعدلات غير مستقرة ،والتمثيل البياني يبين ذلك، فنجده بلغ أقصى معدل نمو له خلال الفترة 2000-2006، سنة 2003، بمعدل 6.9%، منخفضًا إلى مستوى 5.2% و5.1% لسنتي 2004و2005 على التوالي، ثم إلى مستوى 1.8 % سنة 2006.بصفة عامة هناك تذبذب وعدم استقرار في معدلات النمو للناتج الداخلي الخام ،متأثرًا بحجم إنفاق الدولة (نفقات جارية ،نفقات رأس المال:الاستثمار العام) والذي بدوره يرتبط بقطاع النفط الذي يلعب دور الممول الرئيسي للخطط الاقتصادية و القطاع الوحيد الذي يُدر فائضًا اقتصاديًا لإعادة الاستثمار على نطاق ملموس ، والجدول رقم27 المرفق بالتمثيل البياني رقم31 يفصحان عن ذلك بوضوح .[2] (الصفحة الموالية)

1: يجدر هنا التذكير بـــ :

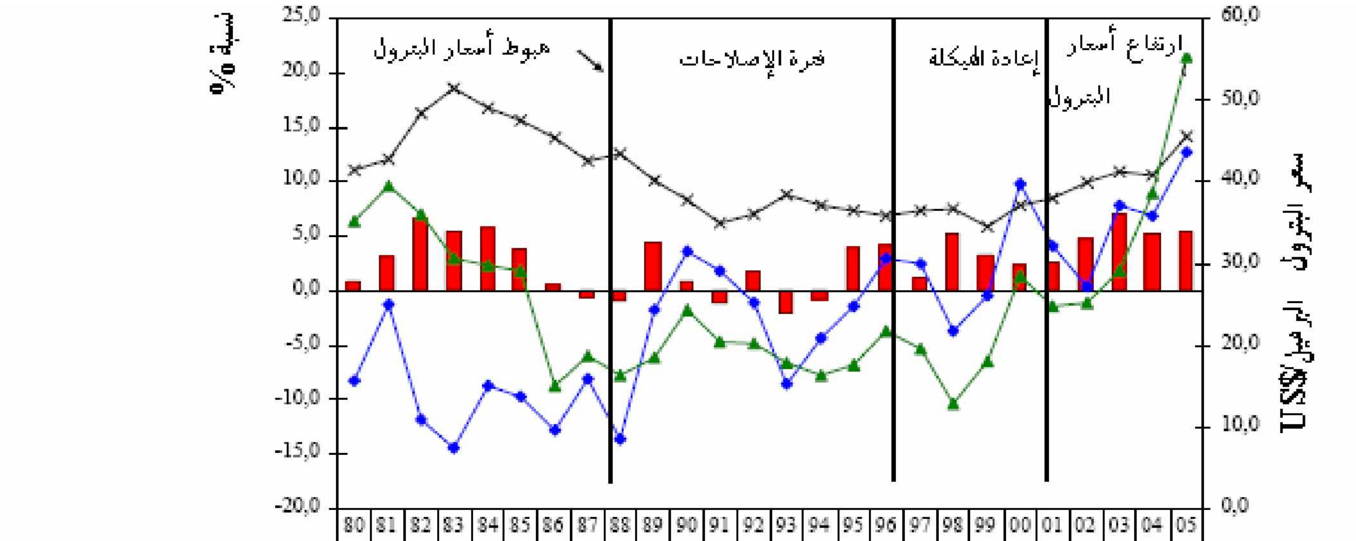
حساب الإنتاج الداخلي الخام laPIB ،ينتج مباشرة من تعريف حقل الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA والذي يساوي إلى مجموع القيم المضافة لفروع الإنتاج.

أما حساب الناتج الداخلي الخام lePIB ،فينتج من تعريف حقل الانتاج في نظام المحاسبة الوطنية SCN ،والذي بدوره يساوي : الإنتاج الداخلي الخام (SCEA) + الإنتاج الداخلي الخام (SCN) للفروع غير الإنتاجية – مشتريات الخدمات غير الإنتاجية من قبل فروع الإنتاج لدى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) .

وللتوسع أكثر ينصح بالرجوع إلى **:قادة أقاسم**، المحاسبة الوطنية (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :ن.ح.إ.ج) ،ترجمة : عبد المجيد قدي و قادة أقاسم ،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، طبعة 2002 .

2 : Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ ,République Algérienne Démocratique et Populaire , **A la recherche d'un investissement public de qualité** ,Une Revue des dépenses publiques, Le 15 août 2007,P:03.

الجدول 27 والتمثيل البياني رقم 31 : التطورات الاقتصادية الكلية للفترة 1980-2005



	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05
معدل نمو PIB (بالحجم)	0,8	3	6,4	5,4	5,6	3,7	0,4	-1	-1	4,4	0,8	-1	1,8	-2	-1	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,3
رصيد ميزان المدفوعات/ le PIB	-8,	-1	-12	-14	-9	-10	-13	-8	-14	-2	3,6	1,7	-1	-9	-4	-1	2,9	2,4	-4	-1	9,7	4	0,2	7,8	6,9	13
الاستثمار العام نسبة من le PIB	11,	12	16	18	17	16	14	12	12	10	8,2	6,2	6,9	8,7	7,9	7,3	6,8	7,3	7,5	5,8	7,8	8,4	10	11	11	14
سعر البترول البرميل/ US$	35,	39	36	31	30	29	15	19	16	18	24	20	20	18	16	18	22	19	13	18	28	25	25	29	39	55

Source : Estimations de la Banque mondiale (و بتصرف من الباحث)

لاشك أنه من المهم أن نعرف نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الداخلي الخام (مقيمة بسعر الإنتاج) كما هو في الجدول رقم 30 :

الجدول 28: حجم ونسبة مساهمات مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الداخلي الخام

للفترة 2000-2006 الوحدة : مليار دينار (بالأسعار الجارية)

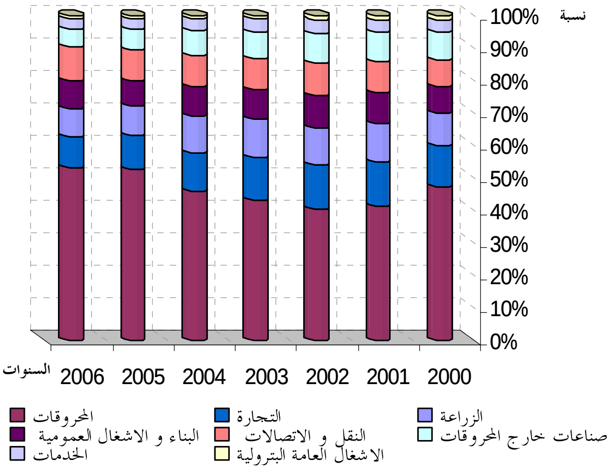
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	346,17	412,11	417,22	515,28	578,88	579,72	639,63
نسبة من المجموع %	10,09	11,84	11,38	11,96	11,41	9,10	8,73
المحروقات	1616,31	1443,92	1477,03	1868,88	2319,82	3352,87	3882,22
نسبة من المجموع %	47,11	41,47	40,30	43,36	45,71	52,65	52,99
الأشغال العامة البترولية	42,9	38,39	39,99	44,19	49,29	58,99	64,26
نسبة من المجموع %	1,25	1,10	1,09	1,03	0,97	0,93	0,88
صناعات خارج المحروقات	290,74	315,23	336,55	350,52	377,67	400,60	426,02
نسبة من المجموع %	8,47	9,05	9,18	8,13	7,44	6,29	5,81
البناء و الأشغال العمومية	292,04	320,50	369,93	401,01	458,67	505,42	610,07
نسبة من المجموع %	8,51	9,20	10,09	9,30	9,04	7,94	8,33
النقل و الاتصالات	275,92	333,62	361,02	408,37	500,20	597,78	765,23
نسبة من المجموع %	8,04	9,58	9,85	9,48	9,86	9,39	10,44
التجارة	436,29	476,20	509,28	552,17	607,05	668,13	717,97
نسبة من المجموع %	12,72	13,68	13,90	12,81	11,96	10,49	9,80

الخدمات	130,44	141,88	153,88	169,48	183,55	204,89	220,90
نسبة من المجموع %	3,80	4,07	4,20	3,93	3,62	3,22	3,02
مجموع القيمة المضافة الخام	**3430,81**	**3481,85**	**3664,90**	**4309,90**	**5075,13**	**6368,40**	**7326,30**

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)
www.ons.dz

للجدول قراءتين ،**الأولى**:نستطيع أن نقسم قطاعات النشاط إلى ثلاثة مراتب حسب نسبة مساهمتها في إجمالي الإنتاج الخام ،بـــ : مساهة كبير لقطاع المحروقات في حدود 50% (سنة 2000 ،47.11 % ،و سنة 2006 إلى قرابة 53%) ، ثم مساهمة متوسطة لقطاع التجارة في حدود 12% و13% طيلة الفترة 2000-2004 ،و كلاً من قطاع الزراعة وقطاع البناء و الأشغال العمومية وقطاع النقل و الاتصالات ،فهي عموما في حدود 8%وقرابة 12% ، وبساهمة متواضعة لكلٍ من قطاع الصناعات خارج المحروقات وقطاع الخدمات و أخيرا الأشغال العامة البترولية ، مع تفاوت بينها تنازليا حسب الترتيب .(لاحظ التمثيل البياني رقم 32)



التمثيل البياني 32 :نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الداخلي ،للفترة 2000-2006

أما القراءة **الثانية** ،فإنه توجد قطاعات تعرف مساهمتها في الإنتاج الخام تحسناً وزيادة - ليس باستمرار- ،كقطاع المحروقات و النقل و الاتصالات والأشغال العامة البترولية. وباقي القطاعات مساهمتها غير مستقرة وتميل إلى لانخفاض أكثر منها إلى الزيادة من سنة لأخرى ،وبخاصة قطاع الصناعة خارج المحروقات الذي تراجع كثيرا ،فبينما كانت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام بداية الثمانينات بحدود 18% ،وصلت سنة 2006 إلى 5.81% .

سبق وأن أشرنا – في الفصل الأول- كيف أن الناتج الوطني يعتمد على كمية ونوعية عوامل الإنتاج المتوفرة من العمل ورأس المال ،وأنه يمكن ترجمة ذلك إلى الدالة التالية :Y=F(L .K.T) ، وقلنا أنه في المد الطويل تعتبر كل عوامل الإنتاج متغيرة ،أما في الفترة القصيرة فإنه يفترض ثبات رأس المال وعوامل الإنتاج الأخرى ،وبهذا فحجم الإنتاج يتحدد بكمية العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويصبح عنصر العمل فقط دالة في الإنتاج Y=F(L) . ومن هذا المنطلق سنعالج تطور الإنتاج الداخلي الخام تبعًا لتطورات حجم العمل والمتمثل فقط في عدد العمال ، وحيث نعلم أن حجم العمل يتحدد بمدة العمل وعدد عناصر العمل ،وبما أن الإحصائيات التي بحوزتنا ليست بهذه الدرجة من التفصيل ،فسنقتصر فقط على عدد العمال .أما فيما يخصص ثبات رأس المال k ، فدليلنا على ذلك، أولا: قصر الفترة المدروسة (7سنوات) ،ووجود نوعا ما ثبات في قيمة الاهتلاك ،وهو دليل على ثبات حجم رأس المال k كما يوضحها الجدول التالي :

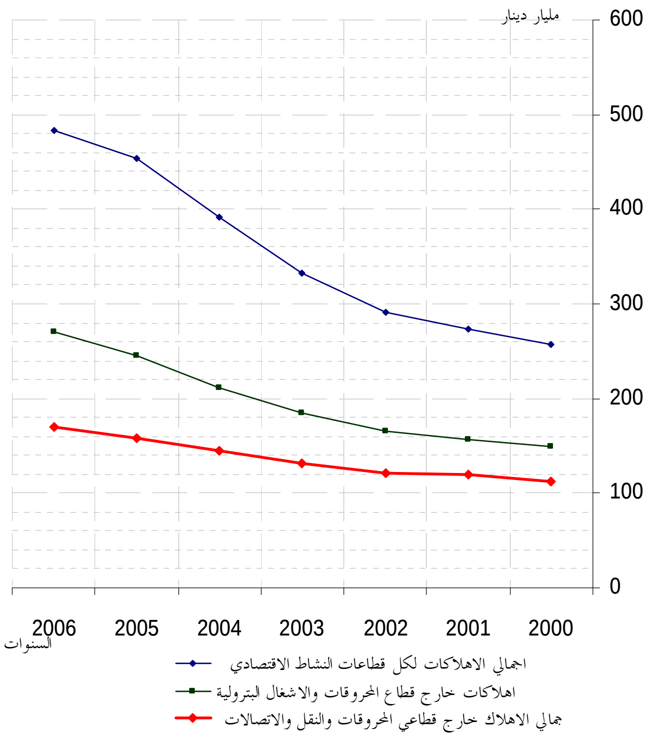
الجدول 29 :إجمالي حجم الاهلاكات والاهلاكات خارج قطاعي المحروقات والنقل والاتصالات

للفترة 2000-2006   الوحدة : مليار دينار

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الاهلاكات لكل قطاعات النشاط الاقتصادي	257,2	273,7	291,1	331,9	392,2	453,0	483,2
اهلاكات قطاع المحروقات والأشغال البترولية	108,3	116,9	126,3	146,9	180,7	207,2	213,0
اهلاكات خارج قطاع المحروقات والأشغال البترولية	148,9	156,9	164,9	185,0	211,5	245,8	270,1
اهلاكات قطاع النقل والاتصالات	37,0	37,2	43,0	52,9	66,1	88,1	100,2
إجمالي الإهلاك خارج قطاعي المحروقات والنقل والاتصالات	112,0	119,6	121,8	132,1	145,4	157,7	169,9

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،
(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)
. www.ons.dz

الجدول يظهر قيمة إجمالي الاهلاكات خارج قطاع المحروقات و الأشغال العامة البترولية وقطاع النقل والاتصالات، فيها شبه ثبات (لا يوجد تغير بقيم كبيرة) وأما سبب إخراج اهلاكات قطاع المحروقات والأشغال العامة البترولية وقطاع النقل والاتصالات،لأن نسبة استخدام عنصر العمل البشري فيها عادة ما يكون قليلاً،ولهذا عنصر رأس المال قطاعات النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فيه نوع من الثبات،وأكثر ثبات لو زدنا إخراج قطاع النقل والاتصالات كما يبينه التمثيل البياني رقم 33.



التمثيل البياني 33: تطور قيمة الاهلاكات

للفترة 2000-2006

أما تطورات القيمة المضافة الصافية للإنتاج الداخلي الخام،تبعا لتطورات عنصر العمل فالجدول التالي يعطي مجموع القيمة المضافة الصافية أي الإنتاج الداخلي الصافي لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و عنصر العمل (قوة العمل المشتغلة):

الجدول 30:الإنتاج الداخلي الصافي خارج المحروقات، وقوة العمل المشتغلة

الوحدة : مليار دينار   للفترة 2000-2006

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الصافي خارج المحروقات (بأسعار 1989=100)	295,3	322,4	339,6	366,1	394,6	420,5	474,9

12,96	6,56	7,78	7,79	5,34	9,20		نمو الإنتاج الداخلي الصافي (بالحجم) %
8868,8	8044,2	7798,4	6684	6456,3	6228,7	5725,9	قوة العمل المشتغلة (ألف نسمة)
10,25	3,15	16,67	3,53	3,65	8,78		نمو قوة العمل المشتغلة %

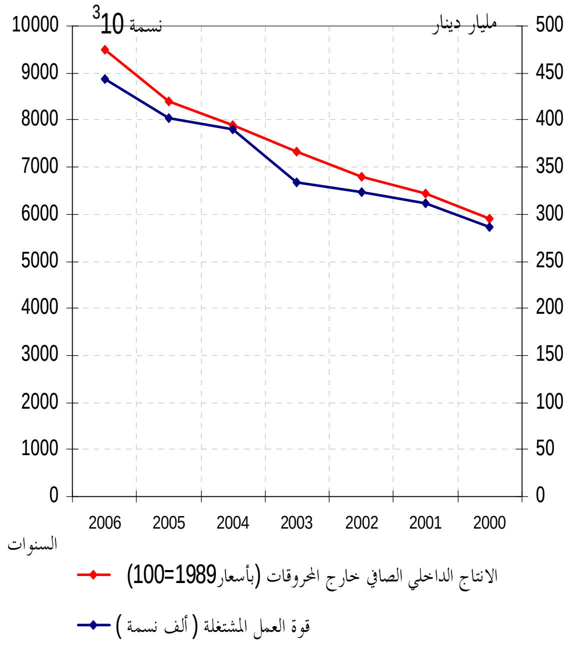
المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)

واضح من الجدول والتمثيل البياني أن حجم الإنتاج الداخلي الصافي يتبع طرديا التغير في حجم قوة العمل المشتغلة ، ولكن هذا التتابع ليس تاماً،بمعنى أن نسبة تغير حجم قوة العمل،لا تقابلها بالضرورة نفس نسبة تغير حجم الإنتاج الداخلي الصافي ،ونحن نعلم بأن:

قيمة الإنتاج الكلي = قيمة قوة العمل (رأس مال متغير) + الاهتلاكات والاستهلاكات الوسيطة أو الإنتاجية (رأس مال ثابت) + فائض الاستغلال الصافي.

و **الإنتاج الداخلي الصافي (بسعر الإنتاج)** = قيمة قوة العمل (تعويضات الأجراء) + فائض الاستغلال الصافي + صافي الضرائب والإعانات المستلمة.



التمثيل البياني34: تطورات الإنتاج الداخلي الصافي خارج المحروقات وقوة العمل المشتغلة للفترة 2000-2006

وبالتالي لكل حجم قوة عمل مشتغلة ، فائض استغلال صافي. وفي الحالة العادية تغير حجم قوة العمل يؤدي إلى تغير في قيمة فائض الاستغلال الصافي، مناسب له أو أكبر منه ، والإشكال لما يكون هناك زيادة في حجم قوة العمل ولا يقابلها زيادة في الفائض بالمستوى المطلوب،وهنا نكون أمام إما إنتاجية متناقصة للعمل ،أو وجود بطالة مقنعة أو كليهما .لأن حاصل قسمة قيمة فائض الاستغلال على عدد أفراد قوة العمل المشتغلة ،يعطي قيمة مساهمة كل فرد في فائض الاستغلال ، وما هذا إلا تعبير عن إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر العمل (Pm_L* P)، ومتغير الإنتاجية هو العنصر الأساسي في قرار طلب العمل لدى المنتجين وأصحاب المؤسسات – قد لا يكون كذلك لدى مؤسسات الدولة- ، وهذا ما يقودنا إلى معرفة طبيعة التشغيل في الاقتصاد الجزائري إجمالاً (لكل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات) ،متتبعين بذلك تغيرات فائض الاستغلال الصافي و حجم قوة العمل ومساهمة الفرد العامل في فائض الاستغلال ومن ثَم تطور إنتاجية عنصر العمل، أخذين بالاعتبار كون الطابع الذي يغلب على النشاط إن كان خاصاً أو عاماً ،والجدول التالي يظهر مساهمة القطاعين في فائض الاستغلال الصافي خارج المحروقات : (الصفحة الموالية)

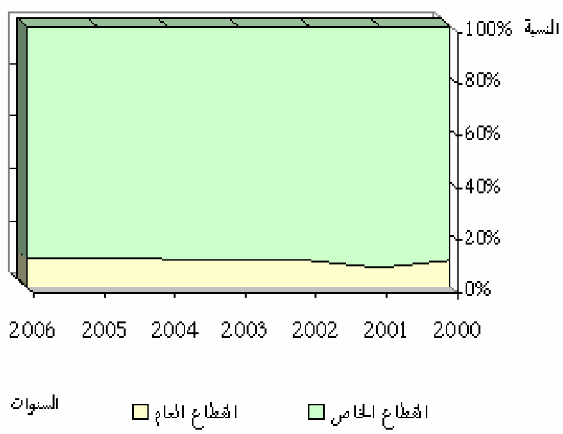
الجدول 31 :قيمة ونسبة فائض الاستغلال الصافي للقطاع العام و الخاص خارج قطاع المحروقات

للفترة 2000- 2006 الوحدة : مليار دينار

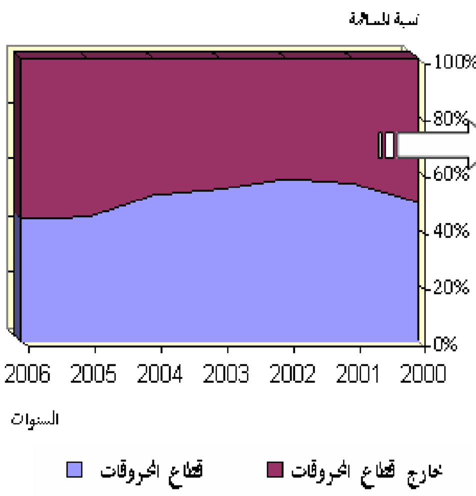
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
فائض الاستغلال الصافي للقطاع العام خارج المحروقات (بالأسعار الجارية)	107,2	91,7	133,2	163,6	190,1	220,7	244,4
نسبة من الإجمالي %	9,8	7,4	9,9	10,6	10,8	11,2	10,9
فائض الاستغلال الصافي للقطاع الخاص خارج المحروقات (بالأسعار الجارية)	992,0	1151,5	1216,6	1377,4	1572,7	1748,5	2000,4
نسبة من الإجمالي %	90,2	92,6	90,1	89,4	89,2	88,8	89,1
إجمالي فائض الاستغلال الصافي للقطاعين خارج المحروقات(بالأسعار الجارية)	1099,2	1243,2	1349,8	1540,9	1762,8	1969,2	2244,8

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)



التمثيل البياني 35: فائض الاستغلال بين القطاعين العام و الخاص للفترة 2000-2006



التمثيل البياني 36: فائض الاستغلال بين قطاع المحروقات وباقي قطاعات النشاط للفترة 2000-2006

من الجدول والتمثيلين البيانيين يمكن قراءة :

أولا : قطاع المحروقات وحده يساهم في فائض الاستغلال الصافي بحدود النصف (متقلب بين 40% و 60%) وبالتالي لما نتحدث عن فائض الاستغلال خارج قطاع المحروقات ،ففي الحقيقة أننا لا نحلل ونعالج سوى 40% أو أكبر قليلا من إجمالي فائض الاستغلال .

ثانيا:المساهمة في فائض الاستغلال الصافي خارج المحروقات كان في حدود 90% للقطاع الخاص و في حدود 10% للقطاع العام .

أما تطورات إنتاجية عنصر العمل فالجدول في الصفحة الموالية يبين ذلك:

الجدول 32 :فائض الاستغلال الصافي ،قوة العمل المشتغلة ،قيمة مساهمة العامل في فائض الاستغلال الصافي (خارج قطاع المحروقات) للفترة 2000-2006 الوحدة : مليار دينار

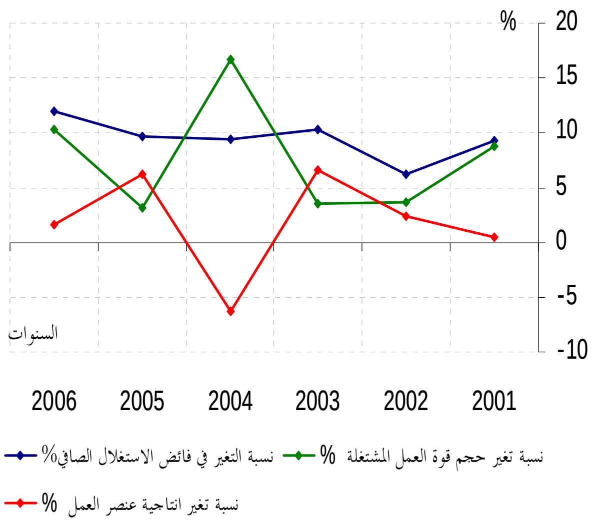
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
فائض الاستغلال الصافي (بأسعار1989=100)	196,73	215,02	228,28	251,87	275,53	301,97	338,12
نسبة التغير في فائض الاستغلال الصافي%		9,29	6,17	10,33	9,39	9,60	11,97
حجم قوة العمل المشتغلة (10^3 نسمة)	5725,9	6228,7	*6456,3	6684	7798,4	8044,2	8868,8
نسبة تغير حجم قوة العمل المشتغلة %		8,78	3,65	3,53	16,67	3,15	10,25
مساهمة كل عامل في فائض صافي الاستغلال (ألف دينار)	34,359	34,52	35,358	37,682	35,331	37,539	38,125
نسبة تغير إنتاجية عنصر العمل %		0,4698	2,428	6,5734	-6,239	6,2478	1,5611

*: حيث أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء لم تعطي حجم قوة العمل المشتغلة لسنة 2002 ،وحتى لا يعيق هذا تحليلنا فإن حجم قوة العمل الواردة بالجدول لسنة 2002 هي المتوسط بين سنتي 2001 و 2003 .

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)

إن نسبة تغير قيمة فائض الاستغلال هي مجموع نسبتي تغير حجم قوة العمل وإنتاجية عنصر العمل .نسبة تغير حجم قوة العمل سنة 2001 ،كان مقارب لنسبة تغير حجم فائض الاستغلال ،وهو ما يعني أن تغير الإنتاجية كان ضئيلا جدا . سنتي 2002 و2003 ،انخفضت نسبة تغير حجم قوة العمل إلى 3.5% ،في حين زادت نسبة تغير الفائض ،ما يعني نسبة تغير جيدة في الإنتاجية،6.5% سنة 2003. سنة 2004 نسبة تغير حجم قوة العمل 16.67% ،قابله تغير في قيمة الفائض بـــ9.39% فقط،لتبلغ بهذا نسبة تغير الإنتاجية إلى -6.23%. أما سنتي 2005 و2006 ، فكانت تغيرات الإنتاجية ايجابي بـــ 6.24% و 1.56% على الترتيب .



التمثيل البياني37:تطورات فائض الاستغلال الصافي قوة العمل المشتغلة ،وإنتاجية عنصر العمل للفترة2001-2006

الملاحظ هو تذبذب قوي في نسبة تغير الإنتاجية ، طيلة فترة 6 سنوات – فقط- ،وهي فترة قصيرة، كان من المفترض أن نسبة تغير الإنتاجية فيها على الأقل تكون ثابتة ،والسبب وراء ذلك حجم قوة العمل ،لأن تغير قيمة فائض الاستغلال- خارج قطاع المحروقات- كان فيها نوعاً من الاستقرار 10.33 %،9.39% ، 9.60% ، 11.97%، على امتداد أربع سنوات الأخيرة .

الآن ، قطاعات الاقتصاد متعددة ،وغير متماثلة ،لا من حيث قيمة فائض الاستغلال الصافي ،ولا من حيث حجم قوة العمل المشتغلة بها ،وقد تقدم معنا في الفصل الثاني وجود تباين في توزع اليد العاملة من قطاع لآخر ،فنجد حصة التشغيل الأكبر في قطاع التجارة و الخدمات والإدارة بنسبة تجاوزت 53 % على امتداد الفترة 2001-2006 ،يليها القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 17%و21% ، والباقي يكاد يكون مناصفة بين القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية . وبهذا يكون علينا لزاماً أن نفصل أكثر ،لبلوغ معرفة طبيعة التشغيل في كل قطاع ،ولمعرفة إنتاجية التشغيل إن كانت تغيراتها موجبة أو سالبة في مختلف القطاعات الاقتصادية. في الجدول الموالي قيمة مساهمة عامل القطاع الزراعي في فائض الاستغلال الصافي لهذا القطاع ،وكذا نسب تغيرات الإنتاجية للعامل :

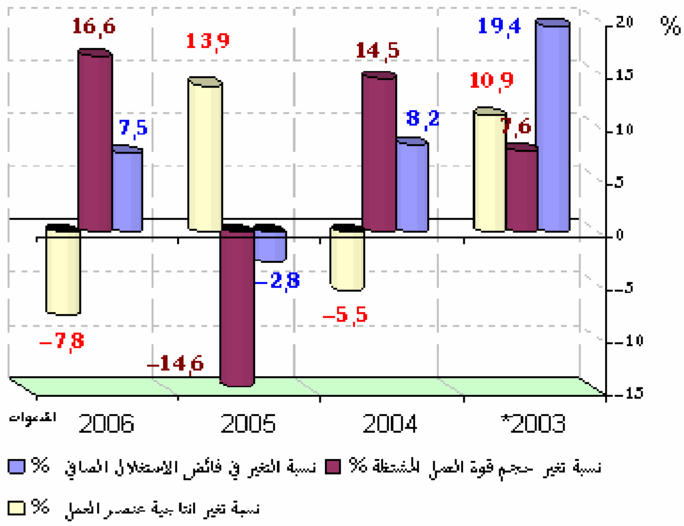
الجدول33 :قيمة مساهمة عامل القطاع الزراعي ،ونسب تغيرات إنتاجية العامل للفترة 2000-2006

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003*	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الصافي لقطاع الزراعة (بأسعار سنة 1989=100) بـــ:مليار دينار	61,71	71,20	70,50	84,15	90,42	88,84	96,28
معدل النمو الإنتاج الداخلي الصافي (بالحجم) %		15,38	-0,99	18,20	7,44	-1,74	8,38
فائض الاستغلال الصافي (بأسعار سنة 1989) بـــ : مليار دينار	52,48	60,78	60,29	72,59	78,55	76,36	82,06
نسبة التغير في فائض الاستغلال الصافي %		15,83	-0,81	19,42	8,21	-2,78	7,46
حجم قوة العمل المشتغلة (10^3 نسمة)	-	1312	-	1412,3	1617,1	1380,5	1609,6
نسبة تغير حجم قوة العمل المشتغلة %		-	-	7,64	14,50	-14,63	16,60
مساهمة كل عامل في فائض الاستغلال الصافي (ألف دينار)		46,33	-	51,40	48,57	55,31	50,98
نسبة تغير إنتاجية عنصر العمل %		-	-	10,94	-5,49	13,88	-7,84

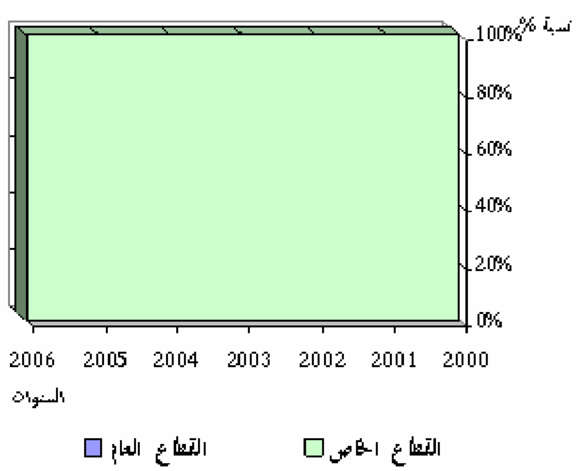
* : التغير بين سنتي 2003 و2001 ،بدل 2003 و2002 ،لعدم توفر معطيات عن سنة 2002

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

(Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)



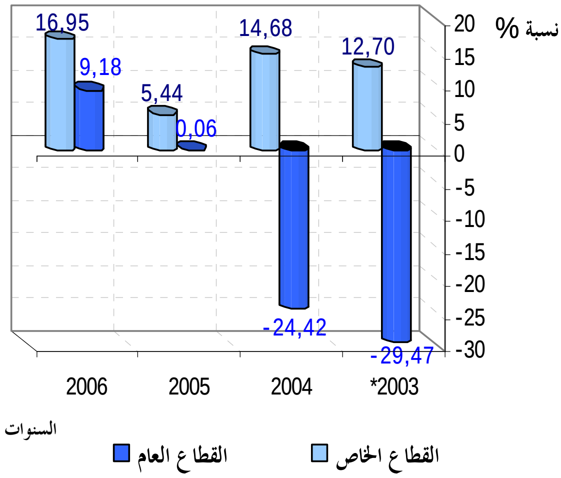
التمثيل البياني 39:تغيرات قوة العمل ،فائض الاستغلال ، و الإنتاجية بالقطاع الزراعي للفترة2001-2006



التمثيل البياني 38:فائض الاستغلال الصافي الزراعي بين القطاعين العام و الخاص للفترة2000-2006

أولا: يكاد يكون القطاع الخاص المساهم الوحيد لفائض الاستغلال الصافي للقطاع الزراعي (التمثيل البياني 38) مع الإشارة أن القطاع الخاص هو المهيمن على النشاط الزراعي بـ 99.39 % (سنة 2006).

ثانيا: إنتاجية العامل تتغير سلبا بعد كل زيادة في حجم قوة العمل المشتغلة بالقطاع. سنة 2004 بلغة زيادة اليد العاملة 14.5%، وكان لهذه الإضافة تطور في قيمة فائض صافي الاستغلال بـ 8% فقط، قابله تغير بالسالب في الإنتاجية (-5.5 %). سنة 2005 تقلص حجم اليد العاملة بـ 14.6% عن سنة 2004، قابله انخفاض قيمة الفائض بـ 2.78% فقط، بمعنى أن هناك تحسن في إنتاجية عنصر العمل فكانت بنسبة تغير ايجابي بلغ 13.8% .أما سنة 2006 فمثلها مثل سنة2004 التغير الايجابي في حجم العمل قابله تغير سلبي في الإنتاجية.



التمثيل البياني 40:تغيرات التشغيل بالقطاع العام و الخاص في النشاط الزراعي للفترة2003-2006

ثالثا: القطاع الخاص يستجيب بسرعة لتغير الإنتاجية، فتراجعها سنة 2003 بـ 5.5%، قوبلة بسرعة بتخفيض حجم العمالة بـ 14.6% .

الجدول34 :قيمة مساهمة عامل القطاع الصناعي في فائض الاستغلال الصافي، ونسب تغير إنتاجية العامل

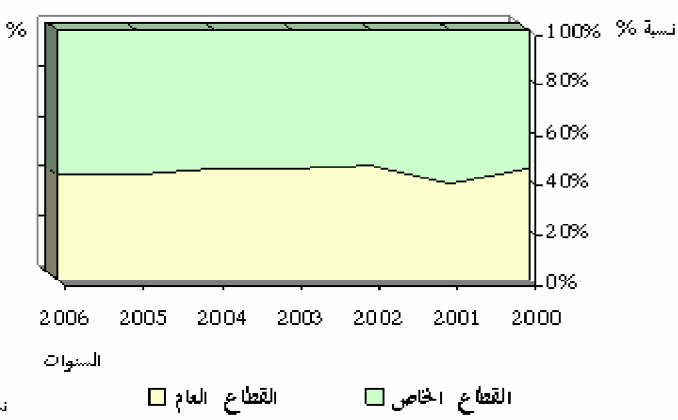
للفترة 2000-2006

البيان / السنوات	2000	2001	2002	*2003	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الصافي لقطاع الصناعة بأسعار سنة 1989=100) بـ:مليار دينار	41,768	42,107	45,559	45,53	46,61	48,76	51,1
معدل النمو الإنتاج الداخلي الصافي (بالحجم) %		**0,81**	**8,20**	**8,13**	**2,38**	**4,59**	**4,81**
فائض الاستغلال الصافي (بأسعار سنة 1989) بـ : مليار دينار	21,01	21,00	24,86	25,22	26,06	27,63	29,69
نسبة التغير في فائض الاستغلال الصافي %		-0,04	18,41	20,09	3,33	6,04	7,46
حجم قوة العمل المشتغلة (10^3 نسمة)	-	861,1	-	804,1	1060,7	1058,8	1263,5
نسبة تغير حجم قوة العمل المشتغلة %		-	-	-6,62	31,91	-0,18	19,33
مساهمة كل عامل في فائض الاستغلال الصافي (ألف دينار)	-	24,39	-	31,36	24,56	26,10	23,50
نسبة تغير إنتاجية عنصر العمل %		-	-	28,60	-21,67	6,24	-9,95

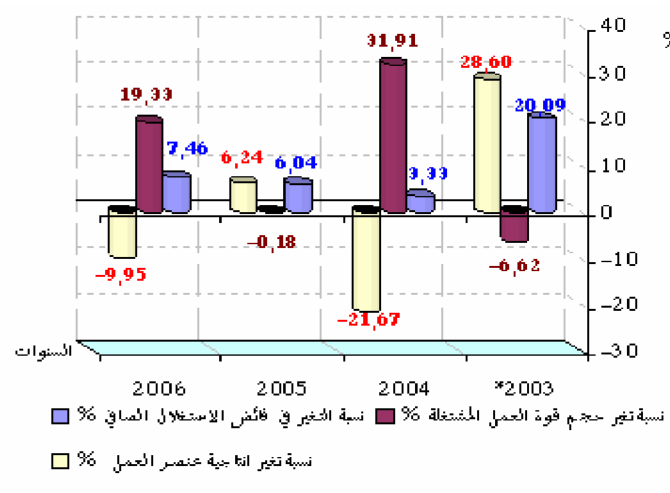
* : التغير بين سنتي 2003 و2001، بدل 2003 و2002، لعدم توفر معطيات عن سنة 2002

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، www.ons.dz
(Compte de production et compte d’exploitation par secteur d’activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)

التمثيل البياني 41:فائض الاستغلال الصافي الصناعي بين القطاعين العام و الخاص للفترة2000-2006



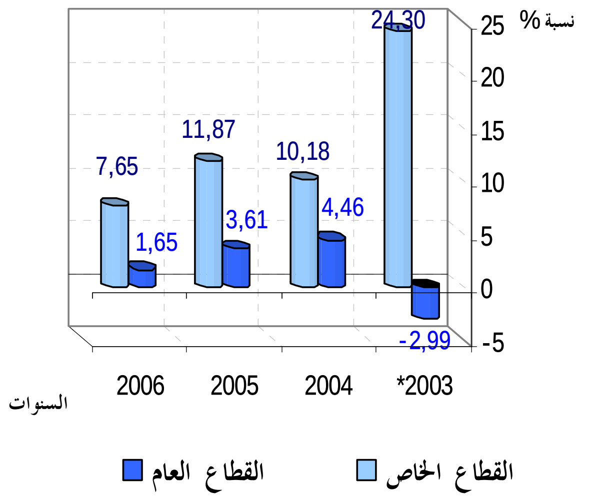
التمثيل البياني 42:تغيرات قوة العمل ،فائض الاستغلال، و الإنتاجية بالقطاع الصناعي للفترة2001-2006



أما قطاع الصناعة فيمكن تقديم القراءة التالية:

أولا :فائض الاستغلال الصافي الصناعي للقطاع العام أقل من القطاع الخاص ، اذ يتراوح بين 40% و 60% لكل قطاع على الترتيب.

ثانيا: انخفاض حجم العمالة بقطاع الصناعة سنة 2003 مقارنة بسنة 2001 بـ 6.62% قابلته نسبة زيادة في فائض الاستغلال الصافي بـ 20.09 % ترجمت إلى زيادة في نصيب مساهمة العامل في فائض الاستغلال منتقلا من 24.39 ألف دينار إلى 31.36 ألف دينار.أما في سنة 2004 بلغت نسبة زيادة العمالة إلى 31.91 % ،قابلها نمو في فائض الاستغلال بـ 3.33% فقط ،ما يعني تراجع في الإنتاجية وصل إلى (-21.67%). ونفس الشيء حدث سنة 2006 ،أين تراجعت الإنتاجية بـ 9.95% ،لما زاد حجم العمالة بـ 19.3%.



التمثيل البياني43:تغيرات التشغيل بالقطاع العام و الخاص في النشاط الصناعي للفترة2003-2006

ثالثا: للقطاع العام تواجد قوي في مجال الصناعة - في حدود 77 % -،وحجم العمالة ككل يتأثر باتجاه القطاع العام أكثر منه بالقطاع الخاص ،فتراجع كتلة الأجور بالقطاع العام سنة 2003 ،بـ 2.99% قابله تراجع في حجم العمالة بـ6.62% في القطاع الصناعي ،رغم الزيادة الخاصة في القطاع الخاص بكتلة الأجور بـ 24.3%.

رابعا : إنتاجية العامل بالقطاع الخاص ، تتحسن سنة بعد أخرى ،في حين إنتاجية العامل بالقطاع العام في تراجع ، ودليل ذلك توسع مساهمة القطاع الخاص في فائض الاستغلال الصافي على حساب القطاع العام .

الجدول الموالي يوضح قيمة مساهمة عامل قطاع البناء والأشغال العامة في فائض الاستغلال،وكذا نسب تغيرات إنتاجية عنصر العمل :

الجدول35:قيمة مساهمة عامل قطاع البناء والأشغال العامة في فائض الاستغلال الصافي ،ونسب تغير إنتاجية العامل

للفترة 2000-2006

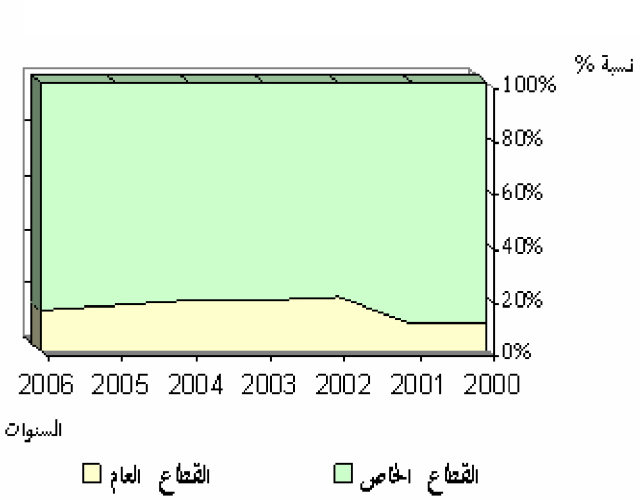
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003*	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الصافي لقطاع البناء والأشغال العامة (بأسعار 1989=100) بـــ:مليار دينار	53,615	56,814	63,91	67,058	73,20	78,63	93,619
معدل النمو الإنتاج الداخلي الصافي (بالحجم) %	-	5,97	12,49	18,03	9,15	7,43	19,06
فائض الاستغلال الصافي (بأسعار سنة 1989) بـــ : مليار دينار	20,525	24,08	27,20	28,84	29,65	33,16	42,69
نسبة التغير في فائض الاستغلال الصافي %	-	17,30	12,98	19,80	2,78	11,86	28,74
حجم قوة العمل المشتغلة (10^3 نسمة)	-	650,0	-	799,9	967,5	1212,0	1257,7
نسبة تغير حجم قوة العمل المشتغلة %	-	-	-	23,06	20,95	25,27	3,77
مساهمة كل عامل في فائض الاستغلال الصافي (ألف دينار)	-	37,039	-	36,059	30,64	27,36	33,943
نسبة تغير إنتاجية عنصر العمل %	-	-	-	-2,646	-15,03	-10,70	24,06

* : التغير بين سنتي 2003 و2001 ،بدل 2003 و2002 ،لعدم توفر معطيات عن سنة 2002

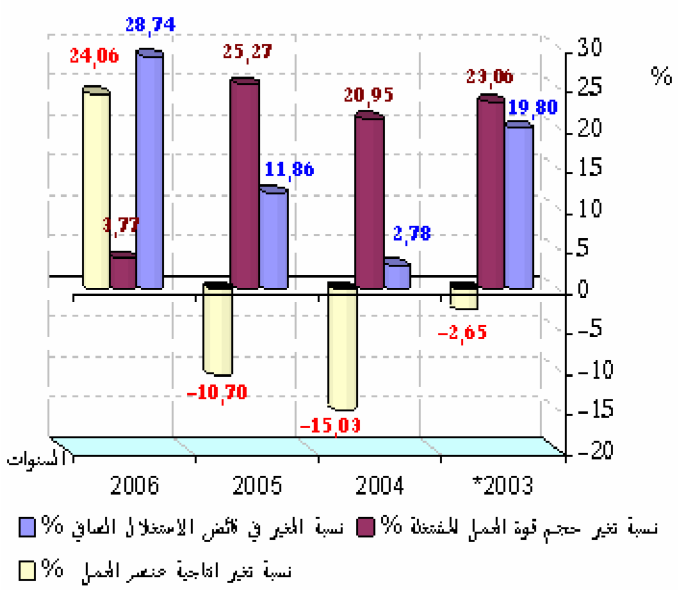
المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، www.ons.dz

(Compte de production et compte d’exploitation par secteur d’activitè et secteur juridique de 2000 à 2006)

التمثيل البياني 44:فائض الاستغلال الصافي للبناء والأشغال العامة بين القطاعين العام و الخاص للفترة 2000-2006

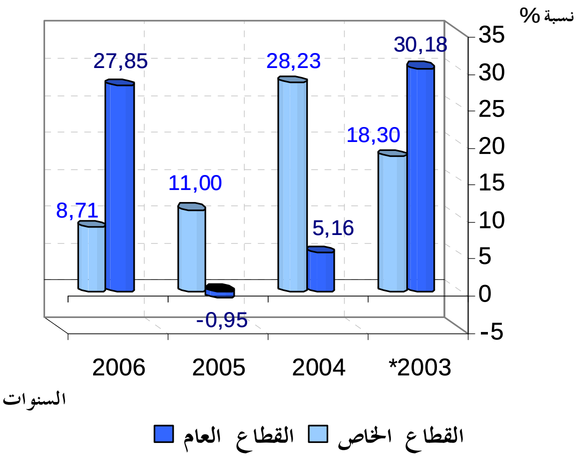


التمثيل البياني 45:تغيرات قوة العمل ،فائض الاستغلال و الإنتاجية بقطاع البناء والأشغال العامة للفترة2001-2006



أولا : مساهمة قطاع البناء و الأشغال العامة العام في فائض الاستغلال الصافي بحدود 15% ،رغم أن تواجده بهذا النوع من النشاط الاقتصادي في حدود 35%.

ثانيا : انخفض حجم قوة العمل المشتغلة ،للسنوات 2003، 2004 و2005 بـــ: 23.06%،20.9% 25.27% على الترتيب .واستمرار في تراجع الإنتاجية سنة بعد أخرى (-2.6%)،(-15.03%)،(-10.70%) لهذه السنوات على الترتيب ، أي مساهمة عامل البناء والأشغال العامة في فائض الاستغلال في انخفاض من سنة 2001 أين كانت 37.03 ألف دينار لتصل سنة 2005 إلى 27.36 ألف دينار. أما سنة 2006 لما انخفض معدل الزيادة في اليد العاملة من مستويات 20% إلى 3.77% ،كان له أثر جيد بحيث زاد حجم فائض الاستغلال بـــ 28.74% وبتحسن في الإنتاجية بـــ 24.06%. بعد أن وصل تراكم الانخفاضات المتتالية من سنة 2003الى 2004 إلى (-28.38 %).



التمثيل البياني 46:تغيرات التشغيل بالقطاع العام و الخاص في نشاط البناء و الأشغال العامة للفترة2003-2006

ثالثا:إنتاجية العامل بقطاع البناء والأشغال العامة التابع للقطاع الخاص في تحسن،في حين انتاجية العامل بالقطاع العامة في تراجع ، تبعا للتغير الايجابي في مساهمة القطاع الخاص في فائض الاستغلال الصافي ،وتناقصه لدى القطاع العام .

الجدول36 :قيمة مساهمة عامل قطاع التجارة و الخدمات في فائض الاستغلال الصافي ، ونسب تغير إنتاجية العامل

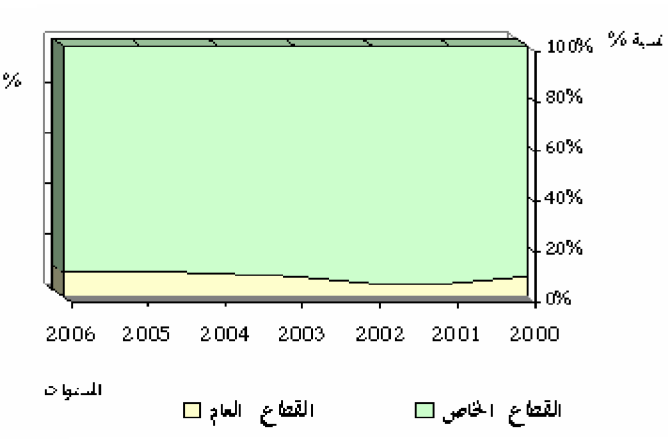
للفترة 2000-2006

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003*	2004	2005	2006
الإنتاج الداخلي الصافي لقطاع التجارة و الخدمات (بأسعار 1989=100):مليار دينار	138,19	147,15	156,29	166,45	186,15	211,41	233,95
معدل النمو الإنتاج الداخلي الصافي (بالحجم) %		6,48	6,22	13,12	11,84	13,57	10,66
فائض الاستغلال الصافي (بأسعار سنة 1989) بـــ : مليار دينار	102,72	109,16	115,93	125,22	141,28	164,82	183,68
نسبة التغير في فائض الاستغلال الصافي %		6,26	6,20	14,71	12,82	16,66	11,45
حجم قوة العمل المشتغلة (10^3 نسمة)		3405,5		3667,6	4152,9	4392,8	4737,8
نسبة تغير حجم قوة العمل المشتغلة %				7,70	13,23	5,78	7,85
مساهمة كل عامل في فائض الاستغلال الصافي (ألف دينار)		32,053		34,142	34,018	37,519	38,768
نسبة تغير إنتاجية عنصر العمل %				6,52	-0,36	10,29	3,33

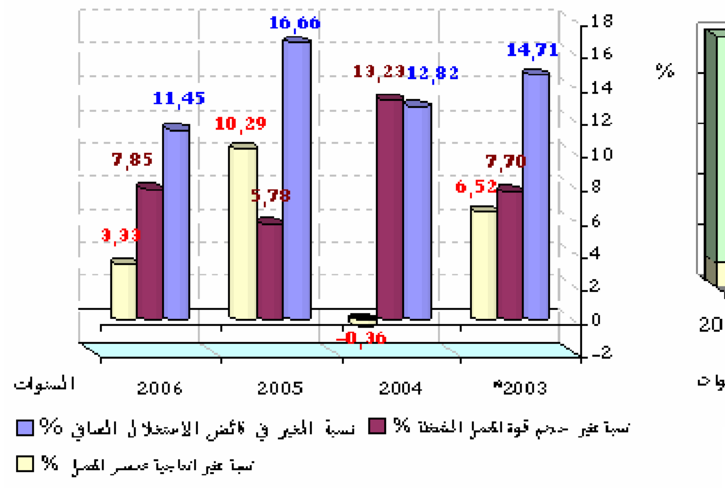
* : التغير بين سنتي 2003 و2001 ،بدل 2003 و2002 ،لعدم توفر معطيات عن سنة 2002

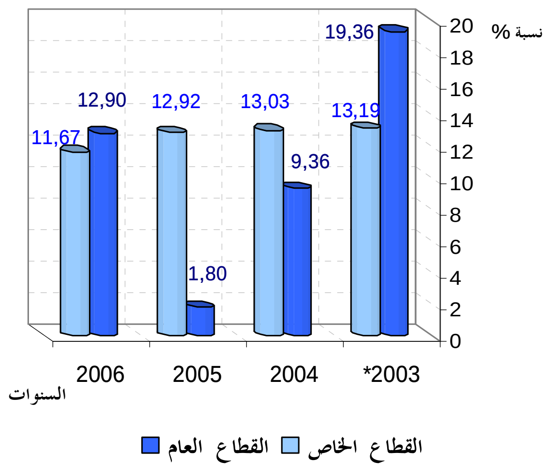
المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، www.ons.dz

التمثيل البياني48:فائض الاستغلال الصافي للتجارة والخدمات بين القطاعين العام و الخاص للفترة 2006-2000



التمثيل البياني 47:تغيرات قوة العمل ،فائض الاستغلال و الإنتاجية بقطاع التجارة والخدمات للفترة2001-2006





التمثيل البياني49:تغيرات التشغيل بالقطاع العام و الخاص في نشاط التجارة والخدمات للفترة2003-2006

أولا: مساهة القطاع الخاص في فائض الاستغلال الصافي لقطاع التجارة و الخدمات في حدود 90 %رغم أنه لا يمثل إلا نسبة 63% من الناشطين بهذا القطاع .وفي المقابل القطاع العام الذي يمثل 37 % ،لا يساهم إلا بنسبة قليلة في الفائض في حدود 10 % .

ثانيا:نلاحظ أن كل تغير في حجم العمالة يقبله تغير ايجابي مماثل له (باستثناء سنة 2004) أو أكبر في فائض الاستغلال الصافي ،وهو ما يعني أن نصيب مساهمة العامل في فائض الاستغلال بهذا القطاع في تزايد .حيث نجدها سنة 2006 تساوي إلى 38.76 ألف دينار ،بينما كانت سنة 2001، 30.05 ألف دينار .

ثالثا:بصفة عامة إنتاجية عنصر العمل بهذا القطاع في تحسن من سنة لأخرى.

خاتمة الفصل

ختاماً لهذا الفصل يمكن تقديم الاستنتاجات التالية :

1. محاولة تغيير التوجه الاقتصادي من المركزي (اشتراكي) إلى التوجيه بآليات اقتصاد السوق ، بتبني سياسات مرة باسم الإصلاح ومرة باسم التثبيت وإعادة الهيكلة ،وفقا لما تمليه مؤسسة صندوق النقد الدولي وتحت وطئة الديون الخارجية ،وارتباط بالسوق البترولية ، كان لها تداعيات اجتماعية واقتصادية ،فرضت على السياسة الاقتصادية ابتداء سنة 2000 - بعد انقضاء الوقت المحدد لبرنامج إعادة الهيكلة 1998 – أن تؤخذ بالاعتبار.
2. الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2006 عرف نموًا بمعدل نمو متذبذب وغير مستقر ،وهو ما يعكس درجة تأثر الجهاز الإنتاجي بالمتغيرات الداخلية و الخارجية ، حيث أن أزيد من 52% هي حصة قطاع المحروقات في إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ، وهذا ما يعني أن أكثر من نصف الإنتاج الداخلي مرتبط بالكلية بمتغير خارجي (السوق البترولية). وكذلك قطاع الخدمات و الإدارة و التجارة الذي يشغل بنسبة تتجاوز 53% من إجمالي قوة العمل المشتغلة لا يساهم سوى بـــ 25% في الإنتاج الداخلي الخام .
3. الجهاز الإنتاجي غير مرن – ليس تماما – لتغير حجم قوة العمل المشتغلة ،فالزيادة في قوة العمل المشتغلة لا تقابلها زيادة بالمستوى المطلوب في حجم فائض الاستغلال الصافي .
4. استجابة القطاع الخاص للتغير الحاصل في قيمة مساهمة العامل في فائض الاستغلال الصافي أسرع من القطاع العام ،وذلك أنه لما تنخفض قيمة مساهمة العامل في فائض الاستغلال بالقطاع الاقتصادي الذي يشكل فيه القطاع الخاصة النسبة الكبيرة من النشاط ،يقابلها مباشرة تراجع في طلب العمل .

الفصل الرابع

السياسة النقدية و المالية كأداة لإحداث التنمية وخلق التشغيل الدائم

تمهيد

قال رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في حديثه عن برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو :"... إن مجموع مخصصات الميزانية ، البالغ 144 مليار دولار عظيم الوقع في الأذهان والأنفس ، إلا أنه روعي في تحديده ما ترتب عن الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000 من تأخر في تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية وفي مسار الإصلاحات " ، وقال :" تحدونا الرغبة في أن نشجع تشجيعاً مباشرًا المؤسسات الإنتاجية التي تشكل محورا دائما لتنميتنا ،سواء تعلق الأمر بإنشائها أو بازدهارها الاقتصادي " [1]

توجه الدولة منذ سنة 2000 للمساهمة في النشاط الاقتصادي ومحاولة توجيهه ونقله إلى ضفة الأمان، بعد أن رزح طويلا تحت وطأة التخلف الهيكلي ، وبعد أن لُدَ مرات عديدة ببرامج واضعوها يحركهم الحرص على استعادة ديونهم المتراكم – وهذا حقهم - على عاتق الاقتصاد المنهك بسوء التسيير ،صاحب العنق المشرئبة إلى الخارج أكثر منه إلى الداخل- الاستدانة - ،المرهون بسعر برميل البترول الذي به يستورد ما يحتاجه من غذاء و به يسير مرافقه العامة وله فيه مآرب أخرى .

ما الذي تغير حتى تتغير السياسة الاقتصادية – توجه الدولة - ؟ بعد أن كانت في سنوات خلت تبذل ما بوسعها لتخفيض عجز الخزينة العمومية،والتحكم في النفقات العمومية بتقليص النفقات الحكومية،وخاصة التشغيل ومراقبة كتلة الأجور في الوظيف العمومي ، و خوصصة المؤسسات ،وتخفيض دعم الأسعار تارةً و إلغائه تارةً أخرى ،مما أدى إلى انخرط الكثير من الشباب في صفوف التعطل، ومعانات الكثير من انهيار قوة القوة الشرائية أمام معدلات التضخم الصاعدة ،و مخزونات السلع الهابطة – أزمة الندرة - .

أكان لهذا التوجه أن يتبع وسعر برميل البترول لم يتغير عن مستوى أواخر التسعينات أو انخفض ؟ هذا ما يقودنا إلى التساؤل التالي ،هل هي ضرورة اقتصادية حتمية ،أم طريقة لتوزيع الريع؟بمعنى آخر، أفعلاً لهذا التوجه – قبول العجز بالميزانية العمومية- ما يدعمه في الواقع اقتصادي للبلد ؟ أي : هل الوضعية النقدية والسلطة النقدية بسياساتها قادرة على كبح ما يرافق هذا التوجه من تضخم ؟ . هل هناك ما يضمن أن التوسع في الإنفاق الحكومي – توسيع دائرة رخص البرامج و اعتمادات الدفع - ومنه الطلب الاستهلاكي والاستثماري سيلبى من الداخل - وبذلك يزيد الطلب على العمل وتنخفض البطالة- ولا يتسرب إلى الخارج ؟

إن هذا ما سنعالجه ضمن المبحثين التاليين :

المبحث الأول : السياسة و الوضعية النقدية للفترة 2000 - 2006

المبحث الثاني : التوجه بالسياسة المالية التوسعي كخيار لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو

1: خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح اجتماع الحكومة و الولاة ، وثيقة نشرة على جريدة الشعب ، العدد 14140 ، بتاريخ 10 ديسمبر 2006 .

المبحث الأول : السياسة و الوضعية النقدية للفترة 2000-2006

عادةً تدخل الدولة في الاقتصاد تنشد من ورائه تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسياستها المالية و النقدية ،والمقصود بالاستقرار هو تأمين استقرار الناتج عن العمالة الكاملة ،استقرار مستوى الأسعار ،ولكن هذا الأخير لا يعني عدم تغير الأسعار النسبية،والأحرى أن الاهتمام يتعلق بالمستوى المتوسط للأسعار كما يقاس بتكلفة المعيشة أو برقم قياسي آخر للأسعار . في الاقتصاد المعاصر يميل مستوى الأسعار لأن يكون غير مرن في الاتجاه الترولي ،حتى أن مشكلة استقرار الأسعار قد أصبحت في جوهرها هو تفادي التضخم .و التضخم غير المرغوب فيه ،لأنه يؤدي إلى الغموض والإجحاف في النظام الاقتصادي ،وتنشأ هذه العيوب نتيجة لعدم إمكانية التنبؤ بالمعدل المستقبلي للتضخم .غير أن التحقيق الآني للهدفين – العمالة واستقرار مستوى معقول للأسعار – قد يكون عسيراً ،وعليه فيتوجب اعتبار المواءمة بينهما.

إن الآثار الأولية للسياسة المالية و/أو النقدية ،يكون من خلال تأثيرها على مستويات الإنفاق أو الطلب .ولكن التغير في مستوى الإنفاق قد يكون له أثران ،فقد تؤدي إلى التغير في مستوى العمالة و الناتج و الدخل الحقيقي، أو قد تنعكس في التغير في مستوى الأسعار .وما قد يتحقق من نوعي التغير يتضمن ليس فقط جانب الطلب وإنما أيضا جانب العرض من النظام . [1]

تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة ، التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجات المتعاملين الاقتصاديين ،وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض .ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية ،بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام ،خفض التضخم أو رفع سعر العملة الوطنية .ويمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية ،وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام .[2]

إن هدف السياسة النقدية المسطرة بقانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 كما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 :" تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء و الحفاظ في مجال العملة، على القرض و الصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني ،من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد، مع الحرص على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة ".[3]ويمكن تأويل وترتيب الأهداف المذكور أنفًا كالتالي :

- إن التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني يشكل نوعا من الوظيفة الاختيارية أو غاية لصاحب القرار السياسي ،يقدمها المشرع ،ويتعلق الأمر هنا بهدف استراتيجي على المدى البعيد ،ينبغي أن يساهم فيه البنك المركزي من خلال إنشاء

1: **ريتشارد موسجريف** ،**بيجى موسجريف** ، المالية العامة في النظرية و التطبيق ،ترجمة : محمد حمدي السباخي ،كامل سلمان العاني ،تقديم : سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية 1992 ، ص ص :356، 357 .

2: **قدي عبد المجيد**،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق ، ص :53.

3 :**Banque d'Algérie,** ***RAPPORT 200*****3** : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, (*CHAPITRE VI :SITUATION MONETAIREET POLITIQUE MONETAIRE*) , www.bank-of-algeria.dz\rapport.html

والحفاظ ضمن مجاله – العملة ،القرض ،والصرف- وبمساعدة أدواته – السياسة النقدية- على الشروط الأكثر ملاءمة لتحقيق استغلال كل الموارد الإنتاجية المتاحة ،بمعنى هدف التشغيل الكامل،واستغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة ،بمعنى استقرار الأسعار و سعر الصرف .[1]

المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26، والمتعلق بالنقد و القرض ،حددت هدف السياسة النقدية بـــ:" إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار ،باعتبارها زيادة تدريجية محدد لمؤشر الأسعار الاستهلاكية ".[2]

ولكن المشكل يطرح في اختيار الأدوات ،بين اللجوء إلى الأدوات المباشرة أو إلى الأدوات غير المباشرة ،وفي الواقع أن هذا الاختيار يتحدد إلى حدٍ بعيد بخصائص الاقتصاد وبصفة خاصة المنظومة المالية التي تعمل في إطارها السياسة النقدية،بالإضافة إلى الاختيار بين الأهداف الوسيطة والأهداف العملياتية.

في الاقتصاد الذي تكون فيه الأسواق المالية (البورصات ،السندات والرهن ...) وكذلك الأسواق النقدية وأسواق الصرف متطورة جدا ومتكاملة،فإن تمويل الاقتصاد تضمنه هذه الأسواق وبصفة ثانوية القرض المصرفي .وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الأدوات غير المباشرة التي تدعى أدوات السوق ،والمتمثلة أساساً في إعادة الخصم والاحتياطات الإجبارية والسوق المفتوحة (وصيغ أخرى مثل المزايدة واسترجاع فائض السيولة لدى البنوك التجارية مقابل عمولة – *la prise en pension* -).[3]ونشير هنا إلى أنه لم يكن بوسع بنك الجزائر و منذ 2002 ،اللجوء إلى الأدوات غير المباشرة ،بسبب معوقات كعدم تنوع الأوراق المالية المعروضة وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية ،مما لم يسمح لبورصة الجزائر بالوصول إلى أهدافها.[4] وفي اقتصاد تكون الأسواق قليلة التطور يتم تمويل الاقتصاد بالأساس عن طريق القرض المصرفي وبصفة ثانوية عن طريق الأسواق المالية، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الأدوات المباشرة،وهذه الأدوات تتمثل في ثلاثة قنوات نقل أساسية للسياسة ،وهي قناة سعر الفائدة ،التي تعتبر من حيث المبدأ أهم قناة ،لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الإقراض و الاستدانة) .وككل سعر فإن تغير سعر الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها .القناة الثانية سعر الصرف ،فمع الانفتاح المتزايد للاقتصادات وخاصة بعد اعتماد نظام الصرف المرن أو العائم ،قد يكون لتغيرات الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية وبالتالي على الإنتاج وعلى الأسعار ،ومنه على حجم وقيمة الاستيراد والتصدير .القناة الثالثة هي القرض،تقوم القناتان السابقتان على فرضية أسواق النقد والمالية و الصرف الفَاعِلَة حيث تقوم مؤشرات الأسعار وأسعار الفائدة بالتحديد بدورها الإعلامي الكامل لدى المتدخلين ،وفعالية الأسواق هذه تبرز فرضية أخرى هي فرضية إمكانية التعويض الكامل لأحد مختلف الأصول بأصل آخر أو أحد مختلف أنواع التمويل بأخرى :أسهم،سندات وقروض مصرفية .غير أن الواقع يختلف في كثير من الحالات ،و المثال هو اقتصاد الاستدانة،أين تكون الأسواق قليلة التطور ومنغلقة وعديمة الفعالية،

1:**Mohamed Chérif Ilmane**, Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004), ***Cahiers du CREAD n°75***, *2006*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM .

2 : **Banque d'Algérie, *RAPPORT 200*3** : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, *Op.cit*

3: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،مرجع سابق ، ص : 14

4 : **Banque Mondiale** ,Evolution du climat d’investissement en Algèrie, en règion Moyen – Orient et afrique du nord , September 2003 , P :53

ومن جهة أخرى يشكل القرض المصرفي فيها المصدر الأساسي والوحيد للتمويل ،فالنقص الذي تعاني منه رؤوس الأموال يستبعد إذن إمكانية التعويض الكامل بين التمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية (أسهم ، سندات) والتمويل المصرفي ،وفي المقابل يخضع تقديم البنوك للقروض إلى حيازة كمية من العملة الأساسية التي لا يصدرها إلا البنك المركزي .فإذا اختار البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي ،ينبغي عليه أن يوفر القرض بتزويد البنوك بكميات كافية من العملة الأساسية ، ويمكن لهذه الأخيرة بدورها أن تضع تحت تصرف زبائنها مزيدًا من القروض لتمويل المزيد من نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج .وبإنتهاج سياسة مقيدة تضيق قناة القرض.

إن سياق فائض السيولة الذي ميز السوق المشتركة بين البنوك لم يسمح العمل بهذا الإجراء لأنه لا يمكن ضمان التطابق بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك التجارية بصفة آلية ، بحيث ساعدت وضعية الفائض من العملة التي ميزت السوق منذ سنة 2001 ،البنوك على اقتناء هامش مناورة هام واستقلالية حقيقية حيال البنك المركزي،وهكذا تمكنت البنوك من العمل بحرية باستعمال سلطتها في تقديم القروض بصفة تقديرية.وعليه إذا رغب بنك الجزائر في إنعاش عرض القروض ،لا يجد شيء يضمن له أن البنوك تستعمل الفائض من السيولة لإنعاش النشاط الاقتصادي .و بالمقابل فإن اتخاذ إجراء بتقليص السيولة قد لا يحقق الأثر المرجو إذا كانت البنوك تمتلك كميات كبيرة من السيولة أو يمكنها اللجوء إلى إعادة الخصم، خاصة في ضل التسهيلات الموجودة على هذا المستوى .[1]

في سنة 2004 ، حدد مجلس النقد و القرض هدفاً للسياسة النقدية، بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط،ونمو الكتلة النقدية M_2 (الكتلة النقديةM_1 + شبه النقد) بين 14% و15% ،وكذلك القروض الاقتصادية بين 16.5% و 17.5% .[2]

أما لسنة 2005 ،مجلس النقد و القرض حدد هدف السياسة النقدية بـــ: معدل التضخم 3% على المدى المتوسط،وفيما يتعلق بالمجاميع النقدية و القرضية ،فحدد نمو M_2 بين 15.8% و 16.5% ،ونمو القروض الاقتصادية بين 13% و14% . هذه الأهداف القائمة على فرضية سعر البترول بـــ 46.5 دولار / برميل ،و نمو ميزانية التجهيز بـــ 210 مليار دينار عن سنة 2004 ،كما لا تأخذ البرمجية النقدية باعتبارات التسديدات المسبقة للديون الخارجية.[3]

وبالنسبة لسنة 2006 ،حافظ مجلس النقد و القرض على هدف التضخم المحدد عند 3% في المدى المتوسط ،كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفيما يتعلق بالمجمعات النقدية و القرضية ،فقد حدد المجلس هدفا لنمو M_2 يتراوح بين 14.8% و 15.5% ،وهدفاً خاصًا بنمو القروض للاقتصاد يتراوح بين 11.7% و12.5% ،وتركزت هذه الأهداف النقدية الكمية على فرضية لسعر البترول عند 58 دولار / برميل ،وارتفاع قوي في نفقات التجهيز مقارنة مع سنة 2005 .

---

1 :**المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،مرجع سابق ،ص ص : 15، 18.

2 : **Banque d'Algérie**, ***RAPPORT 2004*** : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2005, P : 148

3 :**Banque d'Algérie,*****RAPPORT 2005*** : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, *Op.cit* , P P : 160 ,161

إضافةً إلى ذلك لا تأخذ البرمجة النقدية بالاعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي تم التفاوض بشأنها اعتبارا من ماي 2006.[1]

الآن ،نلاحظ تركز أهداف سياسات السلطة النقدية حول استقرار الأسعار ،بمعنى التحكم في التضخم في حدود 3%. فإن أمكن مكافحة التضخم كهدف وحيد للسياسة النقدية خلال فترة الاستقرار و التعديل الهيكلي ،أو وجود مشاكل خاصة بالنمو ومنها مشاكل الشغل ، هل سيكون الحال نفسه بعد 2000 و 2001 ؟ و السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الفائدة من الحصول على نسبة تضخم أقل من 3% ونسبة البطالة تزيد عن 17 % ؟ وحتى وإن تحقق هذا الهدف ،هل يمكن الحفاظ على سقف تضخم قدره 3% في الظروف الحالية للبطالة التي تشهدها البلاد ؟يبدو أن الرهان صعب للغاية .[2]

يمكن قياس التضخم بمؤشرات عديدة ،نختار منها ماله علاقة مباشرة بالنقد :معامل الاستقرار النقدي (أو الضغط التضخمي).

معامل الاستقرار النقدي :ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخاً مساعدًا على ظهور التضخم ،نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع و الخدمات .[3]و يأخذ هذا المقياس المعادلة التالية:

$$B = (\Delta M / M) - (\Delta Y / Y)$$

حيث ، B: معامل الاستقرار النقدي

و $\Delta M / M$: معدل التغير في الكتلة النقدية (كمية وسائل الدفع) معبراً عنها في العادة بـــ M_2 .

و $\Delta Y/Y$: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي.

فإذا تساوى معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير مع إجمالي الناتج الداخلي الخام ،فإن المعامل B يساوي صفرا ،وذلك يدل على أن الأسعار مستقرة ،أما إذا زاد معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في إجمالي الناتج ،يكون B موجبًا ،ويدل على أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ،وفي حالة كون معدل تغير وسائل الدفع أقل من معدل التغير في إجمالي الناتج ،يكون B سالبًا ،وهو ما يعني أن الأسعار تتجه للانخفاض.[4]

والجدول الموالي يبين الناتج الداخلي الخام le PIB بالأسعار الجارية وبأسعار سنة الأساس 1989 ،وكذا الكتلة النقدي M_2 و M_1 ومعامل الاستقرار النقدي ،كما تضمن الجدول كذلك معدلات التضخم على مستوى الجزائر العاصمة وعلى المستوى الوطني ،وهذا لسنوات الفترة 2000-2006 :

1: **بنك الجزائر** ، التقرير السنوي2006 :التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، أكتوبر 2007 ،ص : 174.

2 : **Mohamed Chérif Ilmane**, Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004), *Op.cit*

3: **قدي عبد المجيد**،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق ، ص :47.

4:**محمود عبد الفضيل** ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي - الجذور و المسببات ... و الأبعاد والسياسات - ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : نوفمبر 1982 ، ص : 24 .

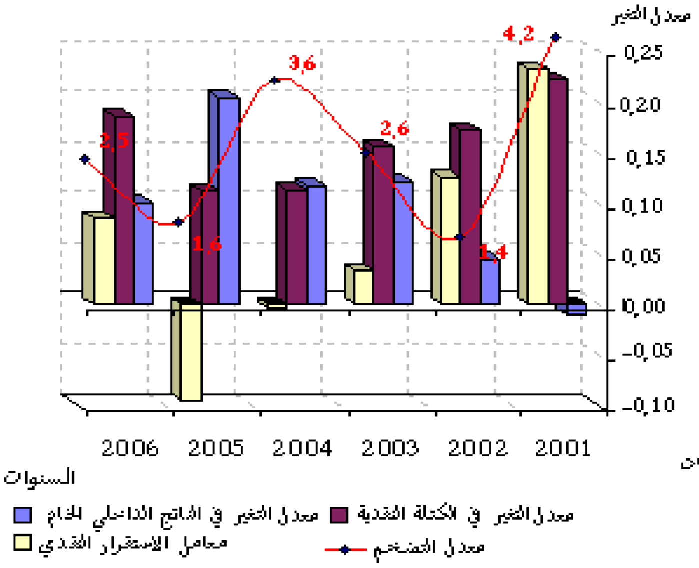
الجدول 37: معامل الاستقرار النقدي بين الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية للفترة 2000-2006

الوحدة للناتج و الكتلة النقدية : مليار دينار

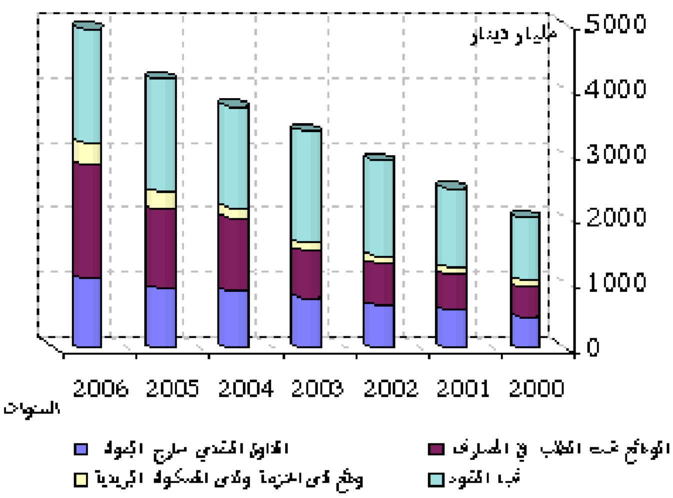
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام le BIP (بالأسعار الجارية)	4123,5	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544	8460,5
المؤشر العام للأسعار الاستهلاكية	558,7	578,2	591,29	611,8	639,8	652,1	663,9
الناتج الداخلي الخام le BIP (بالأسعار 1989 = 100)	738,1	731,1	764,7	857,7	959,0	1156,9	1274,4
معدل التغير في الناتج الداخلي الخام (في الحجم) $\Delta Y/Y$		-0,01	0,05	0,12	0,12	0,21	0,10
الكتلة النقدية M2 (النقود و شبه النقود)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4	3738,0	4157,6	4933,7
النقود M_1	1048,2	1238,5	1416,3	1630,4	2160,5	2421,4	3167,6
التداول النقدي خارج البنوك	484,5	577,2	664,7	781,4	874,3	921,0	1081,4
الودائع تحت الطلب في المصارف	467,5	554,9	642,2	718,9	1127,9	1224,4	1750,4
ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8
شبه النقود	974,3	1235,0	1485,2	1724,0	1577,5	1736,2	1766,1
معدل التغير في الكتلة النقدية $\Delta M/M$		0,22	0,17	0,16	0,11	0,11	0,19
معامل الاستقرار النقدي B $B = (\Delta M/M) - (\Delta Y/Y)$		0,23	0,13	0,03	0,00	-0,09	0,09
معدل التضخم بالجزائر العاصمة %	**0.3**	**4,2**	**1,4**	**2,6**	**3,6**	**1,6**	**2,5**
معدل التضخم على مستوى الوطن %	**-0,6**	**3,5**	**2,2**	**3,5**	**4,6**	**1,9**	**1,8**

المصدر: اعد بالاعتماد على: 1) الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

2) **Banque d'Algérie**, RAPPORT 2006 et RAPPORT2004 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)



التمثيل البياني 51: معامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم خلال الفترة 2001-2006



التمثيل البياني 50: تطورات الكتلة النقدية M_2 من حيث حجمها ومكوناتها خلال الفترة 2000-2006

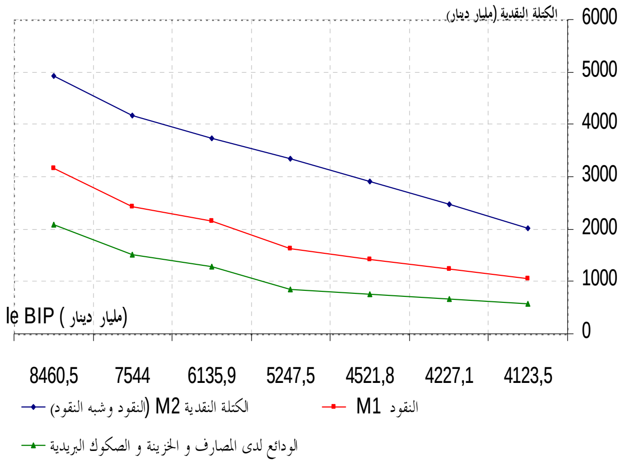
يتضح لنا من الجدول و التمثيلين البيانيين50 و51، أن سنة 2001 عرفت ضغطًا تضخمياً ناتج عن التطور المفرط للكتلة النقدية التي تغيرت بمعدل 0.22 ما يعني أنها زادت بنسبة 22.3% ، في حين معدل تغير الناتج الداخلي الخام كان (-0.01) ، وبالتالي سجل معامل الاستقرار النقدي فجوة بين تغير المعدلين بـــ 0.22 ،ووصل معدل التضخم على المستوى الوطني 3.5% و 4.2% بالجزائر العاصمة.إذاً يوجد ضغط تضخمي لوسائل الدفع (الكتلة النقدية) .من سنة 2002 إلى سنة 2005 ،سجل معامل الاستقرار النقدي انخفاضاً تدريجياً ،بسبب التطور الايجابي لمعدل التغير في الناتج الداخلي الخام ، سنة 2002 كانت بـــ 0.05 ،لتصل سنة 2005 إلى 0.21 ،وتراجع في معدل تغير الكتلة النقدية من 0.17 سنة 2002 إلى 0.11 سنة 2005 .إذاً ضغط الكتلة النقدية التضخمي كان في تراجع ،وهذا ظهر سنة 2002 لما معدل التضخم على المستوى الوطني انخفض إلى 2.2% ،وإلى 1.4 % على مستوى العاصمة.سنتي 2003 و2004،عرفتا زيادة في معدل التضخم ليصل 2.6% و3.6% بالعاصمة و 3.5% و4.6% على المستوى الوطني بالترتيب ، على الرغم من أن معامل الاستقرار النقدي ،يشير إلى أنه لا تمارس الكتلة النقدية ضغطاً تضخمياً. نحن نعلم أن سرعة تداول العملة (سرعة التداول) وهي النسبة بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية، الدالة على عدد تداول وحدة نقدية في المجال الاقتصادي خلال سنة ،تلعب نفس دور الوحدة النقدية،فإذا دار مخزون النقود ببطء شديد بشكل يكون فيه المعدل السنوي لإنفاق الدخل الوطني ضعيفا ،فإن سرعة التداول (سر) ستكون ضعيفة أيضا.وإذا انخفضت المقبوضات التي يحوزها الأفراد بالمقارنة مع تدفقات الناتج الداخلي الخام فإن سرعة التداول ستتجه نحو الزيادة .[1] الجدول الموالي يبين سرعة التداول لكل منM_1 و M_2

الجدول 38: سرعة التداول لـــ: M_1 و M_2

سرعة التداول / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام / M2	2,0	1,7	1,6	1,6	1,6	1,8	1,7
الناتج الداخلي الخام / M1	3,9	3,4	3,2	3,2	2,8	3,1	2,7

المصدر : اعد بالاعتمال على معطيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

معامل سرعة التداول (الناتج الداخلي الخام /M_2)، عرف ثبات على امتداد 3 سنوات ابتداء من سنة 2002. أما معامل سرعة التداول الذي يربط بين الناتج الداخلي الخام وM_1، استقر بـــ 3.2 لسنتي 2002 و 2003، و سنة 2004 انخفض إلى 2.8 ، وكان وراء ذلك نمو الكبير للمقبوضات لدى الأفراد (الجمهور) ،على شكل M1 بـــ 32.5% سنة 2004 ،وخاصة الودائع تحت الطلب في المصارف بـــ 56.9% . الذي نستخلصه هو أن سبب ارتفاع معدل



التمثيل البياني52 : سرعة التدول لـــ: M_1 و M_2

التضخم سنة 2004 ، لم يكن السبب هو زيادة الكتلة النقدية حسب المعامل B،فقد ينشأ التضخم من جانب الطلب،مع

1:**بول أ سامويلسون** ،علم الاقتصاد (الأسعار و النقود)،ترجمة :مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993، ص: 42.

زيادة الإنفاق العام و الخاص وعجز العرض من السلع والخدمات على المسايرة ، بمعنى زيادة حجم المقبوضات بحوزة الأفراد ،بشكل ودائع تحت الطلب في المصارف ولدى الخزينة وصكوك البريد (56.9% و21.7% على الترتيب)، وتأهبهم للإنفاق ،مما يؤدى إلى خلق ضغوط تضخمية ،وبهذا نكون أمام تضخم من نو ع تضخم الطلب ، وقد سبق وأن أشرنا في الفصل السابق إلى النمو الكبير لقوة العمل المشتغلة بـــ 16.67% ،في حين أن إنتاجية عنصر العمل تراجعت بـــ -6.23 % .وقد ينشأ من جانب العرض ،مع زيادة الأجور أو التكاليف الأخرى،فيتبعها زيادة في الإنفاق، وهكذا متى بدأت عملية التصعيد فمن الصعب تحديد سببها وأثرها .

أما في سنة 2006 معدل التضخم 2.5 % (بالعاصمة) ، بمعامل استقرار نقدي أكبر من الصفر ،نتيجة ترجع نمو الناتج إلى 10.16% ،ونمو للكتلة النقدية بـــ 18.67% ، نمو نقدي أكثر من المتوقع ،مقابل وتيرة مرتبطة بالبرمجة النقدية كان من المتوقع أن تقع بين 14.8% و15.5% . فكيف تبرر السلطة النقدي _ البنك المركزي _ هذا الانحراف عن المتوقع ؟ إجمالا يمكن اختصاره كما ورد في تقريرها لسنة 2006 في النقاط التالية:

- ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر بـــ 1331.2 مليار دينار ،أي بمعدل زيادة يقدر بـــ 32.29% في 2006 ،باعتباره المتغير الرئيسي المفسر لفائض السيولة في السوق النقدية.[1]

- أصبحت سيولة المصارف أكثر اتساعًا في ظل وجود شروط تمويل مواتية وتوسع في القروض للاقتصاد في سنة 2006 ،فقد ارتفعت هذه السيولة بـــ 414.9 مليار دينار خلال سنة 2006 ،من بينها 264.3 مليار دينار في السداسي الثاني من 2006 ،فمثلت تدفقات السيولة المصرفية هذه 20.3% و 32.4% ،في السداسي الأول والثاني على التوالي ،من الارتفاع الإجمالي في سيولة النظام المالي (الخزينة و المصارف) ،ويعكس هذا التطور المسجل في سيولة المصارف استمرار وضعية فائض السيولة في السوق النقدية الذي يرجع ظهوره إلى سنتي 2001 ، 2002 (حوالي 1000 مليار دينار ،أو ما يعادل 16 مليار دولار ، لم تستعمل في المنظومة المصرفية).[2]

- ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب /M_2 بـــ 42.28% في نهاية ديسمبر 2006 ،و بـــ 36.09% نهاية ديسمبر من سنة 2005 ،تزامن مع ذلك تراجع نسبة الودائع لأجل /M_2 ،في الوقت الذي سجل فيه مجموع شبه النقود (الودائع لأجل بالدينار و الودائع بالعملة الصعبة) ارتفاعات فصلية في السداسي الثاني من سنتي 2005 و2006،ويرجع الاتجاه التنازلي لنسبة الودائع لأجل /M_2 إلى تطور هيكل ودائع مؤسسات المحروقات ،حيث أن حصة متزايدة من الادخار المالي تأخذ شكل وسائل تحت الطلب.[3]

- وفيما يخص التضخم تطمئن السلطة النقدية ،بأن التضخم متواضع وتحت السيطرة ،على أساس أن التغير الإجمالي في المؤشر نتج أساسًا عن ارتفاعات فصلية وعشوائية في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة غير المضبوطة بشكل كاف.[4]

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ،مرجع سابق ،ص 171.

2 : المرجع نفسه ، ص:162 .

3: المرجع نفسه ،ص 156.

4: المرجع نفسه ، ص:166 .

وبالفعل ،فإن هذه النقاط بقدر ما حاولت تبرير هذا الانحراف عن المتوقع ،بقدر ما تكشف وبدون مواربة عن أن السوق خارج سيطرة السلطة النقدية - البنك المركزي-[1] ،فمن غير المعقول تفسير تقلبات معدل التضخم بالعشوائية الفصلية .كل اقتصاد يسير وفق قوانين اقتصادية واضحة ومنطقية .ثم إن زيادة نسبة الودائع تحت الطلب /M_2 ،لا يرجع فقط إلى تغيير مؤسسات المحروقات لطبيعة ودائعها من لأجل إلى تحت الطلب .بل هناك أمر مهم جدًا هو زيادة الإنفاق الحكومي وتدخل الدولة الذي لم يقابل بإنتاج حقيقي(برامج بعنوان التشغيل وضعة لتوزيع الثروة فحسب) ، وبتوسيع حجم الإقراض، والجدول التالي يظهر تطور القروض الاقتصادية الموزعة أخذاً بالاعتبار طبيعتها ومصدرها:

الجدول 39: طبيعة ومصدر القروض الاقتصادية الموزعة للفترة 2003 -2006 الوحدة: مليار دينار

البيان / السنوات	2003	2004	2005	2006
مجموع القروض الموزعة	**1379,5**	**1534,3**	**1778,9**	**1904,1**
حصة المصارف العمومية %	92,7	92,9	92,6	90,7
حصة المصارف الخاصة %	7,3	7,1	7,4	9,3
قروض قصيرة الأجل	773,5	828,3	923,3	915,6
نسبة من مجموع القروض الموزعة %	53,39	50,82	47,95	43,03
المصارف العمومية	736,5	779,7	852,9	819,3
المصارف الخاصة	37	48,6	70,4	96,3
قروض متوسطة وطويلة الأجل	605,9	706,05	855,5	988,4
نسبة من مجموع القروض الموزعة %	43,92	46,02	48,09	51,91
المصارف العمومية	542,6	645,8	793,9	907,2
المصارف الخاصة	63,3	60,25	61,6	81,2

المصدر :أعد بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, RAPPORT 2006 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE ,op.cit

انتقل مبلغ القروض الموزعة من طرف المصارف ، من 1778.9 مليار دينار نهاية سنة 2005 إلى 1904.9 مليار دينار نهاية 2006 ، وهو ما يوافق ارتفاع بواقع 12.1 % ،نسبة القروض المقدمة من جهة المصارف العمومية 90.7% سنة 2006 وكانت موجه بشكل أكبر إلى المؤسسات الخاصة و الأسر ،تمثل القروض قصير الأجل نسبة 43.30 % من إجمالي القروض المقدمة، و51.91% كقروض طويلة الأجل .كذلك القروض الممنوحة للقطاع الخاص زادت بـــ 17.8 % مقابل زيادة بـــ 6.4 % في القروض الممنوحة للقطاع العمومي .وكما نعلم زيادة حجم مقبوضات وسائل الدفع لدى الأفراد أو المؤسسات ،يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات في ظل ضعف المعروض على مسايرة هذه الزيادة ،وبهذا يَرتفع مؤشر الأسعار العام للسلع المحلية و/أو يزيد حجم الاستيراد ،ومنه يحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب المحلي و/أو نتيجة استراد التضخم المرفق بالسلع المستورد.

1: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ، مرجع سابق ، ص 60 .

المبحث الثاني : التوجه بالسياسة المالية التوسعي كخيار لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو

بعد عرض السياسة النقدية والوضع النقدي للفترة 2000-2006 ،يأتي دور السياسة المالية ،لهذه الفترة التي ميزها برنامج الإنعاش الاقتصادي ،و المكمل ببرنامج دعم النمو. وقبل بداية عرضنا لطبيعة السياسة المالية ،من المهم أن نعرف إستراتيجية ،وأهداف ،ومقومات البرنامج ،وهي كما وردت في تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2001 كما يلي: « بفضل تطور السوق البترولية الدولية تستفيد الجزائر من ظرف مالي مناسب ،وعلى المستوى الاقتصادي الكلي ،يتميز الوضع الحالي بقابلية استمرار التوازنات المالية الخارجية التي تقوم خاصة على فائض في الحساب الجاري في سنة 2000 وانخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000 مقابل 47.5% في سنة 1998. وعلى الرغم من تحسن أسعار المحروقات فإن معدل النمو المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة و المقدر بـــ 3% يبقى غير كاف للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل ....ومثل هذا الوضع يفتح الباب على مصراعيه على الفقر وعدم الاستقرار ويشكل مصدراً لفوارق اجتماعية كبرى .

إستراتيجية الإنعاش : ... الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها ،ودون تعبئة الادخار المحلي ،ودون إنشاء القدرة الشرائية ،فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش ، القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني ،قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعي .وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح أثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

أهداف البرنامج : إن الأهداف العملية التي يعتزم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي انجازها،... ثلاثة أهداف ذات نوعية عالية: مكافحة الفقر ،توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الجزائري.

مقومات البرنامج : يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004 ،... يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار يتوزع حسب المقومات التالية :

الجدول40: طبيعة توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة : مليار دينار

طبيعة الأعمال / السنوات	رخص البرامج			
	2001	2002	2003	2004
دعم الإصلاحات	30	15	0	0
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3
الأشغال الكبر	93	73,9	37,6	2
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5

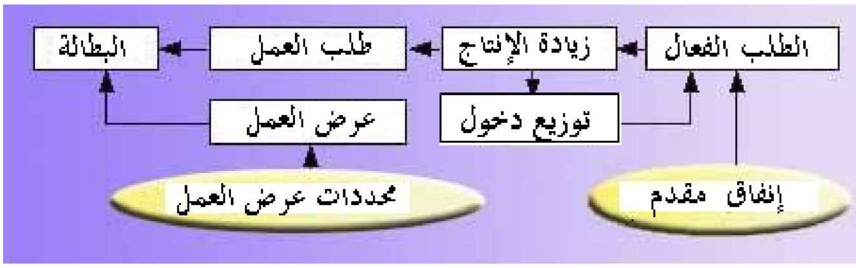
المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001، ص : 239 .

السياسات المرفقة: تهدف السياسات المرفقة المعتمدة في إطار برنامج دعم الإنعاش إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير الانجاز الفعال للاستثمارات المقررة . »[1]

وفي موضع آخر من التقرير جاء ، « تكمن أهمية مخطط الإنعاش في بعث إنعاش الطلب الوطني دون تضخيم الطلب على الاستيراد. »[2]،وهنا سؤال ،كيف سيواجه الطلب المتزايد على الاستيراد ؟ والتقرير نفسه يورد : « خلال السداسي الثاني من سنة 2001 وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي . أكدت الجزائر من خلال هذا الاتفاق خيارها للاقتصاد الحر ،وبذلك دخلت بكل حزم في نهج اقتصاد السوق بإنفتاحها على المنافسة في إطار مجال اقتصادي يمثل 60% من تجارتها الخارجية .وعلى الصعيد التجاري ،ينص الاتفاق مع الاتحاد الأوربي على تفكيك الحواجز الجمركية عن جميع المنتجات الصناعية و الزراعية ومنتوجات الصيد البحري. »[3]

بإختصار، واضعوا سياسة البرنامج يريدون ،توسيع دائرة الإنفاق الحكومي - طالما السنوات العجاف أدبرت والسنوات السمان أقبلت- (السوق البترولية مواتية) ،من أجل إنعاش الطلب الوطني (من دون الطلب الاستيرادي ؟) وبالتالي تتعزز قدرات الإنتاج المحلية وتنتعش. بهذا الترتيب نجد بعض الباحثين الاقتصاديين ،يصفونه بأنه برنامج مستسقى من التنظير الكنزي .

الشكل 03: السياسة الكنزية لتنشيط الإنتاج وامتصاص البطالة من خلال اللجوء إلى الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية) (بشكل مبسط)



المصدر : من إعداد الباحث

نعم ، يكون البرنامج مستسقى من التنظير الكنزي إذا استطاع أن يدفع بالقدرات الإنتاجية ، و إذا استطاع أن يقيم صناعات تنافسية ، و إذا استطاع أن يصل إلى الاستخدام الكامل أو ما دونه .فالتنظير الكنزي لم يقم على مجرد الإنفاق كإنفاق ، بل من أجل ناتج الإنفاق.

كثير من الأشغال العامة مكرسة لمجرد تأمين العمل للعاطلين ، إن مثل تلك المشاريع قد وضعت مرارًا في التنفيذ وباستعجال زائد وكان مردودها على الغالب منخفضاً،بسبب أن الهدف الرئيسي منها كان تأمين العمل للعمال المتسكعين بدون شغل ، وعلى سبيل المثال يستخدم القليل من الآلات لبناء الطرق بغية مضاعفة المهام اليدوية —

1:**المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001،ص . ص :237، 239 .

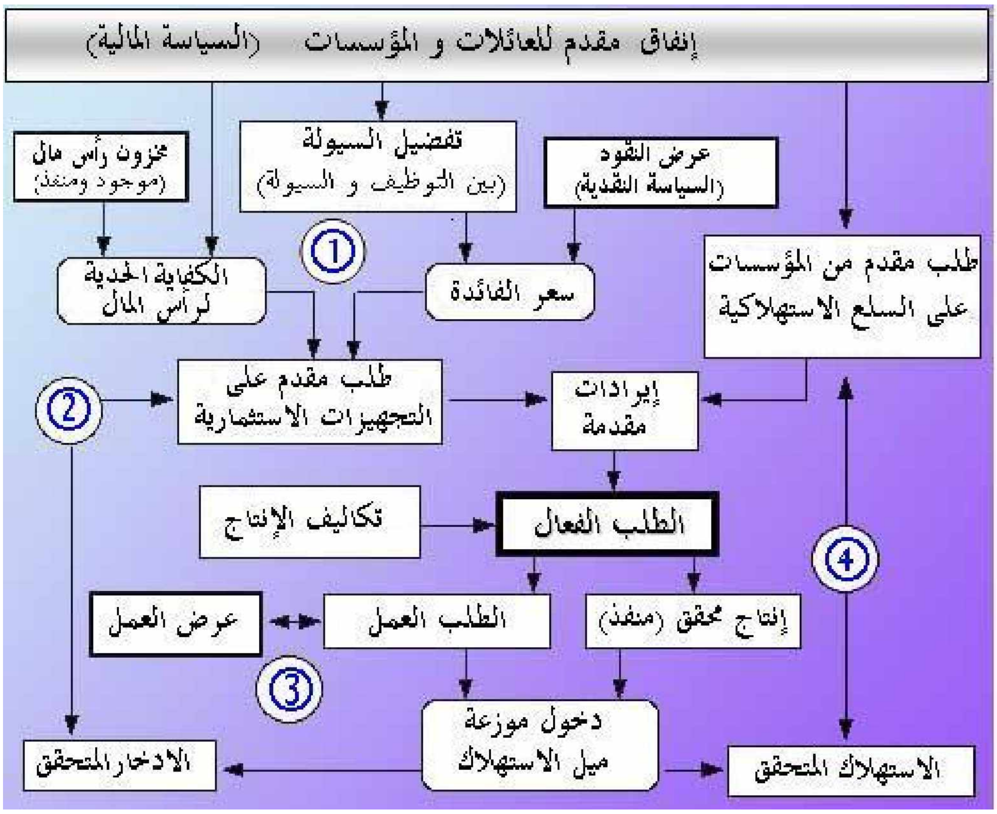
2:المرجع نفسه ص :127.

3: المرجع نفسه ص :196.

أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة المكثفة - ،وتجمع الأوراق الميتة المتساقطة من الأشجار وتنزع الأعشاب الضارة يوميا من المساحات العامة باستخدام عمال متخصصين عاطلين ،وتقام مشاريع قليلة الفائدة وغير مدروسة، فيغير بلاط وواجهات الإدارات العمومية فصليا،وتقام مدارس لمحو الأمية لعجائز في عقدهن السادس.والحالة المتطرفة في هذا السياق من الأفكار ستكون تلك التي يتم فيها استخدام الرجال لحفر الأرض ثم ردمها بعد ذلك.

يجب أن نعلم أن التنظير الكنزي كان بعد التغير السريع من الازدهار اللامع ميزه الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج إلى الكساد المظلم ميزه هبوط في حجم الطلب و الأسعار و الناتج المحلي ،وانخفض معدل الإحلال و الاستثمار ،مما أدى إلى مزيد من الهبوط في مستوى الدخل القومي .فكان الحل الوحيد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وآليات السوق وتوسعت في منح المعونات ،وزيادة حجم الإنفاق العام الموجه للأشغال العامة ،وانتهاج سياسة عجز الموازنة العامة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال ،وللوصل إلى ذلك يجب توفر بعض الشروط ،كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 04: مختلف التفاعلات الاقتصادية الناتجة عن السياسة المالية التوسعية لتنشيط الطلب الفعال وفقاً للتنظير الكنزي



المصدر : من إعداد الباحث

1: الميل للاستثمار يحكمه سعر الفائدة – ثمن التنازل عن السيولة - ومن ورائه السياسة النقدية ،والكفاية الحدية لرأس المال،فيستمر المستثمرون في التوسع إلى أن يتساوى معدل الربح المتوقع مع سعر الفائدة السائد في السوق.

2:تطابق بين الاستثمار المحقق و الادخار المتحقق كشرط توازن، وإذا اختل فلا بدَّ أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام، حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة وركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

3:حجم الطلب الكلي الفعال ،يحدد حجم طلب العمل ،وبالتالي حجم العمل التوازي في سوق العمل.

4:يتحدد حجم الدخل ،بحجم العمل والمحدد بحجم الطلب الكلي الفعال،وبالتالي يتحدد الاستهلاك المتحقق ،طالما أن هذا الأخير نسبة من الدخل، ومنه يتحدد المستوى التوازي في سوق السلع و الخدمات.

واضح أن الأمر معقد وأن الإنفاق الحكومي يجب أن يؤثر ويتأثر وفق ضوابط محكمة ،بغية الوصول إلى الأهداف المتوخات ،وليس مجرد قرارات - استرجالية -، تفتقر لرؤية واضحة للواقع الاقتصادي.

لنبدأ بتحليل تداعيات السياسة المالية التوسعية المنتهجة وبخاصة منذ الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي ،على الدخل الوطني ،وعلى الطلب الاستهلاكي والاستثماري ،وما إلى ذلك مما كان متوقعاً من البرنامج.

و الجدول الموالي يظهر تطورات الموازنة العمومية للفترة 1999-2006 :

الجدول 41: تطورات الموازنة العمومية للفترة 1999 - 2006 الوحدة :مليار دينار

البيان / السنوات	1999*	2000*	2001*	2002*	2003*	2004*	2005*	2006**
إيرادات الميزانية	980,46	1138,9	1400,9	1566,2	1520,5	1599,3	1719,8	1828,9
نسبة التغير %		16,16	23,00	11,80	-2,92	5,18	7,54	6,34
الجباية البترولية (مليار دينار)	560,12	720	840,6	916,4	836,1	862,2	899	916
نسبتها من إجمالي الإيرادات %	57,13	63,22	60,01	58,51	54,99	53,91	52,27	50,08
إيرادات أخرى (مليار دينار)	420,34	418,94	560,26	649,76	684,4	737,09	820,8	912,9
نسبتها من إجمالي الإيرادات %	42,87	36,78	39,99	41,49	45,01	46,09	47,73	49,92
نفقات الميزانية	1034,3	1199,9	1471,8	1583,5	1730,9	1860	2105,1	2660,6
نسبة التغير %		16,01	22,66	7,59	9,31	7,46	13,18	26,39
نفقات التسيير(مليار دينار)	768,56	880,97	1037,7	1045,5	1163,4	1241,2	1232,6	1443
نسبتها من إجمالي النفقات %	74,31	73,42	70,51	66,02	67,21	66,73	58,55	54,24
نفقات التجهيز (مليار دينار)	265,76	318,94	434,06	538	567,5	618,79	872,5	1217,6
نسبتها من إجمالي النفقات %	25,69	26,58	29,49	33,98	32,79	33,27	41,45	45,76
رصيد الميزانية	-53,86	-60,97	-70,92	-17,34	-210,4	-260,7	-385,3	-831,7
le BIP	3187	4123,5	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544	8460,5
نفقات التسيير / le BIP %	24,12	21,36	24,55	23,12	22,17	20,23	16,34	17,06
نفقات التجهيز /le BIP %	8,34	7,73	10,27	11,90	10,81	10,08	11,57	14,39
رصيد الميزانية /le BIP %	-1,69	-1,48	-1,68	-0,38	-4,01	-4,25	-5,11	-9,83

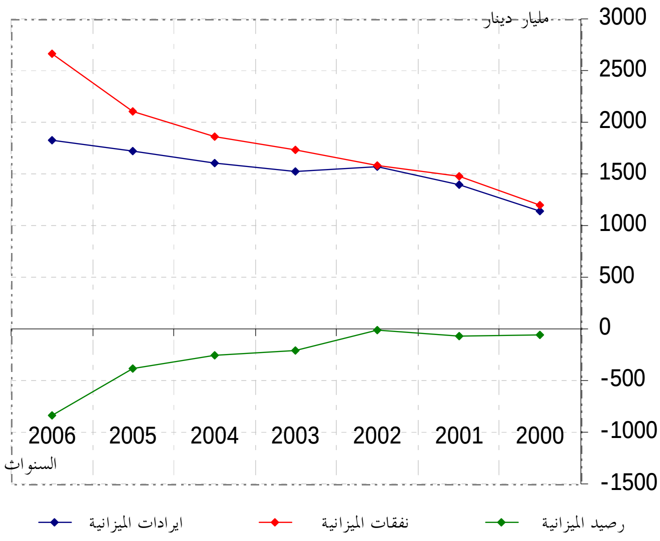
*:انجاز **: اختتام

المصدر :اعد بالاعتماد على: 1) الديوان الوطني للإحصاء www. Ons .dz

2) **Ministère des Finances** :Rapport de Présentation de Loi de Finances pour :2002 et 2004 et2005 et 2006 et 2008 .

من خلال قرائتنا للجدول نلاحظ:

أولا: جانب الإيرادات في الموازنة العامة في تزايد من سنة إلى أخرى بمعدل نمو متوسط للفترة 2000-2006، بـــ 9.6%. سنة 2003 كانت نسبة تغير الإيرادات سالب (-2.92%)،وهذا راجع لأن الجباية البترولية لسنة 2002، حسبت على سعر مرجعي لبرميل البترول بـــ 22 دولار / برميل ،في حين سنة2003 حسبت على 19 دولار / برميل. فهل يعني هذا أن الإدارة العمومية الضريبية مارست ضغطاً ضريبياً ؟ .الجدول الموالي يبين تطورات مؤشر الضغط الضريبي ،ويوضح بأنه مستقر في حدود 0.3 ،إذاً لم تعمل السلطات المالية لزيادة جانب الإيرادات بزيادة الاقتطاعات الضريبية.



التمثيل البياني53 : تطورات قيمة إيرادات ونفقات ورصيد الموازنة العمومية خلال الفترة 1999 -2006

الجدول 42: تطور إجمالي الضرائب و مؤشر الضغط الضريبي خلال الفترة 2000-2005 الوحدة :مليار دينار

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الضريبة على فائض القيمة TVA	181,5	199,2	249,1	206	306,4	354,1
الحقوق الجمركية	86,3	103,6	128,3	143	138,6	143,4
الضريبة غير المباشرة	19,4	18,8	15,3	16,7	17,6	11,4
الضريبة المباشرة	909,4	804,8	775,3	1089,6	1278	1854,1
(1) : إجمالي الضرائب	1196,6	1126,4	1168	1455,3	1740,6	2363
(2) : الإنتاج الداخلي الخام*	3430,8	3485,6	3669,1	4306,9	5074,7	6374,6
الضغط الضريبي = (1) / (2)	0,35	0,32	0,32	0,34	0,34	0,37

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجدول الاقتصاد الكلي)، www.ons.dz

ثانيا: الجباية البترولية تمثل أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات ،على امتداد الفترة .وهذا يبين مكانة و أهمية جباية القطاع البترولي في تغذية جانب إيرادات الموازنة العامة.

ثالثا: جانب النفقات عرف هو كذلك تطوراً وزيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ،بمعدل نمو متوسط 14.66% . حصة نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز ،ولكن مع تقارب ،فبينما شكلت نسبة نفقات التسيير في سنة 2000 نسبة 73.42% ،ونفقات التجهيز نسبة 26.58% .بلغت سنة 2006 نسبة نفقات التسيير 54.24% ونسبة نفقات التجهيز 45.76% .وهنا نشير إلى إن الزيادة في نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات لم يكن على حساب تراجع في نفقات التسيير بل الكل في تزايد ،حيث أن معدل الزيادة المتوسطة لنفقات التسيير 9.64% ، أين عرفت نفقات المستخدمين - والتي تمثل أهم بند في النفقات الجارية بعد التحويلات- ارتفاعاً بـــ 6.3% مقابل 6.9% في سنة

2005 ،كما ارتفعت منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم بنسبة 14% و 21.8% على التوالي في سنة 2006.[1] كذلك اعتماد ميزانية وزارة التشغيل و التضامن الوطني عرفت زيادة بـــ 50% سنة 2006 (47.86 مليار دينار) ، عما كانت عليه سنة 2002 (30.7 مليار دينار)،والتي أوكلت لها مهمة تنفيذ برامج متعدد للتشغيل وتوزيع تحويلات للعائلات .وبمعدل زيادة متوسط بـــ 25.02% لنفقات التجهيز (متأثرة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي).

الجدول 43: تطور رخص البرامج واعتمادات الدفع خلال الفترة 1999-2006 الوحدة :مليار دينار

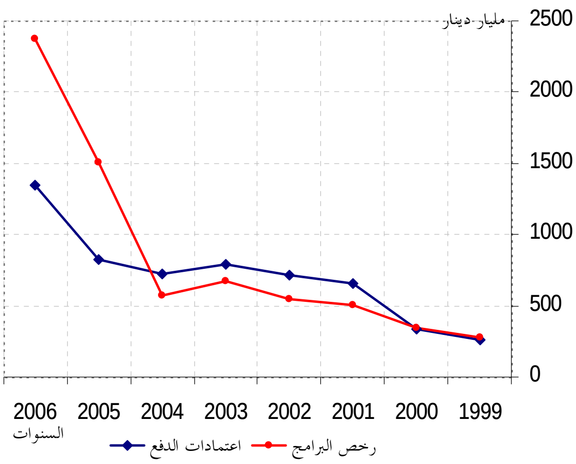
البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اعتمادات الدفع	263	338	659,3	712,2	787,8	720	828,7	1347,9
رخص البرامج	280,9	346	503,6	549	669,4	572,7	1505	2376,8

المصدر : اعد بالاعتماد على:

1) **Ministère des Finances** :Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2004 et pour 2006
2) **Ministère des Finances** :Not sur le programme complémentaire de soutien a la croissance (PCSC) ET la loi de finances complémentaire pour 2005

الجدول يبن أن رخص البرامج في تزايد ،يقدر بـــ 587% بين سنتي 2000 و 2006 .بمعنى أن رخص البرامج لسنة 2006 هو قرابة 6 مرات رخص برامج سنة 2000.

وتزايد يقدر بـــ 58% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2005 ،وللإشارة تشمل رخص البرامج للسنتين الماليتين 2005 و2006، 73.5% من البرامج المقررة في البرنامج التكميلي لدعم النمو.[2]



التمثيل البياني54 : تطورات رخص واعتمادات البرامج خلال الفترة 1999 -2006

رابعا:عرفت الميزانية العمومية عجزاً موازني متزايدًا على امتداد الفترة 2000-2006 ، وقد اعتمد على مقاربة في تمويل هذا العجز باللجوء إلى التمويلات الداخلية ،وأن اللجوء إلى التمويلات الخارجية يبقى استثنائيا.

الآن ،وبعد عرضنا لميزانية الدولة كعون اقتصادي للفترة 1999-2006 ،بسياسة مالية توسعية وفقًا لتنظير اقتصادي،تنشد من ورائه تحقيق النمو الاقتصادي ، يكون لزاماً علينا تحليل السلوكيات الاقتصادية (الإنفاق، الادخار،التمويل) ،اتجاه هذا التوجه في السياسة المالية،معتمدين في ذلك على المعطيات الإحصائية الواردة ضمن الجداول الاقتصادية الكلية (للفترة 1999-2005 دون سنة 2006 وهذا لعدم توفر مثل هذا النوع من البيانات لدى المصدر المعتمد عليه – الديوان الوطني للإحصاء -).

الجدول الموالي يبين توزع الدخل الوطني المتاح (الدخل النقدي المتاح) بين الاستهلاك النهائي و الادخار الصافي :

1: **بنك الجزائر** ، التقرير السنوي2006: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، مرجع سابق ، ص:94 .

2 : **Ministère des Finances**,Rapport de Presentation de Lio de Finances pour 2006 ,alger, 08 october 2005 , P P :15 .16 .

الجدول 44: الدخل الوطني المتاح بين الاستهلاك النهائي و الادخار الصافي خلال الفترة 1999-2005

الوحدة :مليار دينار

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدخل الوطني المتاح *	**2515,15**	**3338,69**	**3482,62**	**3701,13**	**4363,73**	**5100,11**	**6293,54**
إجمالي الاستهلاك النهائي:	1801,35	1849,49	2000,05	2189,29	2348,72	2598,13	2745,99
إ ن نسبة من الدخل الوطني المتاح %	71,62	55,40	57,43	59,15	53,82	50,94	43,63
إ ن الفردي للعائلات	1642,34	1684,86	1817,28	1954,24	2089,32	2319,68	2474,85
إ ن للإدارة العامة	151,70	156,84	173,33	218,83	243,28	260,31	251,13
إ ن في الأعمال العقارية	1,95	2,03	2,10	2,17	2,25	2,37	2,62
إ ن للمؤسسات المالية	5,36	5,77	7,33	14,05	13,87	15,77	17,39
رصيد :الادخار الصافي	713,80	1489,19	1482,58	1511,83	2015,02	2501,98	3547,55
نسبة من الدخل الوطني المتاح %	28,38	44,60	42,57	40,85	46,18	49,06	56,37

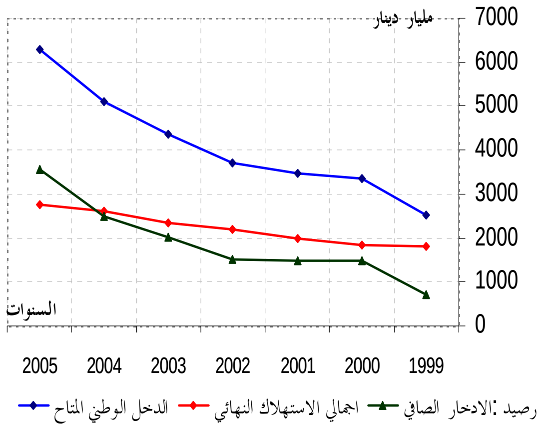
*: حسب وفق مبادئ نظام المحاسبة الوطنية (SCN) إ ن : الاستهلاك النهائي

المصدر :اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

من الجدول و التمثيل البياني المرفق نلاحظ:

أولا:الدخل الوطني المتاح عرف نمواً ،بـــ 150.2% بين سنتي 1999 و 2005 . وبوتيرة نمو سنوية في حدود 23% ، ابتداء من سنة 2003 .

ثانيا: الاستهلاك النهائي لم يتأثر كثير بهذا التطور الحاصل في الدخل الوطني المتاح ،وكان متوسط النمو في حدود 7.3% . في حين أن الادخار الصافي تطور وبزيادة قدرها 397% بين سنتي 1999 و 2005 .وهذا طبيعي ،وكما نعلم بأن هذا الادخار يقابله التراكم الصافي في الأصول الثابتة و تغير المخزون ،بمعنى يقابله الاستثمار ،وسبق معنا توجه الدولة القوى للاستثمار(نفقات التجهيز)، والاعتمادات والتراخيص المستمرة للبرامج الاستثمارية.ولاشك أن التوجه الاستهلاكي للعائلات يختلف عن المؤسسات العمومية والمؤسسات المالية ،ولهذا نجد حاجة للوقوف على سلوك الأسر و المؤسسات الفردية ،اتجاه تطورات دخلها المتاح. و لنبدأ بـــ :



التمثيل البياني55: الدخل الوطني المتاح،الاستهلاك النهائي والادخار الصافي خلال الفترة 1999 -2005

1. الميل المتوسط والحدي للاستهلاك وللادخار لدى الأسر و المؤسسات الفردية :

نعلم بأن:[1] الدخل المتاح للعائلات = (استهلاك النهائي + ادخار خام) للعائلات

و : الميل المتوسط لاستهلاك العائلات خلال عام ما = الاستهلاك النهائي للعائلات ÷ الدخل المتاح الخام للعائلات

1: **قادة أقاسم** ،المحاسبة الوطنية:نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :ن .ح.إ.ج ، مرجع سابق ، ص:172

و: الميل الحدي لاستهلاك العائلات = Δ الاستهلاك النهائي للعائلات ÷ Δ الدخل المتاح الخام

حيث : Δ هو التغير بين سنتين متتاليتين.

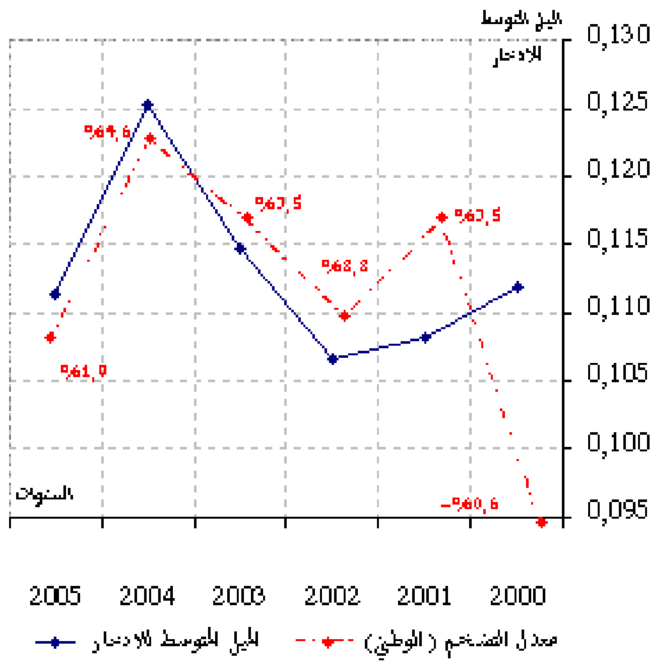
مرونة الاستهلاك (أو الادخار) بالنسبة للدخل:تساوي النسبة بين الميلين للاستهلاك(أو الادخار) (أي الميل الحدي و الميل المتوسط)

الجدول 45: الميل المتوسط و الحدي للاستهلاك وللادخار لدى الأسر و المؤسسات الفردية

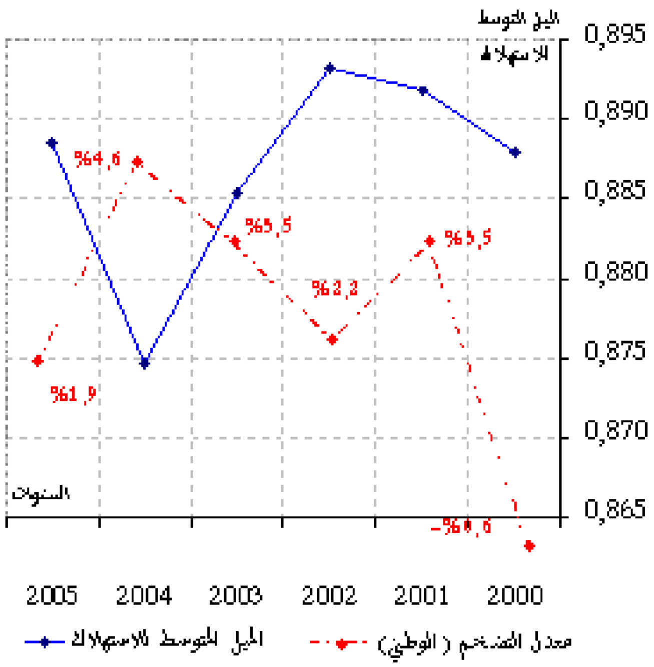
الوحدة للدخل المتاح الخام : مليار دينار

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدخل المتاح الخام	1897,29	2037,78	2187,58	2359,88	2652,04	2787,64
الاستهلاك النهائي	1684,86	1817,27	1954,24	2089,31	2319,67	2477,21
الميل المتوسط للاستهلاك	0,888	0,892	0,893	0,885	0,875	0,889
الميل الحدي للاستهلاك	-	0,942	0,914	0,784	0,788	1,162
المرونة	-	1,057	1,024	0,885	0,901	1,307
الادخار الخام	212,43	220,51	233,34	270,57	332,37	310,43
الميل المتوسط للادخار	0,112	0,108	0,107	0,115	0,125	0,111
الميل الحدي للادخار	-	0,058	0,086	0,216	0,212	-0,162
المرونة	-	0,531	0,803	1,885	1,688	-1,453
المؤشر العام للأسعار الاستهلاكية	558,7	578,2	591,29	611,8	639,8	652,1
معدل التضخم (الوطني)	-0,6	3,5	2,2	3,5	4,6	1,9

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجداول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005)، www.ons.dz



التمثيل البياني 56: الميل المتوسط للادخار للأسر و المؤسسات الفردية ومعدل التضخم خلال الفترة 2006-2000



التمثيل البياني 57: الميل المتوسط للاستهلاك للأسر و المؤسسات الفردية ومعدل التضخم خلال الفترة 2006-2000

من الجدول السابق والمرفق بالتمثيلين البيانيين نقرأ ما يلي :

الميل المتوسط للاستهلاك سنة 2000 0.88 ، يزيد ليصل سنة 2003 إلى 0.893 ،ثم يتراجع بعدها ويصل سنة 2004 إلى 0.875 وسنة 2005 هو 0.889 .لاحظ أن هذا التغير في الميل المتوسط للاستهلاك ،هو صورة عكسية تماماً لمعدل التضخم ،بمعنى لما يزيد معدل التضخم وترتفع الأسعار ميل الأفراد للاستهلاك يتراجع (ينخفض الاستهلاك)،و يزيد ميلهم للادخار(يزيد الادخار/ اكتناز)،فسلوك الأفراد الاستهلاكي يستجيب لارتفاع الأسعار (معدل التضخم)،أكثر مما يستجيب لتغير الدخل المتاح(متوسط الزيادة 8% سنويا) .سنة 2004 معدل التضخم 4.6%،الميل المتوسط للاستهلاك 0.875 (ومن قبل كان 0.885) ، والميل المتوسط للادخار 0.125 ،والميل الحدي للاستهلاك 0.788 ، أي 78.8% من الزيادة الحاصلة في الدخل المتاح وجهت للاستهلاك و 12.5% وجهت للادخار .في سنة 2005 لما معدل التضخم انخفض إلى 1.9% ، الميل المتوسط للاستهلاك يزيد ليصل 0.889 ،وفي المقابل الميل المتوسط للادخار ينقص (0.111) ،و الميل الحدي للاستهلاك 1.162 ،وهو ما يعني أن التغير في الاستهلاك يزيد بـــ 16.2% عن قيمة الزيادة الحاصلة في الدخل،مصدرها المدخرات السابقة ولهذا كان الميل الحدي للادخار (-0.162).

وهذه مفارقة مع التنظير الكنزي ،لأن دعوة كينز لتحفيز الطلب الكلي (زيادة الاستهلاك) ،من خلال زيادة المداخيل،كان لما تدهورت الأسعار وتكدست السلع لتراجع الطلب عليها ،إذ سلوك الأفراد الحائزين على دخول جديدة سيتجه مباشرة للاستهلاك .لكن في الجزائر من أجل زيادة حجم الاستهلاك النهائي ،لا يكفي أن نزيد فقط في الدخل المتاح ،بل التحكم أيضا في التضخم وخفض أسعار السلع الاستهلاكية.

2. الاستهلاك والادخار لدى الإدارة العامة و المؤسسات المالية:

الجدول 46: الدخل المتاح والميل للاستهلاك والادخار المتوسط لدى الإدارات العمومية والمؤسسات المالية

الوحدة : مليار دينار

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدخل المتاح للإدارة العمومية	536,98	595,49	739,9	858,12	1056,2	1278,91
معدل النمو %		10,90	24,25	15,98	23,08	21,09
الاستهلاك النهائي	158,86	175,43	220,99	245,52	262,68	270,766
الميل المتوسط للاستهلاك	0,30	0,29	0,30	0,29	0,25	0,21
معدل النمو للاستهلاك %		10,43	25,97	11,10	6,99	3,08
الادخار الخام	378,12	420,06	518,91	612,6	793,52	1008,14
الميل المتوسط للادخار	0,70	0,71	0,70	0,71	0,75	0,79
معدل النمو الادخار الخام %		11,09	23,53	18,06	29,53	27,05
الدخل المتاح للمؤسسات المالية	7,78	10,94	17,95	18,07	20,41	22,36
الاستهلاك النهائي	5,70	7,33	14,05	13,87	15,76	17,38
الادخار الخام	2,08	3,61	3,90	4,20	4,65	4,98

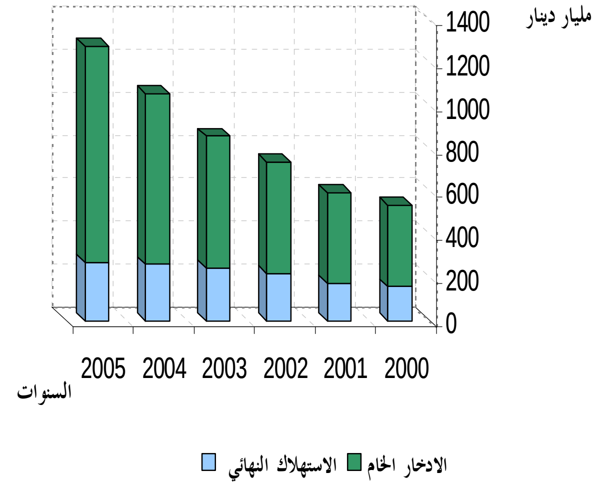
المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجداول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005)، www.ons.dz

الملاحظ من الجدول السابق ما يلي :

الدخل المتاح للمؤسسات المالية من جهة ضئيل (1.7%) مقارنة بالإدارة العامة ،ومن جهة أخرى توجه هذا الدخل للاستهلاك النهائي (77%) أكثر منه للادخار ،ولهذا سنركز على الإدارة العمومية .

أولا:الدخل المتاح للإدارة العمومية عرف زياد سنوية مستمرة بـ 23.82% كمتوسط .وبـ 138.1% سنة 2005 عن سنة 2000.

ثانيا:نسبة الميل المتوسط للاستهلاك سنة 2002 هو 0.3 وسنة 2005 هو 0.21 ،وفي المقابل الميل المتوسط للادخار الخام 0.70 و0.79 على الترتيب،أي الاستهلاك النهائي في زيادة وبوتيرة متناقصة،لأن السلع والخدمات موضوع الاستهلاك عادة أوراق ،أدوات المكتب ،السيارات الخفيفة ، فهي قابلة للإشباع (تغير الاستهلاك سنة 2003 11%، وسنة 2005 3.08%).



التمثيل البياني58 :تطورات الاستهلاك النهائي و الادخار الخام لدى الادارة العمومية خلال الفترة 2000-2006

ثالثا: الادخار الخام سنة 2005 بلغ 1008.14 مليار دينار ،وهو ما يعني زيادة قدرها 166.6% عن سنة 2000، في الحقيقة هذه النسبة هي نفسها زيادة حجم الأشغال (الاستثمارات) العمومية ،لأن الادخار الخام يقابله في الإدارات العمومية تراكم خام في الأصول الثابتة (لا تكون مخزنا إلا استثناءا) ، وللإشارة فإن كتلة تعويضات أجراء الإدارات العمومية يمثل 45 % من إجمالي تعويضات الأجراء الكلية،وهذا بالفعل صور واضحة لتوجه الدول القوى نحو الإنفاق العمومي . (التمثيل البياني 58)

معدل التراكم الاقتصادي :

التراكم الخام للأصول الثابة لعون اقتصادي أو الوطني ،هو قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا العون من سلع التجهيز ومن الخدمات المحملة لهذه السلع، وتشمل السلع الجديدة والأشغال و الإصلاحات الكبرى .و المخزون هو كل السلع من غير سلع التجهيز والتي يحتفظ بها من قبل الأعوان المنتجة المقيمة.أما معدل التراكم الاقتصادي فيأخذ الصيغة التالية:

معدل التراكم الاقتصادي = (التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون) ÷ الإنتاج الداخلي الخام [1]

والجدول في الصفحة الموالي يبن لنا معدلات التراكم الاقتصادي لسنوات الفترة 2000- 2005 :

1: **قادة أقاسم** ،المحاسبة الوطنية:نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :ن .ح.إ.ج ، مرجع سابق ، ص:173

الجدول 47 : التراكم الخام للأصول الثابتة ،تغير المخزون،ومعدل تراكم الاقتصاد خلال الفترة 2000-2005

الوحدة : مليار دينار

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التراكم الخام للأصول الثابتة	852,6	965,4	1111,3	1265,1	1476,9	1661,2
تغير المخزون	117	202,8	299,4	337,8	568,2	602,9
المجموع : الادخار الخام	969,6	1168,2	1410,77	1603,01	2045,1	2264,1
الإنتاج الداخلي الخام *	3430,8	3485,6	3669,1	4306,9	5074,7	6374,6
معدل تراكم الاقتصاد	0,28	0,34	0,38	0,37	0,40	0,36

*: الإنتاج الداخلي الخام بسعر الإنتاج

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجداول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005)، www.ons.dz

قيمة التراكم الاقتصادي الخام سنة2005 هي 2264.1 مليار دينار ،وهو ما يعني زيادة قدرها 133.5 % مقارنة بسنة 2000،الذي بلغ فيها معدل التراكم 0.28 ، بمعنى أن نسبة 28% من الناتج الداخلي الخام توجه إلى أصول ثابتة جديدة أو/و مجددة (استثمارات) ومخزونات،ويستمر في الزيادة ليصل سنة 2004 إلى معدل 0.4 ،أما سنة 2005 فينخفض إلى 0.36 ،وهذا طبعًا لا يعني أن قيمة التراكم الخام انخفضت بل زادت بـــ10.7% عن السنة الماضية، أما سبب تراجع المعدل فهو وكما سبق معنا في تحليلنا لاستهلاك وادخار الأسر و المؤسسات الفردية ،انتقال الميل الحدي للاستهلاك من 0.78 سنة 2004 إلى 1.162 سنة 2005 ، وبهذا كان الميل الحدي للادخار سالب (-0.162) ،وتراجعت نسبة مساهمتهم في التراكم الاقتصادي من 16.3% سنة 2004 إلى 13.7% سنة 2005 ،مع ملاحظة أن مساهمة باقي القطاعات ارتفعت كلها خلال هذه السنة .كما يبينه الجدول التالي :

الجدول 48: نسبة مساهمة مختلف الأعوان الاقتصادية في التراكم الاقتصادي خلال الفترة 2000-2005

الوحدة :%

البيان /السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
التراكم الاقتصادي	100	100	100	100	100	100
ت خ . الأسر و المؤسسات الفردية	21,9	18,9	16,5	16,9	16,3	13,7
ت خ .الإدارات العمومية	11,0	12,1	14,1	14,2	15,6	15,8
ت خ .المؤسسات المالية	0,002	0,003	0,003	0,003	0,002	0,002
ت خ .الشركات وشبه الشركات	67,1	69,1	69,3	68,9	68,1	70,5

ت خ : التراكم الخام

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجدول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005)، www.ons.dz

الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاداً مغلقاً ،وفعالية سياسة الميزانية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح ،فإذا ارتفعت المداخيل الجارية ،يمكن للعائلات استخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج ،وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الأجنبية والشركات الأجنبية هي التي تستفيد من أثر المضاعف .وهذا هو المشكل الذي واجهته سياسة الإنعاش الفرنسية سنة

1982 .[1]فماذا عن سياسة الإنعاش الجزائرية ؟

تقاس درجة انفتاح اقتصاد ما بالعلاقة التالية :

درجة الانفتاح = (الصادرات + الواردات) ÷ الناتج المحلي الخام

والجدول الموالي يعطينا قيمة كلاً من الإنتاج الداخلي والصادرات و الواردات ،وكذا الميل المتوسط لكلٍ من الاستيراد و التصدير لسنوات الفترة 2000-2005 :

الجدول 49: الميل المتوسط للاستيراد وللتصدير خلال الفترة 2000-2005

الوحدة: مليار دينار

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج الداخلي الخام (س.س)*	3698,7	3788,5	4046,6	4656,0	5519,8	6872,2
الصادرات + الواردات	2589,9	2481,4	2764,7	3259,5	4049,1	5354,7
درجة الانفتاح :	**0,70**	**0,65**	**0,68**	**0,70**	**0,73**	**0,78**
الميل المتوسط للاستيراد	0,23	0,25	0,29	0,27	0,29	0,26
الميل المتوسط للتصدير	0,47	0,41	0,40	0,43	0,45	0,52

* : الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجداول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005)، www.ons.dz

واضح من الجدول درجة الانفتاح الكبير للاقتصاد الجزائري والمستمر،حيث وصل سنة 2005 إلى 0.78 ،وهذا يعني أن مساحة 20% فقط من الاقتصاد الجزائري لا تتبادل مع الخارج ،إذاً الاقتصاد الجزائري ليس مغلقاً فحسب بل منفتحاً.كذلك يوضح بأن الانفتاح ناحية التصدير (الميل المتوسط للتصدير) أكبر من الانفتاح ناحية الاستيراد (الميل المتوسط للاستيراد)الذي تمثل فيه التجهيزات الصناعية 41.5% والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والتبغ 33% سنة 2005 ،لكن لا ننسى أن تشكيلة الصادرات في حدود 98% هي مواد طاقوية (البترول) . إن البترول ليس سلعة وإنما هو رأس مال، وتصديره معناه تصدير لرأس المال، فالجزائر من هذا المنظور تصدر مادة أو رأس مال ، ينتج ريعا مع قيمة مضافة ضعيفة، وعليه يجب إضفاء القيمة المضافة على البترول لخلق مناصب الشغل وحتى لا يبقى البترول كمنبع للريوع، لأن الجزائر تستورد منتوجات ذات قيمة مضافة عالية، وعليه فهي في دائرة التضخم التفاضلي.[2]

و الجدول في الصفحة الموالية يعطي تشكيلة مواد وسلع الصادرات و الواردات خلال الفترة 2000-2005:

الجدول 50: النسب المؤوية للمواد والسلع المستوردة و المصدرة خلال الفترة 2000-2005

الاستيراد %	التصدير %

1 : **قدي عبد المجيد**،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق ، ص : 215

2 : **لخضر عزي** ، تقرير علمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث و التحليل وتقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر ، مرجع سابق .

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية ، تبغ	26,3	24,1	22,8	19,8	19,7	17,6	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1
المواد الطاقوية	1,4	1,4	1,2	0,8	0,9	1,0	**97,2**	**96,6**	**96,3**	**97,3**	**97,4**	**98,1**
مواد أولية	2,7	3,8	4,3	4,8	3,9	3,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0
مواد خام	2,0	1,0	0,3	0,3	0,4	0,5	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3
مواد نصف مصنعة	18,0	18,8	19,5	21,1	20,0	20,1	2,1	2,6	2,8	2,1	1,9	1,4
التجهيزات الزراعية	0,9	1,6	1,2	1,0	0,9	0,8	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0
التجهيزات الصناعية	33,5	34,6	36,8	36,6	39,0	41,5	0,2	0,2	0,3	0,1	0,2	0,1
سلع استهلاكية	15,2	14,7	13,8	15,6	15,2	15,3	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

الذي يهمنا هنا هو اختبار مدى تأثير هذا الانفتاح على السياسة المتبعة لتحفيز الطلب ومنه المؤسسات الإنتاجية ،ومن أجل ذلك نحسب الميل الحدي للاستيراد والذي يأخذ بالاعتبار الدخل المتاح الخام ، والمعرف بالعلاقة التالية :

الميل الحدي للاستيراد = Δ الواردات ÷ Δ الدخل المتاح الخام

والميل الحدي للاستيراد لسنوات الفترة 2001 -2005 موضح في الجدول التالي :

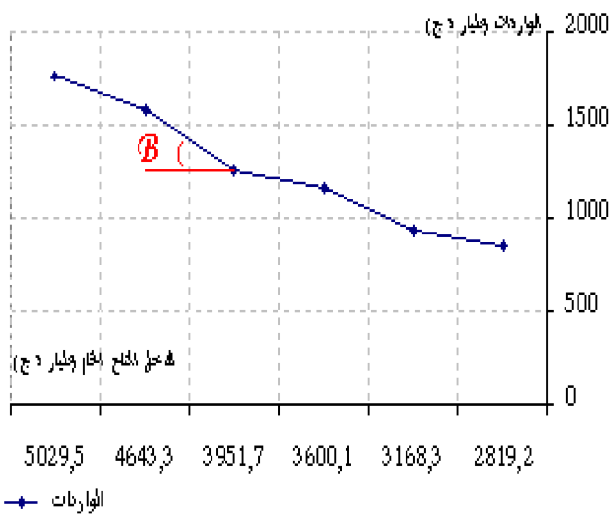
الجدول 51: الميل الحدي للاستيراد لسنوات (الفترة 2001-2005)

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدخل المتاح الخام	2819,2	3168,3	3600,1	3951,7	4643,3	5029,5
الواردات	855,2	930,6	1159,1	1250,6	1586,3	1756
الميل الحدي للاستيراد	-	**0,22**	**0,53**	**0,26**	**0,49**	**0,44**

المصدر : اعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (الجدول الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2005) ،www.ons.dz

في سنة 2001 بلغ الميل الحدي للاستيراد (ظل *B* في التمثيل البياني59) 0.22 ،وهذا يعني أن التغير الحاصل في الدخل المتاح قابله 22% زيادة في الاستيراد،ترتفع هذه النسبة سنة 2002 إلى 53% ، و 49% 44% لـــ: 2004 و 2005 على الترتيب.

إذ تغير الاستهلاك النهائي والتراكم الخام للأعوان الاقتصادية يلبى في حدود 50% من الخارج،وهذا هو المحظور الثاني، إضافة إلى التضخم الذي يجب أن يأخذ بالاعتبار في التوجه التوسعي للسياسة المالية ، لأن أثر المضاعف لن يستفاد منه بالكامل داخليا (المؤسسات الوطنية) إلا في حدود النصف،وهذا تسرب لأثر المضاعف .



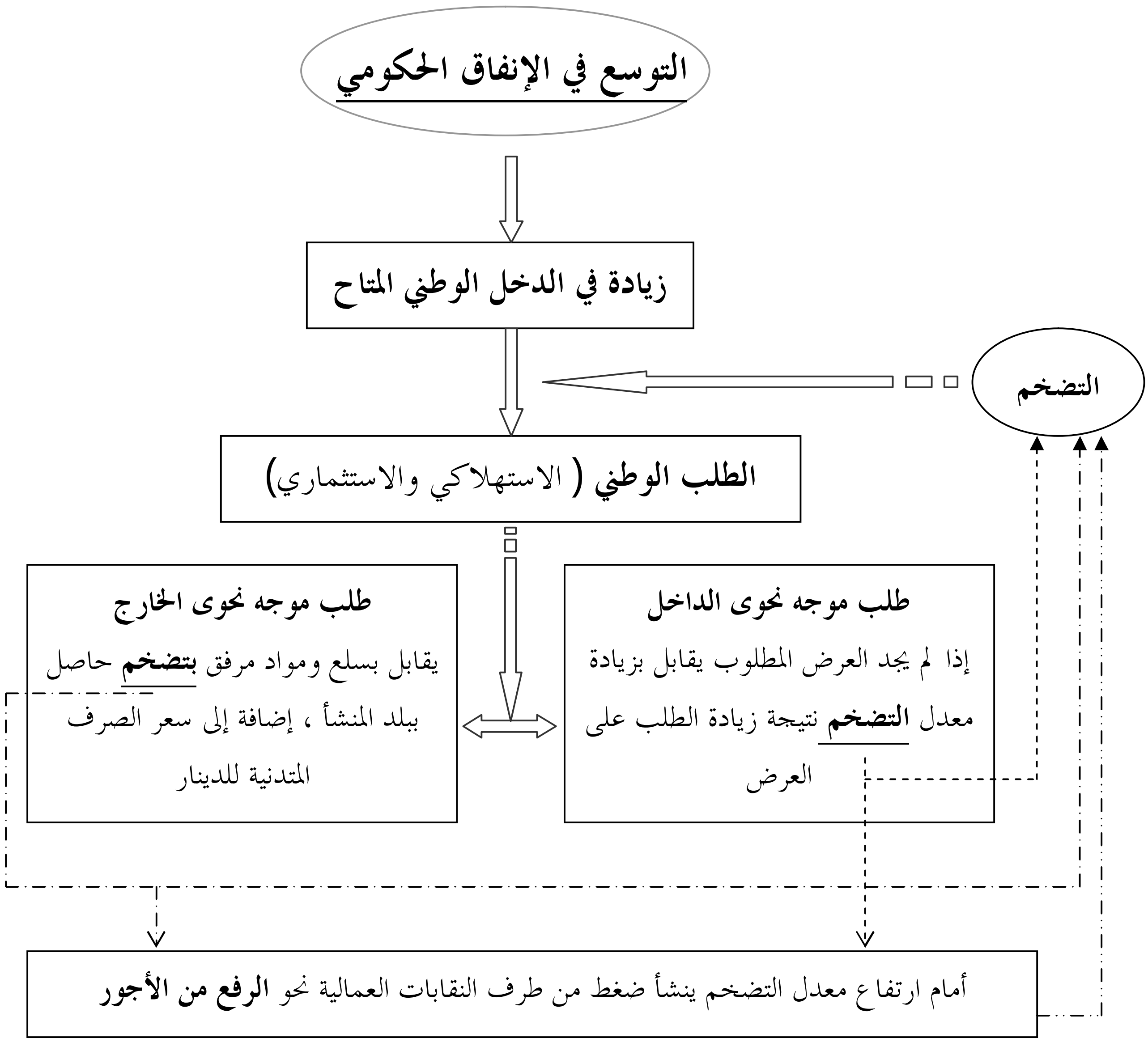
التمثيل البياني59 : الميل الحدي للاستيراد لسنوات الفترة 2001-2005

خاتمة الفصل

نستنتج مما تم تقديمه ما يلي :

1. اللجوء إلى تمويل الاقتصاد بالأدوات المباشر (قناة : سعر الفائدة ،سعر الصرف ،القرض) بدل الأدوات غير المباشرة (الأسواق المالية) ،بسبب ما تتميز به بورصة الجزائر من عدم تنوع الأوراق المالية وضعف نظام المعلومات وغياب الشفافية ،حتم على السلطة النقدية أن تتحرك في إطار ضيق ،و ببدائل محدودة تفتقر للسرعة في تطبيقها – القرارات المتعلقة بسعر الصرف أو حجم الإقراض يستوجب تصويت ومصادقة وما إلى ذلك في إطار قانون المالية- .
2. فائض السيولة بالمنظومة المصرفية ،اضطر السلطة النقدية أن تضع في أولويات سياساتها امتصاص السيولة وضبط معدل التضخم في حدود 3% - وذلك منذ 2003 - .في ظل ما تتمتع به البنوك من استقلالية وهامش حرية خارج غطاء البنك المركزي ، كل هذا فوت على أن يعول بالكامل على قنوات السلطة النقدية لنقل سياساتها في توجيه الاقتصاد.
3. استطاعت السياسة المالية أن ترفع من الدخل الوطني المتاح – الدخل الوطني المتاح لسنة 2006 يساوي إلى 2.5 من دخل سنة 2000- .ولكن ليس هذا هو الهدف بذاته بل هو إنعاش الطلب الوطني،فهل تحقق ذلك ؟ حسب ما تقدم من دراسة خلصنا إلى أن الميل المتوسط و الحدي الاستهلاكي وبخاصة لدى الأسر والمؤسسات الفردية ،يأخذ له اتجاه عكس لاتجاه معدل التضخم ،ما يعني أن الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني لم تشفع لوحدها في إنعاش الطلب، بل كان هناك تضخم حال دون الارتقاء بالطلب للمستوى المطلوب،هذا من جهة ومن جهة أخرى لو نلاحظ درجة الانفتاح الاقتصادي نجدها تقارب 0.8 ،والميل المتوسط الاستيراد بين 0.23 و 0.29،والميل المتوسط للتصدير بين 0.40 و 0.53 – 98% من الصادرات هي مواد بترولية - على امتداد الفترة 2000-2005 ، ما يعني أن الاقتصاد على درجة كبير من الانفتاح ، فهل كان لهذا تداعيات على الطلب الاستيرادي ؟ ،من خلال الميل الحدي للاستيراد الذي يأخذ بين تغير حجم وقيمة الاستيراد و تغير الدخل الوطني المتاح ،اتضح أن ما كان مؤمل من أن لا يكون هناك تضخيم للطلب الاستيرادي نتيجة التوسع في السياسة المالية لم يحقق ،فكل زيادة في الدخل الوطني المتاح تقابلها زيادة في حدود أكثر من 40% من هذه الزيادة الحاصلة في الدخل ،وهذا ما يعني أن المؤسسات الوطنية لم تستطع مجارات التطور الحاصل في الطلب، إما من ناحية الكمية و/أو من الناحية النوعية - لما نعلم من القدرة التنافسية التي تتميز بها السلع و المواد المستورد- ، فعدم مرونة الإنتاج الوطني زاد من تعقيده طبيعة المشاريع المنفق عليها من طرف الدولة ،فتشييد الجسور وإنشاء الطرق وبناء المرافق والإدارات العمومية ،كلها تولد دخل يوزع على المساهمين في عمليات الإنشاء و البناء ،ولا ينجر عنها سلع وخدمات - يتم طلبها-، إذا يزيد الطلب على العرض الحالي ثم لا يلبث أن يتجه إلى الخارج لملئ حجم عجز العرض الداخلي .

وهكذا لن نكون يومها في منأى عن تصعيد تضخمي، و الشكل الموالي يختصر ذلك كما يلي :



المصدر : من إعداد الباحث

شكل 05 : إنفاق حكومي في وجود عدم مرونة في الإنتاج الداخلي و درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي

خـــــــاتمة

بعد ما تقدم من دراسة وتحليل في إطار إشكالية البحث ، نصل إلى معاينة الفرضيات المطروحة في المقدمة ، ونقدم استنتاجات وتوصيات نراها مهمة .

جاء من ضمن الفرضيات أنه إذا اختلف واقع ومنشئ النظرية الاقتصادية ، تختلف طريقة الحل وآلية المعالجة ، ونضيف على هذا ما قاله المفكر الجزائري مالك بن نبي : "لا يجوز لأحد أن يضع الحلول والمناهج مغفلاً مكان أمته ومركزها، بل يجب عليه أن تنسجم أفكاره وعواطفه وأقواله وخطواته مع ما تقتضيه المرحلة التي فيها أمته، أما أن يستورد حلولا من الشرق أو الغرب فإن ذلك تضييعًا للجهود ومضاعفة للداء ، إن كل تقليد في هذا الميدان جهل وانتحار، فالفرق شاسع بين مشاكل ندرسها في إطار الدورة الزمنية الغربية ومشاكل أخرى تولدت في نطاق الدورة الإسلامية" . إن التفكير الاقتصادي - الجزائري - في نزوعه نحو التحرر يجب أن يكون تفكيرًا يتسم بالواقعية، ولكنه يجب أن يملك فوق ذلك القدرة على الانسلاخ عن الواقع ، ليتطلع إليه من خلال نظرة مستقبلية ومن خلال إرادته في تبديل هذا الواقع المتخلف و الماثل أمام العيان ،وبدون ذلك المزيج من الواقعية و العمل يصبح الفكر الاقتصادي أسير عالم مصطنع من التأمل الحالم المغرق في المثالية و التجريد.

والواقع الاقتصادي والاجتماعي مما تقدم ضمن فصول البحث يمكن تلخيصه كما يلي :الكثافة السكانية سنة 2006 بلغت 33.4 مليون نسمة ،بينما بلغت سنة 2000 33.164 مليون نسمة ،ما يعني زيادة بأكثر من 10% ،أما معدل النمو الطبيعي فوصل سنة 2006 إلى 1.78% .- حاصل ارتفاع نسبة النمو الخام وانخفاض نسبة الوفيات الخام ،ثم قوة العمل سنة 2006 بلغت 10.11 وهو يمثل زيادة نسبتها أكثر من 24% مقارنة بسنة 2000 ، تمثل فيها الفئة العمرية (20 سنة - 44 سنة) نسبة في حدود 73% ،هذا بالضبط صورة عن النمو السريع في قوة العمل. أما بالنسبة للتشغيل فبلغت الطاقة الاستيعابية سنة 2001، 6.2 مليون عامل،لتصل سنة 2006 إلى أكثر من 8 ملايين عامل،أي بنمو قدره 42.38% ،لكنها كانت بوتيرة متذبذبة ، حيث بلغ معدل زيادة التشغيل لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003، 16.67%،مدعمًا بالزيادة الحاصلة في كل القطاعات. سنة 2005 كان 3.15% فقط ، متأثرًا بمعدل النمو السالب لكل من القطاع الزراعي والصناعي بـــ (-14.63%) و (-0.18%) على الترتيب ، وتراجع قطاع التجارة والخدمات و الإدارة إلى 5.78% .وسنة 2006 بمعدل 10.25% أين حقق كل من القطاع الزراعي والصناعي معدلات نمو موجبة 16.6% و19.34% على الترتيب.أيضًا نجد حصة التشغيل الأكبر لقطاع التجارة والخدمات والإدارة بنسبة تجاوزت 53 % على امتداد الفترة 2001-2006 ،تليها القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 17%و21%،والباقي يكاد يكون مناصفة بين القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية . وأيضًا نسبة المشتغلين كأجراء دائمين في انخفاض سنة بعد أخرى ، في حين باقي أنواع التشغيل الأخرى نسبة العاملين فيها في تزايد وبخاصة المشتغلين كأجراء غير دائمين ومتربصين ، وفي المقابل سنة 2006 نسبة البطالة 12.3% ، أي 1.2 مليون عاطل عن العمل ،نسبة الفئة العمرية (16-34 سنة) 83.84% ، بمعنى 1.040.273 شاب عاطل. وهذه أعراض النمو البطيئة ونقص المرونة في الجهاز الإنتاجي .

يرتبط تغير معدل البطالة ارتباطًا وثيقًا بحجم الفجوة بين إجمالي الناتج القومي الفعلي و الناتج القومي الحقيقي الطبيعي. الناتج الداخلي الخام سنة 2000 هو 4123.5 مليار دينار ،ليبلغ سنة 2006 إلى 8460.5 مليار دينار ،

زيادة بوتيرة مستمر ولكن بمعدلات غير مستقرة ، فنجده بلغ أقصى معدل نمو له خلال الفترة 2000-2006 سنة 2003 بمعدل 6.9% ،منخفضًا إلى مستوى 5.2% و5.1% لسنتي 2004و2005 على التوالي ،ثم إلى مستوى 1.8% سنة 2006 ، إذا هناك تذبذب وعدم استقرار في معدلات النمو للناتج الداخلي الخام ، وهو ما يعكس درجة تأثر الجهاز الإنتاجي بالمتغيرات الداخلية و الخارجية ، حيث أن أزيد من 52% هي حصة قطاع المحروقات في إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ، وهذا ما يعني أن أكثر من نصف الإنتاج الداخلي مرتبط بالكلية بمتغير خارجي (السوق البترولية) ، وكذلك قطاع الخدمات و الإدارة و التجارة الذي يشغل بنسبة تتجاوز 53% من إجمالي قوة العمل المشتغلة لا يساهم سوى بـــ 25% في الإنتاج الداخلي الخام .كذلك وكما سبق معنا من تحليلنا لإنتاجية عنصر العمل تبن لنا أن الجهاز الإنتاجي غير مرن – ليس تماما – لتغير حجم قوة العمل المشتغلة ، فالزيادة في قوة العمل المشتغلة لا تقابلها زيادة بالمستوى المطلوب في حجم فائض الاستغلال الصافي ، وبهذا نكون مجبرين على استنتاج أن إنتاجية عنصر العمل متدنية ولا تشجع على الاستمرار بزيادة الطلب على عنصر العمل،وبالتالي لا تضمن تشغيلاً دائماً.

فائض السيولة بالمنظومة المصرفية ، في ظل ما تتمتع به البنوك من استقلالية وهامش حرية خارج غطاء البنك المركزي، فوت على أن يعول بالكامل على قنوات السلطة النقدية لنقل سياساتها في توجيه الاقتصاد.ثم أن رؤية إنعاش الاقتصاد من خلال إنعاش الطلب الوطني دون تضخيم الطلب على الاستيراد ،كان مجرد أمل ، حيث أن للتضخم موقع في توجيه الطلب - الميل للاستهلاك - ،كما كان الوضع الانفتاحي للاقتصاد كذلك موقع في تحديد جهة المطلوب ، فالميل الحدي للاستيراد كما سبق معنا عرف زيادة تبعا لزيادة الدخل المتاح .

أما ما نوصي به فثلاثة أمور:

الأولى: أن يتم إعادة توجيه الفائض الاقتصادي وبالأخص العوائد البترولية - الريع- ، وفقًا لخطة إستراتيجية متكاملة، متوسطة وطويلة المدى ،دون الحلول الظرفية والمؤقتة ،آخذةً في الاعتبار ما يلي:

1) إعادة توزيع الدخل الوطني بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضروري .
2) ضغط الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة إلى أقصى حد.
3) مواجهة أخطار التضخم – الاستهلاكي - و الحد منه ،بتكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي .
4) حسن توزيع الموارد المادية و المالية بين قطاعي الإنتاج و الاستهلاك .

الثانية : عدم التركيز على تحرير التجارة الخارجية فقط ،وإنما التركيز كذلك على الدفع بعجلة الاستثمارات المحلية والأجنبية ،خاصة في مجال الصناعة لأهميتها القصوى في التنمية الاقتصادية و التطوير الاجتماعي ،ولما تتيحه من قيمة مضافة كبيرة إلى الدخل الوطني ،ولما تؤدي إليه من تحويل الاقتصاد الجزائري من وضعه الحالي إلى اقتصاد متقدم متوازن.

الثالثة: يجب الرفع من كفاءة المؤسسات الإحصائية و بالضبط الديوان الوطني للإحصاء ، بحيث ترقى معطياته إلى درجة عالية من الدقة و التفصيل ، وبدون هتين الميزتين للمعطيات الإحصائية ، لا يستطيع لا الباحث ولا صاحب

القرار أن يتابع ويراقب ويحلل الواقع الاقتصادي للجزائر ، وبالتالي تُتَخَذ قرارات ارتجالية قصيرة النظر، محدودة اليقين، يعزوها التخوف والتردد .

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

كتب

1) **بول أ سامويلسون** ، علم الاقتصاد (الأسعار و النقود)،ترجمة :مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.

2) **بشير الدباغ ،عبد الجبار الجرمود** ،مقدمة في الاقتصاد الكلي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى 2003

3) **جون كيبيث جالبريت** ،تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر -،ترجمة :احمد فؤاد بلبع ،مراجعة :إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، رقم 226 ،سبتمبر 2000.

4) **حازم الببلاوي** ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة) ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب - الكويت ،رقم 257 ، ماي 2000 .

5) **ف كيلي ، م كوفالزون** ، المادية التاريخية ،ترجمة أحمد داود ،دار الجماهير ،دمشق .

6) **رونالد ايرنبرج ، روبرت سميث** ،اقتصاديات العمل ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1994 ، تعريب :فريد بشير طاهر .

7) **رمزي زكي** ،الموقف الراهن لازمة الديون الخارجية :نحو رؤية عربية، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ،السنة 20، العدد 3-4 (خريف – شتاء 1992). نقلا عن : **عبد العزيز شرابي** ،برنامج التصحيح الهيكلي واشكالية التشغيل في البلدان العربية ، **مركز دراسات الوحدة العربية** ،الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت ،الطبعة الثانية 2005 .

8) **رمزي زكي** ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،رقم 226 ،أكتوبر 1997.

9) **ريتشارد موسجريف ،بيجى موسجريف** ،المالية العامة في النظرية و التطبيق ،ترجمة : محمد حمدي السباخي ،كامل سلمان العاني ،تقديم : سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية 1992 .

10) **علي عبد الوهاب نجا** ،مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية –تطبيقية ،الدار الجامعية، مصر 2005.

11) **عبد الجبار حمد عبيد السبهاني** ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي ، دار وائل للطباعة و النشر، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى 2001 .

12) **عبد الله عطوي** ، السكان و التنمية البشرية ، دار النهضة العربية ،بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 2004 .

13) **عبد الله بن عيدة** ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر ، **مركز دراسات الوحدة العربية**، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية 2005 .

14) **قدي عبد المجيد**،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، الطبعة الثالثة 2006 .

15) **قادة أقاسم** ،المحاسبة الوطنية:نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :ن.ح.إ.ج ،**ترجمة** : عبد المجيد قدي ،قادة أقاسم ، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر ،طبعة 2002.

16) **كارل ماركس** ،**فريديريك انجلز**، *The communist Manifesto*،(مودرن ريدر بيبرباكس ،نيويورك 1964) نقلاً عن :**جون كيبيث جالبريت** ،تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر -،ترجمة :احمد فؤاد بلبع ،مراجعة :إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،الكويت ،رقم 226 ،سبتمبر 2000 .

17) **محمد علاء الدين عبد القادر** ، البطالة ، منشاة المعارف، الإسكندرية ،مصر 2003 .

18) **معروف هوشيار**،تحليل الاقتصاد الكلي ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2005 .

19) **محمد الشريف المان** ،محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن)،منشورات برتي ، الجزائر 1994 .

20) **محمد عبد الله البكر** ،أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع ،دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية،مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت 2004 ،عدد 2 ، مجلد 32 .

21) **محمود عبد الفضيل** ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي - الجذور و المسببات ... و الأبعاد والسياسات - ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى : نوفمبر 1982 .

22) **نزار سعد الدين العيسى** ،مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية و التطبيق)،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى 2001 .

أطروحات

23) **سعدية قصاب** ، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990 – 2004) ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2006/2005 .

24) **كمال بوصافي** ، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 .

25) **مليكة يحيات** ،إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006.

دراسات ،تقارير و مقالات

26) **البشير عبد الكريم** ، تصنيف البطالة ومحاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 00 ، 2004 كلية الاقتصاد، جامعة الشلف ،الجزائر .

27) **الطيب لحليح** ،البطالة و التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الأول من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع .**

28) **عبد الله بلوناس** ،البطالة و الشغل في الجزائر بين الطرح النظري و الواقع العملي ،دراسة للفترة (1985 – 2004) بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الثاني من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع .**

29) **عماري عمار** ،بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر،ورقة بحثية قدمت في الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر نوفمبر 2007 .

30) **قدي عبد المجيد** ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :محاولة تقويمية
Cahiers du CREAD n°61 3ème trimestre 2002, les cahiers du CREAD ,CD-ROM

31) **لخضر عزي** ،تقرير علمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر- كلية الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان ،الجزائر ،
www.freemediawatch.org

32) **لخضر عزي** ، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة إلى البطالة اليائسة) ، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 26: فبراير 2006

33) **محمد ناجي حسن خليفة** ،البطالة و النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 افريل 2006 ،الجزء الثاني من كتاب ، **البطالة أسبابها ،معالجتها ،وأثرها على المجتمع .**

34) **مدني بن شهرة** ،سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار ،مجلة علوم إنسانية ،العدد 18 ،السنة الثانية (فيفري 2005) ،حامل الكتروني على الارتباط التالي : www.uluminsania.net.

هيئات رسمية

35) **بنك الجزائر** ، التقرير السنوي2006 :التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، أكتوبر 2007 .

36) **الديوان الوطني للإحصاء** ،معطيات إحصائية: النشاط و العمل و البطالة في الفصل الرابع من السنة 2006 ، الوثيقة رقم 463 .

37) **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون ، نوفمبر 2001 .

38) **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية السادسة والعشرون ، الجزائر ، جويلية 2005 .
39) **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول :عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ،الدورة العامة العادية السادسة و العشرون ،جويلية 2005 .

جرائد ووسائل إعلامية

40) جريدة الشعب ، العدد 14140 ،بتاريخ 10 ديسمبر 2006 .وثيقة : خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح اجتماع الحكومة و الولاة
41) التلفزيون الجزائري ، القناة الأولى، يوم 2006/12/26 ،وجريدة الشعب ،بتاريخ 2006/12/27،العدد 14155. خطاب الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد توقيعه على قانون المالية لسنة 2007
42) قناة الجزيرة القطرية ، **العولمة هيمنة الغرب على العالم** ، شريط وثائقي .

مراجع باللغة الأجنبية (فرنسية و انجليزية)

كتب و مقالات

43) **Abdelmadjid BOUZIDI** ,Emploi et chômage en Algérie (1967-1983), ***Cahiers du CREAD n°2,*** *2ème trimestre 1984,* les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM
44) **Adam Smith** ,*An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations* , University Paperbacks , London 1950.
45) **Fatima Zohra Oufriha** , Ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire en Algérie, ***Cahiers du CREAD n°46-47***, *4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM
46) **G.D.Allen** ,Macro economic , theory , Anathometical treatment , Mac Milan Co LTD ,1967.
47) **John M .Keynes** ;*The General Theory of Employment Interest and Money* (first published 1936) ;Macmillan &Co. LTD .London 1964 .
48) **MM. ABDOUH, EL-FERROUKHI, EL-HARROUNI** ,Le marché urbain du travail au Maroc**,** ***Cahiers du CREAD n°37***, *1er trimestre 1994* **,** les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM
49) **Mohamed Chérif Ilmane**, Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004), ***Cahiers du CREAD n°75***, *2006*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM .
50) **Nurkse R** , *Problems of Capital Formation in Under Developed Countries* , Oxford , 1953.
51) **Saïd CHIKHI** , Ajustement structurel, configuration sociale et précarisation des conditions **,** ***Cahiers du CREAD n°37***, *1er trimestre 1994*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

52) **Youcef Benabdallah**,Croissance économique et dutch disease en Algérie ***, Cahiers du CREAD n°75**, 2006*, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM .

تقارير و ملفات إحصائية

53) **Banque d'Algérie,** *RAPPORT 200*3 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, www.bank-of-algeria.dz\rapport.html

54) **Banque d'Algérie**, *RAPPORT 2004* : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2005 .

55) **Banque d'Algérie**, RAPPORT 2005 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, 16 Avril 2006 .

56) **Banque Mondiale** ,Evolution du climat d'investissement en Algèrie, en règion Moyen – Orient et Afrique du nord , Septembre 2003 .

57) **Banque Mondiale** : Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ ,République Algérienne Démocratique et Populaire , **A la recherche d'un investissement public de qualité** ,Une Revue des dépenses publiques**,** Le 15 août 2007.

58) **Banque Mondiale** , Middle East North Africa Region **,** News Release N° 2003/314/MNA , www.worldbank.org

59) **Banque Mondiale** , Middle East North Africa Region **,** News Release N° MENA/417/2003 , www.worldbank.org

60) **C**onseil **N**ational **E**conomique et **S**ocial (CNES) Réalisé en coopération avec le **P**rogramme des **N**ations **U**nies pour le **D**éveloppement (PNUD), 2007 ,Rapport National sur le Dèvelopment Humain :Algérie 2006 .

61) **I**nternational **L**abour **O**rganization ,W'ORLD LABOUR RAPORT , ILO , Geneva , 1995.

62) **Ministère des Finances**,Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2002 ,alger,18 septembre 2001 .

63) **Ministère des Finances**,Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2004 ,alger, septembre 2003

64) **Ministère des Finances**,Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2005 ,alger, septembre 2004

65) **Ministère des Finances** :Not sur le programme complémentaire de soutien a la croissance (PCSC) ET la loi de finances complémentaire pour 2005 ,Alger ,17 juillet 2005.

66) **Ministère des Finances**,Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2006 ,alger, 08 octobre 2005.

67) **Ministère des Finances**,Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2008 ,alger, septembre 2007

68) **Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique** , QUELQUES AGREGATS SUR L' ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE , Février 2006 , www.mesrs.dz

69) **Office National des Statistiques** ,RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2004 , Collections statistiques , série E : statistiques économiques N° 125 .

70) **Office National des Statistuques** , Guide de Recenseur : Recensement Générale de la Population et L'habitat 1998 .

71) **Sète** : Office National des Statistuques , **www.ons.dz**

72) **Sète** :www.unicc.org/ilo , (قسم تكنولوجيا المعلومات ، إدارة شؤون الإعلام ، الأمم المتحدة 2000)